



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



الريف السوري

فقد 30% من سكانه

[12]

الافتتاحية

بين العسكري والسياسي

بات تعقيد الوضع الميداني والسياسي، سمة ملازمة لكل تقدم في مسار الحل السياسي، وبمراجعة بسيطة يتبين، بأنه أمام كل جولة من مفاوضات جنيف، كان يجري تصعيد الوضع ميدانياً، وإعلامياً بهدف خلط الأوراق، ومنع تقدم العملية السياسية، أو من أجل تحسين الموقع التفاوضي، بعد أن فرض الأمر الواقع على الجميع، الانخراط في عملية جنيف، وعلى الرغم من أن الكل بات يقر، ويعترف، بأنه لا يوجد حل عسكري للزعة السورية، إلا أن السلاح لم يخفت صوته كما يجب، لابل يجري استخدامه على قدم وساق، والسؤال الآن، ما هو خيار قوى الحل السياسي، والراعي الروسي تحديداً، في حال استمرار السلاح بالهيمنة على المشهد، لاسيما، بعد أن أكد المبعوث الدولي، ستافان ديمستورا بأن الجولة القادمة من مفاوضات جنيف، ستكون خلال شهر أيار القادم، وهي الجولة التي من المفروض أن تبحث الجوانب العملية والإجرائية، لذلك من المتوقع أن يفقد دعاة الحرب صوابهم، ويستخدمون ضدها من جديد ورقة التصعيد العسكري؟

من مزايا الحل السياسي للزعة السورية، أن الراعي الروسي، الحامل الدولي للحل، والدافع باتجاهه، والحريص عليه، جمع بين العمل السياسي - الدبلوماسي، والعسكري، واضعاً الثاني في خدمة الأول، وحامياً وضامناً، ودافعاً له، فنظراً إلى حجم التعقيد والتشابك في الأزعة السورية، ومستوى التدخل الخارجي، لا يمكن الفصل بين العمل السياسي - الدبلوماسي كهدف ثابت، والعمل العسكري كأحد أدواته، بمعنى آخر، إن العمل العسكري، له هدف محدد، يكمن في لجم كل من يريد عرقلة الحل السياسي، فهو، والحالة هذه، بالنسبة للطرف الروسي، أداة فرض الحل السياسي، ودفعه إلى الأمام، كلما تطلب الأمر، وهو ما يعتبر أمراً ملحاً ومطلوباً، من وجهة نظر مصالح الأغلبية الساحقة من السوريين التواقين إلى الحل، الذين يدفعون أثمناً باهظة، دمياً ودماراً، وتشرداً ونزوحاً، وتهجيراً، وفقراً وعوزاً، مع كل تأخر في هذا الحل، و يعتبر كذلك، أمراً مشروعاً، ومطلوباً، من وجهة نظر الأمن الدولي، ومصالح القوى الدولية الصاعدة، في معركتها المفتوحة مع قوى الحرب في الغرب وأتباعهم، بعد أن أصبح الميدان السوري، ساحة لاستيلاء الإرهاب، وانتشاره، وإحدى ساحات إنتاج، وتعميم التطرف بكل أشكاله وتلاوينه.

إن الحرب على الجماعات الإرهابية، ولجم كل قوى الإعاقة، بالتوازي مع الضغط الدبلوماسي والسياسي، عملية مستمرة، ومتكاملة، كل جانب منها يمد الآخر بالزخم والحيوية، وكما أثبتت هذه الطريقة نجاعتها سابقاً في العديد من المواقف، ومنها معركة حلب، على سبيل المثال لا الحصر، وما تمخض عنها في حينه، من فتح مسار استانا، وإحياء مسار جنيف، فإن العمل العسكري ضد قوى الإرهاب سيشتد لاحقاً، وسيكون دافعاً جيداً للمزيد من التقدم على المسار السياسي، الذي كان، ومازال وسيبقى، الحل النهائي الوحيد للزعة السورية، وصولاً إلى بناء سورية الجديدة، عبر التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل.

شؤون استراتيجية



الخيار الخاطئ لأوروبا

22

شؤون اقتصادية



هل سيقرض أصحاب الأرباح الحكومة؟!

14

شؤون محلية



معاقو الحرب لا إحصائيات ولا وزارات تنصفهم!

08

شؤون عمالية



أنقذوا «بردي» قبل فوات الأوان

03

المسابقات الحكومية!



حساباتها، حيث لا يتم الاعتراف بالشهادة الثانوية الفنية، ولا يتم اعتبارها كالثانويات العامة الأخرى، ولا حتى بالمعاهد الفنية المتوسطة حيث يضطر هؤلاء إلى التقدم حسب مؤهل التاسع، أي إلى الفئة الثالثة وكان 5 من سني الدراسة الباقية ذهبت أدراج الرياح!! فإذا كانت الدولة لا تعترف بشهادتهم، ولا تؤمن لهم فرص عمل تتناسب اختصاصاتهم ولا تستفيد منهم فلماذا لا تغلق تلك المعاهد، فعدم الاهتمام الحكومي وعدم وجود فرص عمل هو أحد الأسباب الرئيسية لتسرب الطلاب من تلك الثانويات.

المشكلة الأساسية بالفساد

قبل أن يبحث البعض بالوظيفة العامة وبأسباب تخلفها وقبل البحث عن آلية جديدة للتوظيف علينا أولاً مكافحة الفساد فهو يبقى المشكلة الأبرز فاية محاولة إصلاح تجري يستطيع الفساد إفشالها وتفرغها من محتواها لأن الفساد متشعب ومنتشر لدرجة أنه بات من الصعب اليوم حل أية مشكلة دون اجتثاثه، لا بل بات الفساد يهدد وجود القطاع العام بعدما عمل على تخريبه.

ثانياً، رفع مستوى الأجور والرواتب، فخلال الأزمة يحجم العديد عن التقدم للمسابقات الحكومية نظراً لتدني مستوى الأجور فهل بدء التعيين للخريج أن يكون راتب بدء التعيين للخريج الجامعي 19750 ليرة فقط!

التقدم إلى المسابقة، ورحلة تأمين الأوراق المطلوبة، والتي بعضها لا يقدم ولا يؤخر، سوى أنها تكلف المتقدم وقتاً وجهداً ومبالغ إضافية تدخل إلى خزانة الدولة «كشهادة قيد العمل على سبيل المثال لا الحصر» وكأنها ضريبة تفرض على المتقدمين للمسابقة.

مسابقات وهمية!

ربما تعلن إحدى المؤسسات عن مسابقة ما، أو عن حاجتها لتعيين موظفين يكون الهدف من خلالها تثبيت عمال موجودين لديها فقط، دون حاجتها لعمال جدد، وهو ما يكلف مئات الشباب غناء التقدم إلى المسابقة، حيث يصدون أنه وبالرغم من نجاحهم إلا أنهم لا يعينون، ويضيع تعبهم هباءً منثوراً.

أسئلة مزاجية؟

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن أسئلة المسابقات والامتحان التحريري والشفهي الذي يجري، غالباً ما تكون لا علاقة لها بموضوع عمل المؤسسة، أو طبيعة العمل أبداً، فيفحص عادة المتسابقون بقانون العاملين في المسابقات التحريرية بشكل أساسي، والفحص الشفهي يكون عبارة عن أسئلة فنية وأدبية حسب مزاج اللجنة المسؤولة طبعاً. كما يلاحظ أن الحكومة ومؤسساتها لا تراعي حملة بعض الشهادات حين الإعلان عن مسابقاتها وكأنهم خارج

تعلن العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية عن مسابقات لتعيين موظفين لديها ولكن رغم ذلك تبقى فرصة العمل لدى القطاع العام حلاً بعيد المنال، وخصوصاً لمن ليس لديه وساطة أو لا يستطيع دفع رشاً وهذا ما يجعل غالبية المواطنين لا يثقون بالمسابقات الحكومية ومن يتقدم إليها يتقدم من باب الحظ لا أكثر

فالتعيين في المؤسسات الحكومية والفساد بات معروفاً للجميع، ومعروف كيف تدخل فيه المحسوبيات والوساطات التي تحول المسابقات إلى مجرد غطاء وديكور، لإخراج عمليات الفساد بلبوس قانوني، وهو ما أدى إلى إغلاق أبواب القطاع العام بوجه غالبية الشباب.

عدا عن أن الطريقة التي تجري فيها المسابقات، والأهداف منها غير مفهومة، فبعض المؤسسات تقوم بالإعلان عن مسابقات لتعيين عدد محدود جداً من الموظفين، قد لا يتجاوز عشرة موظفين، ويتقدم للمسابقة مئات الشباب!! وكأنهم يتقدمون إلى سحب يانصيب، وليس إلى فرصة عمل، عدا عن تكلفتهم غناء

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لماذا يطالب العمال بسحب الثقة؟

الانتساب للتنظيم النقابي من قبل العمال هو: انتساب طوعي واختياري، ينطلق من أهمية دور النقابات الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدفاع عن حقوق ومطالب الأعضاء المنتسبين إليها، وهذا هو الدور الذي لعبته الحركة النقابية تاريخياً في مواجهة رأس المال المحلي والأجنبي، وتمكنت الحركة النقابية بمكوناتها السياسية كلها وغير السياسية كلها، من انتزاع الكثير من الحقوق، وفقاً لموازين القوى السائدة والتي كانت بمقاييس تلك المرحلة حالة متقدمة، وهي أسست لدور لاحق للحركة لعبته بشكل مستقل عن التدخلات كلها التي جرت لاحتوائها، مما عزز من دورها الفاعل على مختلف المستويات، ولكن السؤال الذي يطرح: هل كان بمقدور الحركة انتزاع هذا الدور دون اعتراف القاعدة العمالية وتوافقها مع البرنامج المطروح السياسي الديمقراطي والاقتصادي، المعبر عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة السورية؟ سؤال تفرض الإجابة عنه من خلال السياق الذي عملت فيه الحركة النقابية لعقود مضت وإلى هذه اللحظة، استناداً للواقع السياسي السائد الذي استمد منه قانون التنظيم النقابي وتعدلاته، القانون الناظم للعلاقة بين القيادة النقابية، وقواعدها، وخاصة الصلاحيات الممنوحة للجان النقابية، ففي هذا القانون مصدر للمعلومات عن الواقع، ولا شيء آخر يمكن أن تفعله اللجان النقابية في واقعها، من حيث دورها المباشر في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال في موقع عملها، وهي لجان مختارة في معظمها، ليس للعمال إرادة حرة في اختيارها والتجريات لهذا الواقع كثيرة يعرفها القاصي والداني، وهي قد عكست نفسها في عدم رضى عند العمال، ويجري التعبير عنه بأشكال مختلفة أهمها: عدم المشاركة الفاعلة في «الانتخابات النقابية» أو محاولة سحب الثقة من اللجنة القائمة على رأس عملها وهذا بحد ذاته موقف ومؤشر ورسالة أيضاً، يوجهها العمال لأصحاب العقد والربط بهذا الشأن قد يأخذون بها والأغلب لا يأخذ بها. إن تدهور الأوضاع المعيشية وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، وخسارة العمال للعديد من المكاسب، و«تطنيش» الحكومات المتعاقبة لجهة عدم الالتزام بتأمين مستلزمات المعيشة الكريمة للعمال، رغم وعود الحكومة المتكررة للحركة النقابية، قد رفع منسوب عدم الرضى والاستياء احتجاجاً على الواقع الذي وصل إليه العمال، وللاحتجاج أشكال وألوان منها الإضراب عن العمل، أو سحب الثقة من اللجان النقابية، وجميعها أشكال مشروعة يؤيدها الدستور السوري.

أنقذوا «بردى» قبل فوات الأوان



منتجاتها بجودة أدائها، وما تتعرض له اليوم خارج تماماً عن سيطرتها، فهل نترك شركات قطاع الدولة عرضةً للهلاك أم إن الوقت حان لاتخاذ موقف جاد لإنقاذ ما يمكن من إنقاذه من هذا القطاع بعيداً عن طرح شعارات ظاهرها التشاركية، وباطنها الخصخصة، بأقبح صورها، فما تحتاجه بردى اليوم باختصار هو: المحافظة على عمالها وعدم نهبهم، وتجميد الديون المتركمة عليها ولو إلى حين، واسترجاع العمال المنتدبين وهي خطوات من شأنها أن تنقذ بردى وتمنحها فرصة أخرى لتعود إلى سابق عهدها، فهل من مجيب؟

الشركة تأخذ أجور عمالها من وزارة المالية، وهو أمر طبيعي بعد كل ما واجهته من تخريب ونهب، لكن الأمر «غير الطبيعي» أن تقف الحكومة عبر مؤسساتها في وجه الشركة بدلاً من الوقوف إلى جانبها، فجميعنا نذكر التعميم الصادر بإيقاف منح الأجور من قبل الوزارة في منتصف العام الحالي، والزام سائر شركات القطاع العام بأن «تدبر رأسها» بشأن أجور عمالها، وهو تعميم يبدو كما لو أنه يراد به أن يكون آخر مسمار في نعش قطاع الدولة.

باختصار..

بردى شركة وطنية رائدة، تشهد

الواقعي والوجبة الداعمة والطبابة والمواصلات، وهو ما تحاول الشركة توفيره تبعاً ضمن الإمكانيات المتاحة. كما سبب تراكم الديون على الشركة مشكلات في التعاقد، فسعي بردى للحصول على أي اعتماد مالي، يقابل بأخذه من قبل المصرف التجاري كمستحقات له ما ينعكس سلباً على المناقصات والعقود التي تحاول إبرامها، وقد ناشدت نقابة عمال الصناعات المعدنية الجهات المختصة بإعفاء الشركة من ديونها أو على الأقل بتجميد الدين إلى أن تقف الشركة على قدميها مجدداً.

سياسة «دبر راسك»

في ظل الظروف الحالية، ما تزال

الكبار من فوائد الأموال المتأخرة عن السداد، ونتيجة لذلك ما تزال بردى ترزح تحت وطأة ديون تهددها بالعجز والإفلاس وتنتظر مرسوماً ينقذها قبل فوات الأوان.

محدودية التسويق

في المقابل تسعى بردى اليوم إلى تحصيل ديونها على الجهات المدينة لها كالمؤسسة العسكرية، ومؤسسة سندس قبل الدمج، إذ إن دمج مؤسسات التدخل الإيجابي ضمن مؤسسة واحدة هي السورية للتجارة، انعكس سلباً على بردى من ناحيتين، أولهما: توقف إيفاء الديون المأخوذة من الشركة لحين إنجاز النظام الداخلي للسورية للتجارة، وثانيهما: انخفاض منافذ التوزيع وحصرها بمنفذ واحد لا يمكنه التعاقد ما لم ينفذ التزاماته المالية، ما عرقل إمكانية تصريف بردى لمنتجاتها من الجرادات في مؤسسات التدخل الإيجابي.

التفريط بالخبرات

ومنذ مطلع الأحداث وتوقف الشركة عن العمل، اتخذت وزارة الصناعة قراراً بنبذ عمال بردى باعتبارهم عمالاً فائضاً، واليوم مع عودة العمل في الشركة تطالب النقابة بإعادتهم باعتبارهم فنيين خبراء، وهو ما يصعب تحقيقه حالياً بعد اعتياد هؤلاء العمال على بيئة عمل جديدة، تختلف عما ألفوه في بردى.

مشاكل أخرى

نتيجةً للمشكلات السابقة انعكست الضائقة المالية على العمال، فتسببت في حرمانهم من حقوقهم خلال فترة تعثر الشركة، كاللباس

مساع حثيثة

استفادت الشركة من توفر الآلات اللازمة لعمل القوالب في مقرها الجديد فوكت عقداً مع شركة أمية لإنتاج «سطل الدهان»، من خلال عمل متكامل يجمع ما بين بردى وسيرونكس، ومع الإنشاءات لإنتاج أسيرة عسكرية، إلى جانب استمرار مساعيها الهادفة إلى إنتاج أفران غاز وغسالة حوضين وهو ما يتطلب سيولة لا تتوفر في الوقت الحالي.

ديون متركمة

الشركة تعاني من ضائقة مالية كبيرة، إذ ترزح تحت وطأة ديون متركمة، لم تستطع سدادها للمصرف التجاري بسبب ما ألم بها من ظروف، وهي ديون ناتجة عن قرض قديم، أخذته الشركة من المصرف وقدره نحو 350 مليون ليرة، وعجزت عن سداها بعد توقف إنتاجها وخسارة مقرها، ومعظم ألاتها ليتضاعف المبلغ إلى نحو مليار و350 مليون ليرة، وهو ما ليس في وسع بردى تسديده بأي شكل كان في الوقت الحالي، وقد بذلت نقابة عمال الصناعات المعدنية جهودها لإقناع الجهات المختصة بالتوسط لدى رئاسة مجلس الوزراء لإعفاء الشركة من السداد، لكن وبالنظر إلى ضخامة المبلغ تبين أنه من غير الممكن إعفاء الشركة، دون صدور مرسوم بذلك، ولم تجد محاولات إعفاء الشركة من الغرامات، والزامها بسداد الدين فقط على أقل تقدير، إذ اعتبرت الجهات المختصة الغرامات جزءاً لا يتجزأ من أصل الدين نفسه، مع العلم بأن الحكومة تقوم بإعفاء المقترضين

بعد أن خسرت شركة بردى مقرها ومعظم ألاتها في منطقة سبينة، ثم نقل ما تبقى منها إلى معمل القوالب في منطقة حوش بلاس حيث تولى العمال إعداد المكان وتأهيله ليكون صالحاً للعمل، وأقلعت بردى من جديد عبر خط الإنتاج الجرادات، حيث أنتجت نحو 550 جراراً العام الفائت وما يقارب 500 لهذا العام، ورغم أن الكمية قليلة نسبياً إلا أنها تعتبر إنجازاً لا يستهان به، إذا أخذنا في الاعتبار وضع الشركة والصعوبات التي اعترضتها، ولا سيما نهب أغلب معداتها في السبينة.

الطبقة العاملة



موريتانيا - عمال المناجم

هدد مندوبو الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «أسنيم» بالإضراب للحصول على حقوقهم، وذلك خلال اجتماع في «أزويرات» يوم 19 نيسان. العمال نفذوا عام 2015 أطول إضراب واستمر شهرين وهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، وحصل العمال حينها على تعهدات من الشركة لرفع الإضراب لكنهم يقولون الآن: إن الشركة لم تنفذ ذلك الاتفاق وأنها كانت محاولة لكسب الوقت لا أكثر على حد تعبيرهم. وهدد العمال باستئناف الإضراب، إذا لم تراجع الشركة موقفها من تنفيذ الاتفاق. خلال الاجتماع قال العمال: إن إنتاج الشركة وصل عام 2016 إلى 13 مليون و254 ألف طن من الحديد وهو ما جلب للشركة عائدات بحود 300 مليار؟



بريطانيا - إضراب بي إم دبليو

دخل العاملون في ثلاثة مصانع بريطانية تابعة لشركة «بي إم دبليو» إضراباً يوم 19 نيسان استمر 24 ساعة أثر تغييرات في نظام الرواتب التقاعدية بناءً على اقتراحات جديدة، ستربط راتب الموظف التقاعدي بأداء صندوق التقاعد في سوق الأسهم وليس على الراتب الشهري. اعصم العاملون المنتسبون لاتحاد عمال «يوناييت»، في المصانع في مدينتي كاولي وسويندن جنوب بريطانيا وهامس هول، وسط البلاد، كما حذرت النقابة: إنها ستقوم بتحركات مماثلة في الأسابيع المقبلة وأن خطوط الإنتاج التي تصنع السيارات والمحركات قد تتعرض لاضطرابات على خلفية هذه الاحتجاجات العمالية.



ألمانيا - نقابة عمال المعادن

هددت نقابة عمال المعادن «أي جي ميتال»، بتنفيذ إضراب في شركة «تيسلا جرومان أوتوميشن»، المملوكة لشركة تيسلا الأمريكية للسيارات الكهربائية. كانت النقابة قد طالبت بالبدء في مفاوضات حول الأجور، مع الشركة التي يعمل بها 680 عاملاً، وفي تصريح لمسؤول نقابي قال: تلقينا رداً غير مرضٍ من الشركة، وأضاف: إن الشركة تعمل على عامل الوقت وسندرس إمكانية تنظيم إضراب شامل. كما صرح رئيس مجلس العاملين: أن مستوى الأجور بلغ في الوقت الراهن أقل بنسبة تتراوح بين 25 و 30% من الأجر المتفق عليه بين الشركة والنقابة



الجزائر - عمال الجرائد

أعلن عمال وموظفو جريدة «ليبرتي» اليومية التي تصدر باللغة الفرنسية الإضراب عن العمل يوم 16 نيسان، بحسب بيان أصدرته نقابة عمال الجرائد التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، بعدما أقدم مدير الجريدة على طرد بعض العمال النقابيين، بشكل تعسفي، وحرمانهم من حقوقهم كاملة، وجاء في البيان أن المدير قد استعان بالشرطة داخل الشركة لطرد العمال المعنيين بقرار التسريح دون استصدار أمر قضائي، وهو ما اعتبرته النقابة خرقاً لقوانين الجمهورية، وأعلن العمال: أنهم لن يتراجعوا عن إضرابهم المفتوح حتى يتراجع مدير النشر ويلغي قراره المتعلق بالطرد في حق العمال النقابيين.

أطفال إلى سوق العمل!



من أول السطر

■ نبيل عكام

اليوم العالمي للسلامة المهنية

يصادف يوم 28 نيسان اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية، الذي أقرته الحركة النقابية العالمية، عام 1996 إحياءً لذكرى ضحايا حوادث العمل والأمراض المهنية.

وقد تبنته منظمة العمل الدولية منذ عام 2003 كيوم عالمي للتوعية العالمية للسلامة والصحة المهنية، لأرباب العمل وممثلي الحكومات، والنقابات. حيث يتعرض آلاف العمال سنوياً لحوادث العمل المختلفة من أمراض مهنية عديدة، وإصابات عمل تتراوح بين العجز البسيط والعجز الكلي، حتى تصل إلى الموت. ويهدر الملايين من الأموال بين علاجات وتعويضات الإصابات والأمراض المهنية، إضافة إلى ضياع وقت العمل.

وتقدر نصف التكاليف الناجمة عن الأمراض المهنية لأمراض القلب والجهاز العضلي والهيكل العظمي، وأكثر أسباب الوفيات تعود لأمراض السرطان المهني، وهو سبب لأكثر من 30% من حالات الوفيات المختلفة.

كما أثبتت التجارب المختلفة أن ثقافة السلامة والصحة المهنية تعود بالنفع على العاملين وأصحاب العمل والحكومات.

نقصد هنا بثقافة السلامة المهنية: معرفة أهمية السلامة والصحة المهنية وتثبيت الحق للعمال في وجود بيئة عمل صحية وأمنة تحترمها الحكومات وأرباب العمل، من خلال القوانين التي تحدد الحقوق والمسؤوليات تجاه العمال، وتقوم النقابات على تعزيزها وتطويرها وممارسة حقها في النضال من أجلها.

وتعتبر البلدان النامية هي أكثر البلدان تخلفاً في تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية، وهذا يعود إلى نسبة زيادة الاستغلال للعمال وعدم وجود قوانين ناضمة وملزمة التطبيق على أصحاب العمل، إضافة إلى ضعف دور الحركة النقابية في هذه البلدان بسبب عدم استقلاليتها وسيطرة إما أرباب العمل على الكثير من مفاصلها، أو سيطرة أجهزة الدولة والحكومات على بنية هذه الحركة، مما جعلها أضعف من أن تناضل من أجل الكثير من حقوق العمال، ومنها السلامة والصحة المهنية، على الرغم من إقامة هذه البلدان من ندوات علمية واحتفالية بهذا اليوم، حيث يقتصر عمل النقابات والحكومات حضور هذه الفعاليات والتصفيق لها.

ونجد الكثير من النقابات ليس لديها أجهزة إشراف حقيقة، على حسن تطبيق قواعد السلامة وإرسائها، أضف إلى ذلك عدم وجود كادر حقوقي من أجل الدفاع عن حقوق العمال، والتي منها إرساء قواعد السلامة والصحة المهنية.

لقد أقرت منظمة العمل الدولية أكثر من 70 اتفاقية وتوصية مرتبطة بقضايا الصحة والسلامة المهنية، وهي تعتبر ملزمة للدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات، منها على سبيل المثال: الاتفاقية رقم 17 و18 و155 حيث وقّعت سورية على غالبيتها.

الحرب والأزمة والوضع المعيشي المتردي، والواقع الإنساني الكارثي، الذي وصلت إليه حال السوريين، دفعت بالكثير من الأطفال إلى سوق العمل، ليكونوا فريسة الاستغلال في هذا السوق الذي لا يرحم، بالإضافة إلى الأثمان الباهظة الأخرى كلها التي تحملوها.

بعيداً عن أعين الرقابة الغائبة والمغيبة، اعتباراً من المؤسسات والجهات المعنية بالتربية والتعليم، مروراً بالمؤسسات والجهات المعنية بالعمالة وحقوق العمال والتأمين عليهم، وليس انتهاءً بالجهات والمؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية، أو برسم خارطة المستقبل، سواء كانت تلك الجهات والمؤسسات عامة أو خاصة.

جشع واستغلال للأطفال

الحديث عن عمالة الأطفال والاستغلال والجشع القائم بحقهم ليس من باب الوقوف على حقوق العمل الخاصة بهم منعاً لهذا الاستغلال أو للحد منه فقط، بل للإشارة إلى ما هو أخطر وأعمق من ذلك بكثير، فإذا كان الأطفال السوريون في ظل الأزمة وتداعياتها باتوا جميعاً بحاجة للدعم النفسي، بسبب ما تعرضوا له خلال الحرب والأزمة، وبحاجة لأدوات ووسائل تعيد المتسربين منهم إلى صفوف التعليم، فإن الجزء من هؤلاء الأطفال والذين انخرطوا في سوق العمل بشكل مبكر جداً، هم بحاجة لأكثر من موضوع الدعم النفسي، فأثار الحرب والأزمة على هؤلاء أصبحت أعمق بكثير، جراء الاستغلال المباشر بأشكاله وأساليبه المتعددة، مع واقع انتشار الجهل في صفوف هؤلاء، وما يمكن أن يحمل بطياته من آثار مستقبلية على المستويات كلها.

الجانب فقط، بل تعداه إلى معدلات الأجور المنخفضة التي يتقاضاها هؤلاء الأطفال لقاء عملهم وجهدهم، بالمقارنة مع غيرهم من العمال الأكبر سناً، الذين يقومون بالأعمال نفسها بأجور أعلى، بالإضافة طبعاً لمقاييس الأجور المتدنية، بشكل عام، مقارنة مع الاحتياجات المعيشية، كما أن أرباب العمل وفي استغلال أكبر لحاجة هؤلاء وضعفهم يفرضون عليهم ساعات عمل طويلة، تتجاوز أحياناً 10 ساعات عمل متواصلة يومياً، بغض النظر عن الساعات المهدورة على الطرقات والحواجز ومشقاتها الخاصة، ليصل الطفل إلى مكان مبيتة ليلاً منهكاً وتعباً، بعد يوم عمل طويل وشاق.

طفولة مستهلكة ومستغلة!

إن بعض الفصائل الإرهابية المسلحة في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة باتوا يستغلون الأطفال في الأعمال الحربية أيضاً، مستغلين الحاجة المعيشية والوضع المنفلت، والسطوة التي يمتلكونها في تلك المناطق، ناهيك عن عمليات خطف الأطفال التي تجري هنا وهناك، بغاية بيع الأعضاء والاتجار بها، أي عهر أكبر من ذلك! إذا أضفنا إلى ذلك كله ما يمكن أن يتعرض له بعض هؤلاء الأطفال من ممارسات الضغط والاضطهاد، وحتى الضرب والتحرش الجنسي أحياناً، ندرك كيف أصبحت الطفولة مستهلكة ومستغلة ومباحة على أكمل وجه، وذلك كله يتم ويجري

أعمال مجهدة وخطيرة

بات مشهد الأطفال المنتشرين بكافة جوالين، أو على بسطات البيع أو أمام المخازن مشهداً اعتيادياً عاماً، على طول الرقعة الجغرافية السورية، إضافة إلى مشاهدتهم وهم يقومون بالتسول هنا وهناك، وتحت ضغط الحاجة أصبح جزء هام من هؤلاء ضحية مباشرة للاستغلال، من قبل أصحاب الأعمال بأشكال متعددة، بعضها لا يمت للإنسانية بأية صلة، حيث بات بعض هؤلاء يستخدمون الأطفال للقيام بأعمال مهنية بحاجة للقوة الجسدية، كالحمل والعتالة وجر العربات، أو في أعمال الحداة والبيتون، وجبل الاسمنت، أو بعض المهن ذات الطبيعة الخطرة صحياً، مثل: معاليل الصابون والمنظفات وغيرها من الصناعات المرتبطة بالمشنقات الكيماوية، ومثل: معاليل البلاستيك وصب القوالب، ناهيك عن الأعمال الأخرى التي نشطت فيها عمالة الأطفال مثل: معاليل الحلويات ومعاليل الألبسة وغيرها الكثير من الأعمال في الورشات الصغيرة والكبيرة المنتشرة في المدن والأحياء، بالإضافة لبعض الأعمال في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، مع ما يرتبط بهذا الإنتاج من تعرض للمبيدات والأسمدة وغيرها من المواد الخطرة، ناهيك عن بعض الأعمال الشاقة كالحرارة والحصاد.

ساعات طويلة وأجور منخفضة

لم يقتصر الاستغلال على هذا

تنامت بشكل لافت ظاهرة عمالة الأطفال السوريين، خلال أعوام الحرب والأزمة، ليس على المستوى الداخلي فقط، بل في بلدان اللجوء وفي المخيمات الحدودية المنتشرة في الدول المجاورة، وذلك على حساب سني الطفولة، وعلى حساب التحصيل والتأهيل المدرسي والتعليمي.

سياسات الإفقار هي السبب!

الآلاف من الأطفال «إنثاً وذكوراً» في مختلف المدن والمناطق والقرى والبلدات السورية باتوا خارج العملية التعليمية، بسبب الحرب والنزوح والتشرد واللجوء، وبسبب السياسات الاقتصادية التي ساهمت بشكل مباشر في تدني مستويات الدخل، بل وانعدامها عند فئات شعبية واسعة، أوصلتهم لحدود الفاقة والعوز، بمقابل زيادة الأرباح لدى شريحة صغيرة من كبار التجار والفاستدين، وتجار الحرب والأزمة.

ومع ضغط الحاجة الاقتصادية المعيشية، وفي معرض البحث عن الإعالة بدأ الأطفال بشق طريقهم في البحث عن العمل في سوق منفلت، من أية ضوابط، من أجل المساعدة في إعالة عائلاتهم المنكوبة، خاصة وقد أصبح غالبية السوريين يعانون من الفقر المدقع والجوع، إضافة إلى معاناة النزوح والتشرد وغيرها الكثير من التداعيات السلبية الأخرى، بل بعض هؤلاء هم المعيلون الوحيدون لأفراد أسرهم.

تركيا التائهة.. إلى أين؟



تشير آخر الأرقام عن الوضع في تركيا: إلى أن الليرة خسرت ما يقارب 50% من قيمتها، بينما تراجع الدخل السياحي بحوالي 30%، وانخفضت نسبة النمو من 7% إلى 2,9%، وانسحبت حوالي 50% من الاستثمارات الخارجية، بسبب عدم الاستقرار، وفي حين بلغت معدلات البطالة حوالي 12%، وبين الشباب إلى أكثر من 25%.

■ رمزي السالم

– تناقضات مع الجوار الإقليمي، من خلال السعي إلى لعب دور مركز إقليمي، قائم على العربة، والتدخل الوقح في شؤون الآخرين. – تناقضات مع القوى الدولية الصاعدة، عبر محاولات بائسة لابتزازها. – تناقضات داخلية: اقتصادية، تتكثف بتراجع النمو، وهروب الاستثمارات، وسياسية، تظهر في العلاقة مع القوى السياسية الأخرى، و في الملف الكردي.. الانقلاب الأبيض، أو الرمادي بعبارة أدق، الذي جرى تحت مسمى التعديلات الدستورية، هو محاولة من النخبة التركية، لإعادة هيكلة الدولة التركية بكل ما تحملها الكلمة من معنى، استندت على تحالف سياسي – حزبي هش « القوميين – الإسلاميين » فرضه واقع حال طرفين مأزومين، فيه ما فيه من ألغام قابلة للتفجير لاحقاً، خصوصاً مع الفارق القليل في التصويت بين لا، ونعم.

كشف الانقلاب العسكري الفاشل في تموز الماضي، ونسب التصويت حول التعديلات الدستورية بالملموس، الانقسام الحاد في الدولة والمجتمع والطبقة السياسية في تركيا، في ظل وضع دولي وإقليمي مضطرب، وهي إشارات واضحة على الخطر الكبير الذي يهدد وجود الدولة التركية، في حال استمرار السياسات السابقة، بكل ما يحمله ذلك من خطر على الأمن العالمي ككل، بحكم

العد التنازلي لل«معجزة التركية» تزامن مع تفجر الأزمة الرأسمالية الراهنة، حالها حال معظم بلدان الرأسمالية الطرفية، وإذا أردنا توصيف الأزمة التركية الحالية، يمكن القول، بأنها أزمة انتماء، حيث انتهى الدور الوظيفي المرسوم منذ عقد ونصف تحت راية «الإسلام المعتدل»، و الدور الوظيفي الجديد لم يتحدد بعد، في ظل تراجع وتخبط المركز الذي كان يوزع الأدوار، ويتحكم بوظيفة الدولة الطرفية التابعة.

بعبارة أخرى، تمر الدولة التركية، بكل بنيتها التاريخية في مرحلة انتقالية، هي مرحلة البحث عن الذات في الظرف الدولي الجديد، وهو أمر موضوعي من حيث المبدأ، ولكن المشكلة تكمن في أن من يتنطع لهذه المهمة، يبدو كأنه أعمى، أو على الأقل عاجز، ويحاول القيام بها بأدوات وسياسات لم تعد تتناسب مع الوقائع الداخلية والإقليمية والدولية، وعبثاً يحاول الجمع بينها، في ظرف تفجرت فيها التناقضات كلها بالتوازي:

– تناقض مع الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، يتمظهر بالتوسل والاستجداء والدونية مرة، ومرة ب«الحد» من الطرف، يأخذ شكل خطاب شعبي، يتسم شكلاً بالعنجهية والاستعلاء، ويعكس في الواقع ضعفاً وقلقاً.

الفضاء الجغرافي الثقافي، الاقتصادي ذاته، واحترام سيادة الدول في الاقليم، وعدم التدخل في شؤونها، وحل قضايا الداخل التركي، وعلى رأسها القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً، فهل ستبلور المرحلة الانتقالية التي تمر بها تركيا عوامل لمثل هذه الخيارات، وهي كما نعتقد خيارات تعبر عن مصالح قوى هامة، وذات وزن في الدولة والمجتمع التركيين، لاسيما، وأن التوازن الدولي الجديد، يمهّد الطريق لتبلورها، ونجاح خياراتها؟

الوزن الجيوسياسي للدولة التركية، وموقعها الجغرافي، وهو ما تريده وتشتغل عليه، كما تعتقد قوى الحرب في المركز الغربي الرأسمالي. بين مشروعية البحث عن الذات، وبين خطا الخيارات المتبعة، ثمة طريق وحيد أمام تركيا للخروج من المستنقع الذي تنزلق إليه بتسارع، وهو: حسم خيارات التبعية في العلاقة مع المركز الرأسمالي الغربي، لصالح العلاقة مع القوى الدولية الصاعدة، التي تنتهي تركيا معها إلى

«يا هذا».. لاتشج وجهك عني!

وما تستوجبه من الاستعلاء، وإقصاء الآخر، والثقافة الروسية التي تعتمد على الملموس والواقعي، والاستماع إلى الآخر، بين ثقافة حق «القوى» في اتخاذ القرار، وإطلاق أحكام أحادية الجانب، وثقافة الفهم المشترك للظواهر، بين ثقافة التفسيق، وثقافة التحقيق، ثقافة التردد والتوتر المفوض، وثقافة التحدي والثقة بالنفس، اعتماداً على قوة الحجة وسلامة المنطق، ثقافة الوقائع العقلانية، وثقافة تجبيش العواطف، التي سرعان ما تنسى أمام أية صفقة سلاح تزيد من أرباح شركة من الشركات.

عبارة «يا هذا»... وفق صيغة سكروكوف، بما تحمله من معاني الاستخفاف والتحقير، هي رد العالم الجديد الذي يتشكل، على العالم القديم الذي يتماوت... يا هذا هي نداء قوى العالم الجديد...

كم من الجهات والقوى يجب أن نلقي على مسامعهم هذه العبارة؟

يا هذا... لاتشج نطرك عن الحقيقة، واعلم أن الحل السياسي قادم!

يا هذا... الجم هذا اللسان، وكف عن الهراء الطائفي والديني والقومي!

يا هذا... الثورة ليست زعيقاً، وصراخاً، وتمويلًا، وارتزاقًا، ومؤتمرات صحفية، واستعراضاً إعلامياً، ولم تمنحك الآلهة شهادة حصية بتمثيل الشعب السوري.

يا هذا... الوطنية، لا تعني بالضرورة الوقوف إلى جانب النظام، الوطنية ليست جغرافيا وخرائط مرسومة على الورق... وشهادات الوطنية، وحسن السيرة والسلوك، ليست ملكك حتى تمنحها لأحد، أو تحجبها عن أحد... ويا هذا ... ويا هذا !

وهو سليل مدرسة دبلوماسيّة- سياسية تتميز عبر التاريخ بالحكمة والدهاء، ومدجج بترسنة من حاملات الطائرات، وبنوك شراء الذمم، والدول والحكومات والدبلوماسيين، وجيش من الكتبة والأنباع والإعلاميين، والمريدين، والمصفقين في أصقاع الأرض كلها، وتعتبر جزءاً من ثالث طالما كان يأمر وينهي في هذا الملف الدولي أو ذاك، ومدعوم بمن يريد إعادة أجداد «أمريكا العظيمة».

تتعدد القراءات المتعلقة برد مندوب الاتحاد الروسي على «مندوب بريطانيا العظمى» في أهم منبر دولي، وعلى الهواء مباشرة، وبكل اللغات الحية والميتة، وأثناء بحث قضية تعتبر أحد أهم خطوط التماس في الصراع الدولي الراهن، وفي ظل حالة طوارئ إعلامية دولية منسقة ومنظمة، مرافقة للجلسة الخاصة ببحث مشروع القرار «الفرنسي- الإنكليزي- الأمريكي» عن استخدام السلاح الكيماوي في خان شيخون السورية، ومن أوجه السذاجة في هذه القراءات الاختصار في تفسير هذه «البهيلة» إلى مييزات شخصية يتصف بها المندوب الروسي، أو إلى ضعف قدرات المندوب الإنكليزي، رغم جلاء هذه وتلك، فالعبرة لم تكن مجرد معركة استعراضية، ومناكفة بين شخصين، بقدر ما كانت مواجهة بين خيارين في منظومة العلاقات الدولية، نعبّر عنه باللغة السياسية: التوازن الدولي الجديد، ووزن كل بلد، ودوره، على الخريطة الجيوسياسية، وهي بالإضافة إلى ذلك، مواجهة بين نموذجين من الثقافة، النموذج الثقافي الغربي الرأسمالي، القائم على ثنائي: الهيمنة، والذرائعية «الغاية تبرر الوسيلة»،



الدبلوماسي الروسي على تأريض زخم دعاية قوى الحرب من العجم والعرب و...، أنها ليست مجرد معركة عابرة، أو حالة استثنائية، بل هي تعبير عن حقيقة، وهي: أن زمن اعتبار هذا المنتدى الدولي، مجرد محكمة أمريكية- غربية تطلق فيها الاتهامات المبيّنة لشرعة وقوننة وتبرير ما يدور في العقل العسكري الاستخباراتي الغربي قد ولى.. السؤال الآن: ما الذي منح كل هذه الحيوية، والقدرة على الإقناع والتأثير للدبلوماسي الروسي، ولماذا بدا «يا هذا...» مندوب بريطانيا العظمى، على هذه الدرجة من العجز،

بهذه الجمل، استطاع المايسترو الروسي أن يضبط إيقاع جلسة مجلس الأمن الخاصة بالتصويت على مشروع القرار الإنكليزي- الفرنسي- الأمريكي، عندما ردّ على المندوب الإنكليزي، ومعه كل الأصوات، التي بدت في حالة استنفار، وكأنها بصدد إعلان قيام الساعة، واستطاع أن يعيد إلى الجلسة حالة التوازن، التي يفترض أن تتوفر في أهم مؤسسة دولية، منوط بها قضية الدفاع عن القانون الدولي، والحفاظ على السلام العالمي. أول ما يمكن تثبيته وتأكيد من قدرة

«لقد دعرتهم، وسرق النوم من عيونكم عندما علمتم بنيتنا التعاون مع الولايات المتحدة «على المسار السوري»»، وهذا أمر تخشونه. أنتم تفعلون كل ما في وسعكم لإجهاض هذا التعاون. انظر الي، ولا تشج نظرك عني يا هذا، لا تهرب بنظراتك بعيداً، إياك أن تجرؤ على محاولة إهانة روسيا».

فن وأدب جديان لزمان جديد، ولا «أبدية» الإمبريالية



المتصارعة اليوم. فغياب حامل صريح للقانون التاريخي يبقيه مغيباً غائباً عن وعي الفاعلين. ولفكرة التجديد هذه معناها المعنوي السياسي الواسع، بهدف عزل فكرة اليأس ومحاربتها من جهة، بالرغم من المعاناة والخسائر والتضحيات الجسام كلها، التي تعانيها الشعوب، وربطها بحل لهذه المعاناة المادية والمعنوية، ومن جهة أخرى تقييم الظواهر الاجتماعية الفاعلة، في الصراع، والتي لا تنتمي بالضرورة إلى الخطاب السياسي المباشر.

الفن والأدب:

رغم تعقد المسألة وليس بغاية تبسيطها، الفن والأدب من هذه الظواهر الفاعلة، حيث إن أغلب ما يتم استعادته اليوم «ملصقات، رسم، أغنية، شعر...»، ينتمي إلى الصراع مع الإمبريالية في القرن الماضي، الذي يعكس المزاج في تلك المرحلة، سياسياً واجتماعياً. وكنتيجة لوراثة المزاج السابق هذا، تظهر بشكل أساسي «الإمبريالية» كفكرة مركزية في حركة الصراع العالمي، وهذا صحيح، ولكنها تبرز كلاعب «كبير» وحيد، خصوصاً أنها العنصر الذي بقي من المعادلة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كلاعب كبير نقيض. إضافة إلى ظواهر أخرى من تلك المرحلة، فينتج الميراث الفني تناقضاً في تأثيره على المستوى السياسي، من جهة تأكيد المواجهة مع الإمبريالية، وكل القضايا النضالية

عملت الدعاية الإمبريالية بعد «المواجهة الأولى الكبرى» مع قوى التحرر والتغيير في العالم «خلال القرن الماضي»، والتراجع الثوري اللاحق، على تعميم فكرة «نهاية التاريخ» والنصر النهائي للرأسمالية، ولكن في الجهة المقابلة تبلور موقفان أساسيان لدى قوى التغيير، في المرحلة الماضية، الأول: سلم بالهزيمة المطلقة والتحق بالركب «الإمبريالي» أو انكفأ، والموقف الثاني: ثبت على موقفه في المواجهة. وما يهمنا هنا هو الموقف الثاني، المواجه، ومحاولة تلمس مزاج قواه السياسية الحالية، التي تمثله في تفاعلها مع الجديد في العالم، وممارستها.

■ محمد المعوش

لا زال بعض أصحاب الموقف الثاني يضحون من قوة الإمبريالية عن غير قصد غالباً، ما يحد ضمناً من فكرة التحول العالمي، أي التراجع الإمبريالي وتقدم قوى صاعدة قديمة - جديدة المسرح السياسي. ولا يعني هذا بالضرورة أنهم «أصحاب هذا الموقف» يعتبرون القوى الصاعدة «كروسيا والصين» أنها «إمبريالية» مثلاً، ولكن الفكرة الأسطع هي العداء للإمبريالية الأميركية ومحاربتها، وهذا ضروري وأكيد، ولكن ضمناً أيضاً فيه تثبيت تاريخي للإمبريالية كقوة عالمية مسيطرة، فكأننا بذلك نقول «لم ينته التاريخ، نعم، ولكن زمن أزمته طويل جداً ولا ينتسار». وهذا يترافق مع تثبيت مجمل تناقضات المجتمع، وتغييب جديدها، ومنها أشكال المعاناة والطموح والأفكار الاجتماعية

جديد، بعيداً عن فكرة التبسيط والميكانيكية، فالشع الأدي والفني في المرحلة الراهنة، يتم تعبئته رهنأ بمواد قد تعمل بشكل موضوعي على تثبيت مفاهيم وأفكار تشكل كابحاً لتطور جوانب جديدة من الفكر السياسي والاجتماعي المطلوبين اليوم. فالمضمون الاجتماعي السياسي الجديد قد يكبح الشكل القديم للفن والأدب، أو يؤخر ظهوره. وليس القديم كله بالياً، لكنه يتجدد عبر مرآة الجديد، نحو التغيير، محاولة لإنقاذ الروح من مأساة تشظيها في جفاف عالم بلا روح.

فكرة الإنتاج الإبداعي الفني والأدبي الجديدين القادرين على عكس المرحلة الراهنة، في تناقضاتها الاجتماعية الراهنة، والأفكار المرافقة لها. عبر دفع القوى الإبداعية في مجتمعنا وتأسيس المنصة الفنية-الأدبية الجديدة لتغطية هذا المستوى الضروري من عملية التغيير، في جانبها المعنوي الروحي. الفن والأدب كأدوات تعبيرية إبداعية، ودافعة في الوقت ذاته، لها موقع اساس في حركة المجتمع وصورته عن نفسه وعن العالم، ومن هنا ضرورة تجديدها مع كل

المرتبطة وطنياً وعالمياً، ومن جهة أخرى تثبيت «واحديتها» كإمبريالية على المسرح السياسي. إضافة إلى أن المزاج الفني-الأدبي-الشعري لدى القوى الشعبية أصبح غالباً وأساسياً في حياتها اليومية، موسيقى وشعر ورسم وتصوير وقصة ورواية...مضافاً لذلك الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي.

فن وأدب جديان لزمان جديد بين الشكل والمضمون

هذا يتطلب، وليس بشكل ميكانيكي تبسيطي طبعاً، رفع

منظمة اللاذقية لحزب الإرادة الشعبية

بيان جبهة

التغيير والتحرير

تحتفل بذكرى عيد الجلاء

والأسئلة من قبل الحضور، حيث تمت الإجابة عنها وتناولت رؤيتنا للحل السياسي وفق القرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما منها القرار الأممي «2254» الكفيل بانتقال سورية إلى بر الأمان. ولفت إلى أن التوازن الدولي الجديد يؤكد يوماً بعد آخر، التراجع الأمريكي وحلفاؤه على الصعد كافة، مقابل تنامي قطب الشعوب ممثلاً بـ «البركس» وفي مقدمتهم روسيا والصين، ما يسمح بتذليل العقبات والعراقيل التي يسعى إلى وضعها أعداء الحل السياسي، المتضررون من التغيير الجذري الشامل والعميق للبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة في سورية، بما يحقق أعلى معدل للنمو مع أعرق عدالة اجتماعية. ونوّه إلى أن القرارات الدولية التي تمت صياغتها وصورها في ظل هذه التغيرات الدولية فيما يخص الأزمة السورية، إنما وضعت لتتفّذ بما يفضي إلى خلاص شعبنا من هذه المأساة الإنسانية الفظيعة، وصولاً إلى سورية الحرة العلمانية الديمقراطية العادلة. وختم بالقول: إننا محكومون بالانتصار، ولا شيء دون الانتصار.



حزب الإرادة الشعبية

فاستغلت القوى المعادية لشعبنا هذه الثغرات، ووجدت أن الفرصة باتت سانحةً للانقضاض، وقامت بتنفيذ مؤامرتها المبيّنة.. وقد أعقب المحاضرة مجموعة من المداخلات

انتهاج السياسات الليبرالية الجائرة، التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، في السنوات الأخيرة.. فساهمت مع غيرها من الأسباب بجمع حطب الأزمة تحضيراً لهذا الاشتعال الكبير.

وسط حشد ضمّ عشرات الرفاق والأصدقاء، أقامت لجنة محافظة اللاذقية لحزب الإرادة الشعبية احتفالاً في مكتبها بمناسبة عيد الجلاء.

■ مراسل قاسيون

ألقى الرفيق صلاح طراف عضو هيئة الرئاسة كلمة المنظمة، تحدّث فيها عن تاريخ المقاومة الوطنية، وأهم رجالاتها في مقارعة الاستعمار الفرنسي، إلى أن نُوّج بالاستقلال. مسترجعاً محطات نضالية هامة سطرها الشيوعيون الذي لُقّب حزبهم عن جدارة بحزب الجلاء. وعرّج في كلمته إلى الأزمة الكارثية التي تعيشها البلاد. وذكر بأن أسباب الأزمة التي أدت إلى هذا الانفجار الكبير، يعود بالدرجة الأولى إلى سياسات الإقصاء والتهميش والقمع والظلم والفقر والفساد وغياب الحريات.. إضافة إلى



تدين جبهة التغيير والتحرير، العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف الحافلات التي تقل مواطنين من أهالي بلدتي الفوعة وكفريا، وترى فيها إحدى المحاولات الجديدة في توتير الأوضاع، وتعميق الانقسامات، بغية استمرار الأزمة. إن هذه الأعمال الجبابة التي تتقاطع مع جهود القوى الدولية والإقليمية التي تعمل على إطالة عمر الأزمة السورية، وصولاً إلى تطبيق السيناريوهات الهدامة، تتطلب قبل كل شيء، الإسراع في الحل السياسي باعتباره الطريق الذي يوحد بنادق جميع السوريين ضد الإرهاب، ويوحدهم ضد جميع المخاطر التي تهدد سورية وشعبها.

دمشق
2016\4\15

حلول ترقية



والسلع المعروضة للبيع، في صالات ومنافذ هذه المؤسسة، بالشكل الذي يحقق الغاية الحقيقية لوجود هذه المؤسسة، ويعيد ثقة المواطنين بها، وليس انتهاءً باليات الرقابة والضبط، بما في ذلك الأدوات الحقيقية لهذه الآليات والمتمثلة بدور المواطنين أنفسهم على هذا المستوى، كونهم أصحاب المصلحة، بأن تقوم هذه المؤسسة بدورها الإيجابي المفروض، خاصةً وما زالت ماثلة بالأذهان قصة الفشل الذي واجهته هذه المؤسسة على مستوى تأمين مادة البطاطا خلال الشهر المنصرم، على الرغم من الوعود كلها بتأمينها سعراً وموافقة، بما في ذلك وعود الوزير نفسه، ولكن لم يتم ذلك مع الأسف، وما زال الوضع على حاله من تحالف بين التجار والمستوردين وبعض المتنفذين، على حساب المواطنين، كما على حساب مؤسساتهم، افتراضاً.

المواد بعد إعادة تسليمها للموردين، وإمكانية إعادة بيعها للمواطنين مرة أخرى، وبالتالي ما يمكن أن تنعكس على المواطن في مستوى الصحة والسلامة، ناهيك عن استمرار التربح على حسابه، كون التاجر لا تعنيه هذه الأمور جملة وتفصيلاً، وجل ما يعنيه هو كم الربح المحقق في جيبه بالنتيجة، وهو لا يعدم الوسيلة من أجل تحقيق ذلك، بما فيه تغيير تواريخ الصلاحية المطبوعة على أغلفة السلع، و«كأنك يا بو زيد ما غزيت»!

المواطن هو الرقيب!

ذلك كله، يعيد إلى الأذهان ضرورة إعادة النظر باليات العمل المتبعة من قبل مؤسسة السورية للتجارة، المحدثة على إثر دمج المؤسسات الثلاث، اعتباراً من طرق الشراء المباشر أو بالأمانة، مروراً بالمواصفة والسعر والجودة، للمواد

بشكل تدريجي عبر عشرات السنين، كما فقد المواطن ثقته بها تبعاً.

إعادة المواد ليست الحل؟

بالعودة لتوضيح الوزير، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية محاسبة المتورطين، على المستويات كافة، ليس من باب قيمة بضائع المواد منتهية الصلاحية التي ضبطت بالجرء، بل من باب أهم من ذلك هو: باب الاتجار والسمسرة والتربح على حساب صحة وسلامة المواطنين، التي تحالفت عليها مصالح التجار والسمسرة والمتنفذين كشركاء.

على ذلك فإن حديث الوزير عن إعادة هذه المواد لمصادرها من أجل توفير البدائل للموردين من أجل توفير البدائل عنها، قد يحل جزءاً من المشكلة المتمثل بالمبالغ الكبيرة التي يمكن أن تمثل خسارة للمؤسسة، ولكنه لا يحل مشكلة منع تداول هذه

لتسليم لهذه المؤسسات كي تقوم بدورها ببيعها للمواطنين، بسعر مقبول، افتراضاً.

فقدان الثقة!

لعل الحديث عن التلاعب والفساد ليس بجديد على مستوى حاجات المواطن، واستغلال هذه الاحتياجات، وخاصةً للمواد الغذائية والأساسية منها، كما أن الإشارة إلى وجود شبكات متحالفة بين بعض التجار والسمسرة والمستوردين، وبعض المتنفذين في هذه المؤسسات العامة، المعنية بتأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين، تعتبر معلومة قديمة متجددة، خاصة في ظل استمرار آليات العمل المتبعة في هذه المؤسسات، بما فيها المؤسسة المحدثة بعد الدمج، والمتمثلة بعقود الاسترجار لهذه

المواد من القطاع الخاص، سواء كانت عقود شراء مباشر، أو شراء برسم الأمانة، الأمر الذي وضع هذه المؤسسات، تحت رحمة هؤلاء الموردين وشركائهم من المتنفذين، وبالنتيجة فإن غالبية المواد والسلع المعروضة في صالات ومنافذ البيع التابعة لهذه المؤسسات، لم يكن لها أن تنافس ما هو متوفر في الأسواق، لا من حيث المواصفة والجودة، ولا من حيث السعر، كون مصدرها واحداً وهم التجار والسمسرة والموردون، ناهيك عن وجود مثل هذه الحالات، التي تتابع فيها بعض المواد منتهية الصلاحية، أو المشاركة عليها، بالتواطؤ بين الموردين والمتنفذين. وبالتالي فقد فقدت هذه المؤسسات دورها الإيجابي المناط بها افتراضاً.

■ عاصي اسماعيل

الرقم المذكور ظهر من خلال عمليات الجرد، التي تقوم بها لجان جرد المستودعات على أثر دمج مؤسسات التدخل الإيجابي «سندس- الخزن والتسويق- الاستهلاكية» بمؤسسة جديدة تحت اسم السورية للتجارة. وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أوضح عبر تصريحات إعلامية: أن الموضوع فيه حالات تلاعب وفساد، مؤكداً أنه ستنتم محاسبة كل المتورطين بهذه العقود وعمليات إدخالها للمستودعات، وبأن الوزارة ستعمل على إعادة هذه المواد لمصادرها «للتجار الذين باعوها للمؤسسة» واستبدالها بمواد ذات صلاحية جديدة.

شراء مباشر وبالأمانة!

من المعلوم أن مؤسسات التدخل الإيجابي تتعامل مع السلع والمواد والحاجات الاستهلاكية اليومية للمواطن، وفي الوقت نفسه، بأن هذه المواد والسلع يتم استرجارها من قبل موردي وتجار القطاع الخاص، سواء كانت بالشراء القطعي المباشر، أو بالشراء غير المباشر، تحت مسمى البيع بالأمانة، باستثناء بعض المواد التي يتم توريدها لهذه المؤسسات، كالسكر المستورد من قبل مؤسسة التجارة الخارجية، والمخصص سابقاً للبطاقة التموينية، والذي تم تناسيه لاحقاً، بل وتغييبه وإغاؤه بشكل شبه رسمي، والاستعاضة عنه بنسبة معينة من الكميات المستوردة من قبل القطاع الخاص من هذه المادة،

عمر مهدور بالانتظار!

■ نوار الحمصي

أهالي داريا، هم من هؤلاء الذين ينتظرون الفرج، ويعودون الشهور والسين، على أمل العودة السريعة إلى بلدتهم، ولكن على ما يبدو أن أمر عودتهم فيه الكثير من الصعوبات، خاصة مع الحديث الرسمي الذي يقول: إن مقومات الحياة في المدينة غير متوفرة.

آمال معقودة!

في آخر ما تم رسمياً على مستوى أهالي مدينة داريا، وغيرها من المدن والقرى والبلدات في ريف دمشق المشابهة لوضعها، فقد رشح عن الاجتماع الذي عقد منصف شهر آذار مع رؤساء المجالس المحلية جميعهم في محافظة ريف دمشق برئاسة محافظ ريف دمشق وحضور رئيس مجلس المحافظة ونائب المحافظ وأعضاء المكتب التنفيذي والأمين العام للمحافظة، بأنه سيتم العمل على

كثيرة هي البلدات التي تنتظر أهلها، كما كثر هم هؤلاء الذين ينتظرون على آخر من الجمر إمكانية عودتهم لبلداتهم، لتنتصب أمامهم معوقات إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية، وغيرها من الصعوبات والعراقيل الأخرى.

عودة المزارعين إلى أراضيهم في المناطق المحررة حديثاً. الخبر أعلاه لاقي استحساناً بين الأهالي، سواء لداريا أو غيرها من البلدات والقرى، فبالحد الأدنى سيصار إلى إمكانية استصلاح بعض الأراضي الزراعية، ما يعني سد بعض الرمق لمزارعي البلدة، على الرغم من فراغها من السكان، وعسى تكون مقدمة للعودة الجماعية لبقية السكان، ولاستعادة النشاط الاقتصادي والخدمي في هذه البلدات، أسوةً بغيرها من البلدات التي عاد أهلها إليها، مثل الحسينية.

داريا للعودة!

ملف إعادة إعمار داريا، كان قد سبق وأن تم تشكيل لجنة من أجله، من قبل رئاسة مجلس الوزراء، سميت بلجنة إعادة إعمار داريا، على أن يكون ذلك بالتنسيق فيما بين محافظة ريف دمشق، والجهات المعنية الأخرى، حيث قدرت تكلفة

في بلداتهم، على أن يقوموا بما يمكنهم من ترميم ما يمكن ترميمه من بيوتهم ومساكنهم بالتنسيق مع البلديات والمحافظ، كما أبدوا استعدادهم على مساعدة الجهات العامة المعنية بالخدمات والبنى التحتية، والتشارك بالمسؤولية على ذلك، وذلك للاستفادة من عامل الزمن، الذي يعني بالنسبة لهؤلاء عمراً مهدوراً، وتكاليف كبيرة على بدلات الإيجار، وغيرها من النفقات الأخرى التي يتكبدها، كما وتعني بالنسبة إليهم فرصة حقيقية لاستعادة حياتهم ودورهم الاقتصادي الاجتماعي، وقد سبق أن عبروا عن ذلك بشكل رسمي مع المحافظة وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى، خاصة وأن موضوع إعادة الإعمار الكلي، حسب ما رشح عنها حتى الآن، قد تطول سنين وسنين في ظل هذا الواقع المتشابك، روتيناً وفساداً ومصلحة، وهم على آخر من الجمر للعودة.

الوقت الراهن، بانتظار ما ترشح عنه القوائم الاسمية والموافقات اللازمة المرتبطة بها، إدارياً وأمنياً وعسكرياً مع ما تحمله من روتين وتعقيدات وتشابكات، وربما مزاجية أيضاً، وبانتظار الإجراءات التنفيذية لملف إعادة الإعمار، مع كل ما يصاحبه من روتين وزمن مهدور، مع عدم اغفال إمكانية تغلغل الفساد في هذا الملف الكبير، المقدر بالمليارات، لمصلحة البعض، وعلى حساب المواطنين بنهاية المطاف.

استعداد للتعاون وتحمل المسؤولية

مما لا شك فيه أن عودة السكان إلى مدنهم وقراهم وبلداتهم تعود بالنفع ليس على المستوى الشخصي والفردى لهؤلاء فقط، بل وتعود بالنفع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام. بعض الأهالي قالوا: إنهم على استعداد أن يعودوا ليسكنوا الخيام

معاقو الحرب لا إحصائيات ولا وزارات تنصفهم!



تعرض إحدى المحطات السورية تقريراً عن فعالية أقيمت على أرض محافظة سورية، ينسجم الجميع للكاميرا، من المحافظ إلى أعضاء المكتب التنفيذي، وهم يسلمون بيجاما أو بشاكير لمصابين يستندون إلى عصا أو كتف قريب أو مدفوعين من زوجة وابن.

■ نسرين علاء الدين

تلقى الكلمات التي تمجد بصمودهم وتضحياتهم، ليعود المسؤولون بسياراتهم الفارهة إلى بيوتهم، ويجر المحتفى بهم خيبتهم وأحلامهم خلفهم وتبقى طلباتهم طي الأدرج. فمن كانوا أبطالاً بالأمس باتوا اليوم مقعدين بفعل الحرب.

اضحك للصورة

يرفض عبد الله الذهاب إلى الجمعية الخيرية لاستلام معونة انتظرها مع عائلته منذ شهرين، وذلك لوجود شرط هو التصوير، ونشر الصور على صفحة الفيس بوك التابعة للجمعية. يقول عبدالله، الذي بترت يده وساقه: صحيح أن الحكومة تقدم العلاج بالمجان لكن علينا أن نزور المشفى أكثر من عشر مرات حتى نجد الطبيب المختص أو العلاج، حيث لا تنتهي حجج الكادر الطبي من عدم توفر الكريمات أو غياب الطبيب المختص وغيره من الحجج، فتتفاقم حالة الجرح ولكن هذا الوجد يهون عندما نصبح وسيلة كي يشهد البعض على مصابنا، ولا نحصل سوى على فئات المساعدات، أنا بحاجة لجوارب ترتدى من أجل سهولة حركة الطرف الصناعي يصل ثمن جوز الجوارب إلى خمسة وعشرين ألف ليرة سورية ومن المفترض أن يكون الجوارب مكفولاً لسنتين. لكن الجوارب الذي أعطتني إياه الجمعية لم يعد صالحاً للاستعمال بعد ارتدائه لمدة أربعة أشهر فقط.

ويضيف عبد الله لم أكن أشعر من قبل بمعاناة المعاقين عند الصعود والنزول من الأدراج وكذلك الصعود إلى الحافلات، حتى الدوائر الحكومية عدد قليل منها ملتزم بوجود ادراج مخصصة للمعاقين مما يشكل معوقات إضافية لحياتنا اليومية حيث أحتاج إلى ثلاثة مرافقين كي يحملوني ويصعدوا وينزلوا بي عند كل معاملة أو حركة. لا توجد تقارير حقيقية حول عدد المعاقين في سورية، كما هو الحال مع معظم المواضع الأخرى، حيث ازداد عدد من هم بحاجة إلى معدات وأدوات ومراكز طبية لتساعدتهم على تخطي الإعاقة، فبعض المواقع الإلكترونية تقول: إن الأمم المتحدة قدرت في أحد تقاريرها عدد المعاقين في سورية بملونين ونصف المليون معاق، فيما لم نجد أية إحصائية محلية تؤكد أو تنفي صحة هذه الأرقام.

بدنا نعيش!

لم ينقطع الخياط حازم عن زبائنه رغم إصابته إثر سقوط قذيفة في منزله أدت إلى بتر ساقه وجزء من يده اليمنى. يقول حازم: وجدت صعوبة كبيرة في

التأقلم مع وضعي الجديد، ولم أخرج من منزلي لمدة تجاوزت الخمسة أشهر، بعد بتر قدمي وجزء من يدي لكني المعيل الوحيد لعائلتي، وإذا لم أعمل لن نأكل.

وعن المعونات التي يتلقاها يقول حازم: أنا لا أتلقي معونة خاصة كوني معاقاً فأنا أحصل على المعونة التي توزعها منظمات الهلال الأحمر، أو الصليب الأحمر، مرة كل ثلاثة أشهر وفي بعض الأحيان تقوم جمعيات خيرية بتوزيع ملابس مرة كل سنة. ويتابع حازم عانيت كثيراً للحصول على عكاز حديدي، حيث بلغ سعره ما يقارب الستين ألف ليرة للعصا الواحدة. وتمكنت من صنع سدايه ليدي من أجل عمل ماكينة الخياطة فيما أرسم القصة، وتقوم زوجتي بالقص فأنا إلى اليوم لم أتمكن من تطوير عمل يدي اليسرى، كي تحل محل اليد اليمنى التي كنت أستخدمها في القص والحيكة.

في خدمة أو ما في؟

تبين رئيس دائرة الإعاقة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لبنى العقباني في تصريحات صحفية سابقة، دور الوزارة في مجال الإعاقة مصرحة: بأن الوزارة «تقدم مختلف أنواع الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة» عبر 38 معهداً في المحافظات المختلفة منها: 9 معاهد مركزية في دمشق وريفها، ولكن نتيجة ظروف الحرب الإرهابية على سورية «خرج عدد من هذه المعاهد عن الخدمة ما شكل صعوبات بالعمل تم تجاوزها من خلال تأهيل بعض المعاهد والمراكز أو نقل العمل إلى أماكن آمنة».

مضيفاً أن القوانين السورية ضمنت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يحقق دمجه بالمجتمع وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وفق العقباني التي أشارت إلى أنه من هذه القوانين: تخصيص نسبة 4 بالمئة من نسب التوظيف في الدوائر الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.

فيما تقول مي أبو غزالة الناشطة في

القوانين السورية ضمنت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يحقق دمجه بالمجتمع وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً.

الجديدة ولا أتمكن من الحصول على رجل ثانية، فأنا انقطعت عن المدرسة وفصلت عدم الذهاب كي لا يستهزئ بي الأطفال، وأنا لا أملك رجلاً مثلهم، لكني اليوم سامشي وأعود إلى المدرسة وألعب مع أصدقائي.

محمود الحاج معالج فيزيائي. يقول: لا نملك في سورية معدات متطورة لتأهيل المصابين الذين تعرضوا لبتر أحد أطرافهم، حيث تفاجأنا بالأعداد الكبيرة للمصابين. لذلك نقوم بتأهيل مراكزنا بأدوات بسيطة، حتى التدريبات التي نعطيها للمصابين وذويهم كعلاج فيزيائية هي تدريبات على أدوات يمكن تأهيلها في المنزل وبتكلفة بسيطة جداً كي لا يكون العلاج الفيزيائي عبئاً مادياً جديداً على الأسرة السورية وبالتالي يخسر المصاب فرصته في تحسن وضعه الصحي.

ينتظر المئات من السوريين المعوقين فرصة للحصول على ترخيص لفتح كشك يبيع فيه بعض المستلزمات البسيطة، كي لا يكون عبئاً على أهله لكن قاسيون تلقت عدداً من الشكاوى من أشخاص موجودين في حمص وطرطوس ودمشق، يشرحون من خلالها الصعوبات التي يلاقونها من أجل استصدار مثل هذه التراخيص، كما اشتكى البعض من دفع الرشاوى لمدير هنا أو موظف هناك، فيما يقول بعض المسؤولين: إن الرخص لن تمنح إلا لمستحقها وخاصة بعد الجولات التفتيشية التي تقوم بها دوريات الترموين وتكتشف من خلالها أن صاحب الترخيص قام بتأجير الرخصة، ولا يعمل بنفسه ضمن الكشك.

يصر الناشطون في مجال حقوق المعوقين على ضرورة إيجاد مجلس مختص لرعاية شؤون المعوقين، من أجل إيجاد حلول حقيقية لوضع هذه الفئة بعد أن ارتفع عدد الأشخاص الذين ينضون تحت دائرتها، بسبب الحرب على أن تكون هذه الحلول حقيقية، من حيث دمج هذه الفئة من المراحل التعليمية الأولى وصولاً إلى الخدمات العامة.

مجال حقوق المعوقين والمرأة والطفل لقاسيون: لا يوجد أية قوانين جديدة، أو تعاميم أو خدمات إضافية خاصة بالمعاقين، خلال الحرب فوضع هذه الفئة تراجع نتيجة الإهمال، فيما ازداد النشاط الإغاثي الخيري، على حساب برامج تأهيل ورعاية المعوقين. بما معناه أن الوضع بقي على حاله إلا فيما يخص الجرحى المعاقين من أفراد الجيش العربي السوري والقوات الرديفة للجيش، حيث ازدادت لديهم خدمات التأهيل الخاصة بالبرر والأجهزة الصناعية، لكن هذه الخدمات تقدم حصراً لهذه الفئة ولا تقدم بذات الوتيرة للمعاقين نتيجة تشوهات خلقية.

ومع الأسف، لم يتم دمج هذه الفئات مع المعاقين، ويتم تصنيفهم على أنهم مصابو حرب تعطلت لديهم إحدى الحواس أو تعطلت لديهم الحركة التي تمنعهم عن أدائهم لوظائفهم اليومية. وتضيف مي: إن حال الجمعيات المختصة بشؤون المعوقين والمجتمع الأهلي تراجع كثيراً بسبب الحرب القائمة، حيث خرج عدد كبير من الجمعيات التي كانت تقدم هذه الخدمات عن الخدمة، نتيجة تضرر مقارها بشكل مباشر أو بسبب تشتت كوادرها أو تحول مقار تلك الجمعيات إلى مراكز إيواء. وبعض هذه الجمعيات أصرت على متابعة عملها، كما هو حال جمعيتنا «أفاق الروح للنساء المعاقات وأمهات الأطفال المعوقين» وجمعية زهرة المدائن التي خسرت مقرها في منطقة الحجر الأسود في دمشق، واستأجرت مقراً جديداً وتابعت خدماتها.

خدمات بسيطة

عصا طويلة ثبتت إلى جانب حائط غرفة حولتها إحدى الجمعيات الأهلية في حمص إلى عيادة لتأهيل المعوقين نتيجة الحرب.

تحاول رشا عدم التمسك بها كي تعتاد على قدمها الجديدة التي حصلت عليها بعد انتظار دام قرابة السنة. تقول رشا: أخشى أن أكسر قدمي

بطالة أو تسول مصير أصحاب البسطات بعد «يقظة» المحافظة!



أخلفت محافظة دمشق بوعدها لأصحاب البسطات، ولم تنفذ ما قالت أنها تعزم القيام به، من إنشاء سوق مخصصة ومنظمة للبسطات، بعد أن كثفت نشاطها في مجال «مكافحة البسطات» في شوارع المدينة، والتي كان آخرها في محيط الجامع الأموي.

أرواح المصفي

على سبيل المثال، تلك المنطقة التي تعتبر نقطة انطلاق لخطوط نقل إلى مختلف أحياء المدينة وريفها..

أحد أصحاب البسطات في شارع صلاح الدين بدمشق أوضح لجريدة «قاسيون» أنه اضطر إلى اختصار ما يعرضه في بسطته، بعد التشديد من قبل المحافظة، فما كان منه إلا أن أجبر على تحديد أوقات عمله لوضع ساعات مسائية، وبكمية بضائع أقل إذ يبقى معظم البضاعة في الشاحنة التي يستقلها، خوفاً من أية «كبسة» مفاجئة، حيث سيكون عليه توضيب الأغراض بأسرع ما يمكنه والفرار بعيداً، كي لا تصادر بضاعته.

واشتكى مما آل إليه الحال بعد عزم المحافظة تطهير شوارع دمشق من البسطات، وقال: «كان لدي شقة في دوما، أؤجرها لاستفيد من ذلك المال، ويساعدني ولدي في القيام بمصروف المنزل، لكن الشقة لم أعد أعرف شيئاً عنها، بسبب الحرب ولم أعد قادراً على الاستفادة منها، ولولدي هاجرا قبل سنتين إلى ألمانيا، الأمر الذي كلفني كل ما كنت قد ادخرته، فوجدت أن أفتح بسطةً لبيع مستلزمات المطبخ والعصرية سيكون مفيداً، ويسد بعضاً من مصاريفي».

واستطرد قائلاً: «كانت فكرتي جيدة ومشروعي الصغير لا بأس به، إلى أن انقلبت الأمور وبدأت دوريات المحافظة تجول المنطقة وتمنعنا من العمل، فتحول العمل إلى جريمة، حيث أشعر بأنني أسرق شيئاً، أو أقوم بشيء مشين، لذا علي التخلي في الظلام...». وختّم شكوان بجملة «الله يعيننا ويعوضنا».

فخ الوعود! وعد المحافظة بتأمين وتنظيم مهنة البسطات، كان أشبه بالفخ، الذي غرر بالمئات من العاطلين عن العمل، لينقلب عليهم فيما بعد، وفي الوقت نفسه، لم تجد المحافظة مخرجاً

مجلس محافظة دمشق أصدر مؤخراً قراراً، يتضمن: إزالة جميع الإشغالات الواقعة بين الأعمدة الأثرية، والتي يبلغ عددها حوالي 15 بسطة، وإلغاء الرخص جميعها للذين حصلوا عليها في وقت سابق.

سنوات من «السماح» تمحوها جرة قلم! وبات نشاط المحافظة المفاجئ ضد أصحاب البسطات، بعد أن غضت البصر خلال السنوات السابقة عنهم، ووعدت بتأمين سوق خاص لهم، ما شجع الكثيرين على التوجه للبدء بمشروع صغير بشراء عربة أو ما شابه، لفتح بسطة تكون مصدر رزق، على أمل التطور مع الوقت ومع جني الأرباح.

وفي الوقت ذاته، لوحظ تناقص الممارسات تجاه أصحاب تلك البسطات، حيث تمكنوا من العودة لافتراش الأرصفة في مناطق مثل: المزة شيخ سعد، رغم تحذيرات المحافظة، في حين لم يتمكن آخرون في مناطق مثل جسر الرئيس ومحيط جامعة دمشق وشارع الثورة وحي صلاح الدين في ركن الدين، من العودة لعملهم إلا في فترة المساء مثلاً ولساعات قليلة في غفلة عن عين المحافظة.

بطالة مفروضة!

تخبط المحافظة في تعاملها مع قضية البسطات كان له أثر سلبي على كثيرين وجدوا فيها ملجأ لهم من العوز والحاجة، وشكلت مصدر دخل لمئات العائلات، إضافة إلى أنها أمنت مكاناً يسيراً للتسوق، يتمكن فيه الناس من شراء حاجتهم بأسعار أرخص، ناهيك عن كونها متواجدة في شوارع ومناطق تشكل معبراً لمعظم الناس، حيث كانت متواجدة في محيط جامعة دمشق وجسر الرئيس

وأكثر من 42 سيارة تستخدم كورشة صيانة منذ بداية العام حتى الـ 27 من شهر آذار الماضي، تعكس الانتشار الواسع للبسطات في دمشق، وبالتالي حجم الناس المعتمدين منها والذين في معظمهم خسروا ورشاتهم ومعاملهم، أو محالهم في مناطق ساخنة، ويحاولون البدء من جديد ضمن إمكاناتهم، لكن مكافحة البسطات بهذه الطريقة، ما هو إلا دفع إجباري بالناس إلى طريق البطالة والتسول، مع عدم تأمين بدائل مناسبة. مكافحة البسطات وعدم تأمين سوق منظم لهم، يصب بالشكل العام في آلية موحدة تتعامل بها الجهات المسؤولة مع عدة قضايا، وتتلاقى من حيث تقصير المسؤولين في إيجاد الحلول، والاكتفاء بتنفيذ إجراءات وتوصيات بشكل منقوص، كما حدث في ملف السكن البديل، لأهالي منطقة المزة خلف الرازي، الذين ينتظرون مصير مجهول حتى الآن رغم المطالبات والمحاولات كلها لإنصافهم.

لنحذر به تقصيرها تجاه أولئك المواطنين، إلا بالصاق الحجج بمواطنين مثلهم لتخرج نفسها من دائرة الذنب، حيث بررت محافظة دمشق على لسان عضو المكتب التنفيذي فيها فيصل سرور، عدم تأمين سوق للبسطات حتى الوقت الراهن، برفض بعض المواطنين تواجد «البسطات» قرب أحيائهم عبر تقديم الشكاوى والاعتراضات للمحافظة، موضحاً أن «معظم المواطنين يريدون بقاء البسطات، بحال تأمين سوق مخصص لهم، لكنهم يرفضون إقامة ذلك السوق في أحيائهم بحجج المخلفات الناتجة عنه والضجيج».

كلام المحافظة حول قضية البسطات إلى ما يشبه الدائرة المغلقة، التي لا نهاية ولا بداية لها، كيف للمواطنين ألا يشتكوا وجود بسطات بشكل عشوائي في أحيائهم، وأن يرفضوا إقامة سوق منظم لها بذات الوقت؟؟ الأرقام التي تحدث عنها سرور من حيث تنظيم 2662 مخالفة لورش صيانة السيارات على الأرصفة ومصادرة 203 «كريكو»

إياك أن تمرض!

هي ليست نصيحة من أجل العناية بالصحة والاهتمام بها، بل هي نتيجة لواقع مأساوي بات يعيشه السوريون، بظل ارتفاع أسعار التداوي والعلاجات والطبابة والأدوية والتحاليل، وما إلى ذلك، وبظل غياب دور الرعاية الصحية الرسمية من قبل الدولة، وتراجعها، مع تراجع الإنفاق الرسمي على الطبابة والعلاج الحكومي.

عادل إبراهيم

فأجر الطبيب الأخصائي أصبح لا يقل عن 3000 ليرة، وقد يصل إلى 10000 ليرة في بعض الاختصاصات، كما لم يعد هناك من مراجعة، كما كان سائداً بالسابق دون أجر، أو بنصف الأجر، ففي المراجعة الآن يتم تقاضي الأجر نفسه من قبل الكثيرين من الأطباء، ناهيك عن الموعد المسبق، والذي قد يصل لمدة شهر، حسب جداول المواعيد لدى بعض الأخصائيين.

ومع إضافة ما يطلبه الطبيب من تحاليل، والتي لا يقل أحياناً عن 3000 ليرة، أو تصوير شعاعي، والذي قد يكلف بحدود 5000 ليرة، حسب منطقة التصوير، وعدد الصور، أو

الطبقي محوري، والرنين المغناطيسي المكلفين بشكل كبير، فإن حالة التشخيص المرضي قد تكلف المريض مبلغاً لا يقل عن 10000 ليرة بالحد الأدنى، وقد يصل إلى عشرات الآلاف من الليرات، ليأتي بعد ذلك دور الوصفة الطبية، والعلاج المطلوب حسب الحالة المرضية، والمدة اللازمة للاستشفاء، فلا تقل قيمة أية وصفة طبية عن 10000 ليرة أيضاً، هذا بحال عدم تكرارها، ليصبح المرض بالنتيجة عبارة عن كارثة حقيقية تلمّ بالمريض، ليس على المستوى الصحي والجسدي، بل على مستوى النفقة المترتبة على المرض.

أمّا عن الأمراض المزمنة، كالسكري أو أمراض القلب والشرابيين والأوعية، أو مرض السرطان، فالحديث يطول، والنفقة المستمرة



مما سبق، وبشكل غير مسبوق، خاصة مع استمرار التخفيض بالإنفاق العام على بند الرعاية الصحية والطبابة، بشكل رسمي من قبل الحكومة العتيدة، بسياساتها الليبرالية، وبظل تغول القطاع الخاص، في هذا القطاع الصحي، وتحكمه به رويدياً وتباعاً.

لذلك يصح أن نقول: عزيزي المواطن، إن لم تكن ثرياً إياك أن تمرض!.

على علاجات هذه الأنواع من الأمراض، تعتبر كارثة الكوارث، كذلك هو حال الضرورة التي تفرض دخول المشافي للعمليات الجراحية، مع ما يمكن أن تستجره من نفقات وآلام، بحيث يغدو الموت أرحم على البعض من استمرار تكبد هذه النفقات.

والحال كذلك، فإن المرض والاستشفاء باتت نتائجهما الطبقيّة أكثر فجاجةً ووضوحاً

«الصيدلة» تتحول إلى «تجارة»..

فروقات سعرية كبيرة ونشرة الأسعار «غير ملزمة»



■ حازم عوض

بعد رفع وزارة الصحة لأسعار الأدوية مؤخرًا، ساد نوع من الفلتان في السوق، وباتت كل صيدلية تسعر الدواء وفقًا لما تراه مجدياً لها اقتصادياً، لتصبح المهنة أقرب إلى التجارة، حتى أن بعض الزبائن باتوا يفاصلون الصيدلي على سعر الدواء، بحسب أحد الصيادلة، كون النشرة الرسمية «غير ملزمة» دائماً، و«تتحكم عدة عوامل بسعر مبيع الدواء».

تفاوت وتلاعب؟

تراوح سعر دواء قرحة المعدة «ايزوستوم» بين 390 و410 ليرات، وتغريبتول 400 «دواء لمرضى الصرع» بين 1870 و1900 ليرة سورية، ودورميكوم «دواء نفسي» بين 990 و1000 ليرة، و«البانادول» بين 225 ليرة و250 ليرة، واللصاقة الطبية الواحدة بين الـ 10 والـ 15 ليرة، علماً أنها ما زالت تستخدم بدلاً من العملة المعدنية عندما يريد الصيدلي إتمام حساب الزبون.

وتراوح سعر بخاخ الربو بين 1110 و1500 ليرة، وهناك بعض الأدوية النفسية والمسكنات القوية أو الأدوية المستوردة، مثل: الفيتامينات وغيرها وصلت الفروقات السعرية فيها لأكثر من 1000 ليرة بعض الأحيان، فدواء «الترامادول» وهو مسكن ألم مركزي، يستخدمه مرضى السرطان وبعض الأمراض التي تترافق بالألم من الدرجة الثالثة، مسعر من قبل وزارة الصحة بـ 180 ليرة سورية، بينما تباعه المستودعات بـ 250 ليرة للصيدلي، والصيدلة يبيعونه بوصفة بـ 350 ليرة، والظرف الواحد دون وصفة بـ 1500 ليرة سورية.

تبريرات!

يبرر أحد الصيادلة في حديثه لـ «قاسيون»: أن ما يجري هو عبارة عن رفع بعض الصيدلة لهامش الربح من 20 إلى 25% بالإتفاق فيما بينهم، بينما يرفع البعض الآخر أسعارهم هرباً من «الغرامة» غير المتوفرة دائماً على حد

زعمه، ويضيف آخر: إن بعض العاملين في الصيدلة وهم موظفون في النهاية، يرفعون الأسعار دون علم صاحب الصيدليات لتحقيق ربح جانبي نتيجة تدني راتبهم الشهري.

لكن حديث الصيادلة لا يمكن تعميمه على الصيدليات كلها، كون الأسعار توضع على العلب بعد شطب السعر القديم، وتباع علناً على أنها بالسعر المحدد رسمياً، وعدم تسعير العلب الدوائية، أتاح هامشاً أوسع لضعاف النفوس من الصيدلة للتلاعب بالسعر أكثر «بشخطة قلم» وسط غياب الرقابة من النقابة ووزارة الصحة.

وسابقاً، علقت نقابة صيادلة سورية ما يحدث في بعض الصيدليات من حالات غش وتلاعب بالأسعار «باستحالة ضبط أسعار الأدوية الأجنبية المستوردة في ظل الظروف، كونه يتم شراء هذه الأدوية بالقطع الأجنبي، وسعر الصرف ما زال يتقلب دون ثبات».

الحق على المستودعات؟!

الصيدلة الذين التفتهم «قاسيون» اشتكوا بدورهم من أصحاب المستودعات، الذين يقومون بفرض

المخالفين، بكتابة ضبط مخالفة بحق كل واحد منهم، بحيث يقتصر الإجراء الأول الذي تقوم به دوريات اللجنة على كتابة عقوبة التنبيه بحق الصيدلاني المخالف لأول مرة، ومن كرر مخالفته فيكتب بحقه عقوبة الإنذار، وفي حال كرر الصيدلي أية مخالفة للمرة الثالثة سواء كانت من نوع المخالفتين الأولى والثانية، أم مخالفة من نوع آخر تقوم اللجنة المشتركة بإحالة هذا الصيدلاني إلى مجلس تأديبي فرعي يرأسه قاض مختص لمحاسبته على مخالفته، وقد يصل الحكم إلى إغلاق الصيدلية لمدة 6 أشهر، وتتوقف مدة الإغلاق بحسب طبيعة المخالفة.

ولم تخرج نقابة صيادلة سورية خلال الأزمة بإحصائية عن حالات ضبط لصيدلة خالفوا أو تلاعبوا بالتسعير، وفي الجانب الآخر لم يصدر عن وزارة الصحة أية إحصائيات عن ضبوط بخصوص مخالفات لمستودعات أدوية سواء فيما يتعلق بالأسعار أو الإحتكار أو اتباع أسلوب التحميل «السلة الدوائية»، ما يشير إلى وجود فلتان كبير في سوق الأدوية نتيجة الصراع على الربح الأكبر، بغض النظر عن حالة المرضى المادية أو الصحية.

نسبة زيادة على أسعار الدواء تصل لأكثر من 10% ما يدفعهم «مجبرين» على حد تعبيرهم، إلى رفع أسعار الأدوية كي لا تقتطع النسبة المفروضة عليهم من هامش ربحهم، ما يؤدي «للخسارة»، علماً أن قيام الصيدلة برفع الأسعار خلافاً لنشرة وزارة الصحة يعتبر أمراً مخالفاً.

وأضافوا: أن بعض المستودعات تقوم بتحميل عدة أصناف غير مطلوبة أو قريبة انتهاء الصلاحية مع أنواع مطلوبة، وهنا أيضاً، يضطر الصيدلي إلى رفع سعر الدواء المطلوب إلى نسب تساوي خسارته بالأصناف الأخرى غير المباعة.

نقابة صيادلة سورية ما زالت غير راضية عن التسعير التي تفرضها وزارة الصحة، بحجة أنها غير موجودة ضمن لجان التسعير، وقد يكون ذلك سبباً لتغاضيها عن تجاوزات الصيدلة، الحاصلة برفع هامش الربح إلى 25% وأكثر في بعض الأصناف.

لا ضبوط!

من المفترض أن تقوم لجنة مشتركة من مديريات الصحة وفروع نقابة الصيدلة بدوريات يومية على الصيدليات لمحاسبة

عدم تسعير
العلب الدوائية
أتاح هامشاً
أوسع لضعاف
النفوس من
الصيدلة للتلاعب
بالسعر أكثر
«بشخطة قلم»
وسط غياب
الرقابة من
النقابة ووزارة
الصحة.

رحيل الرفيق الدكتور سرحان عيسى الأشقر

توفي الرفيق الدكتور سرحان عيسى الأشقر، من قرية المشرفة بحمص، وذلك في موسكو بتاريخ 2017/4/15.



مريض وزيارتهم، وخاصة كبار السن والعجزة، كما كان يمتنع عن تقاضي أجور المعاينة من الفقراء، وهو دائم الابتسام والبشاشة، صديق ومحِب لكل من عرفه، مما جعل من سمعته العطرة على كل لسان، متمثلاً بالأخلاق الشيوعية وملتزماً بها، حتى يوم وفاته. أسرة تحرير قاسيون تتقدم بخالص العزاء إلى أسرة الفقيد وذويه ورفاقه وأصدقائه ومحبيه.

الرفيق من مواليد عام 1957، وقد انتسب للحزب الشيوعي السوري وهو بعمر 15 عاماً، وقد درس الطب في روسيا، وهو أخصائي قلبية. قام الرفيق بأداء واجباته على أتم وجه، وبكل تفان وإخلاص، حيث زاول مهنته الإنسانية في قريته المشرفة، وعالج أهلها كما عالج المرضى من القرى المجاورة، منقذاً الكثير من الأرواح. ولم يكتف بذلك، بل كان سباقاً لعيادة

فترة انقطاع حصادها يصب في مصلحة خصخصة التعليم!



كما كل عام، وفي الشهرين الأخيرين من الفصل الدراسي الثاني، بالنسبة لطلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي، يتوقف الدوام المدرسي، وينقطع الطلاب عن المدرسة، بذريعة التحضير لامتحانات الأخيرة.

■ مالك احمد

أجل تعويض النقص في التحصيل العلمي المفترض أن يتم عبر المدرسة أولاً، ومن أجل ضبط إيقاع بعض من الوقت المهدور على حساب الطلاب قبل موعد الامتحان، بغاية استمرار العملية التعليمية، خاصة وأن فترة الشهرين تعتبر طويلة.

سياسات خصخصة منهجية

إن مجمل السياسات التعليمية المعتمدة والمتبعة، هي من فسخ المجال عملياً أمام هذا الشكل من التراخي المقصود وشبه المبرمج، اعتباراً من المناهج والالتزام بها، مروراً بمساعدات التعليم، وليس انتهاءً بالكادر الإداري والتربيسي ومتطلباته واحتياجاته، التي تبدأ من الأجر والتعويضات، ولا تنتهي بضرورة استمرار العملية التأهيلية له. مع عدم إغفال ما يجري على مستوى مساعي خصخصة التعليم، على المستويات والمراحل كافة، والتي تبدأ أيضاً اعتباراً من ضغط الإنفاق على التعليم العام، ولا تنتهي بالإعلان الرسمي عن تشجيع القطاع الخاص على المستوى التعليمي، بدءاً من المدارس الخاصة والمعاهد، انتهاءً بالجامعات والدراسات العليا.

دورات ودروس خصوصية

إذا كانت مشكلة السياسة التعليمية برمتها هي مشكلة قائمة ومتشابكة بحاجة لإعادة النظر على المستوى الاستراتيجي، فإن فترة الانقطاع الدراسي لمدة تزيد عن الشهرين بالنسبة لطلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية تحتاج لإعادة النظر تكتيكياً على

لعل فكرة الفترة التحضيرية للامتحان الأخير بالنسبة لطلاب الشهادات، الإعدادية والثانوية، فيها بعض الصواب، كفسحة زمنية ضيقة تمنح بعض الراحة للطلاب، قبيل موعد الامتحان النهائي، وذلك بحال تم الانتهاء فعلاً من تعليم المنهاج داخل الصفوف المدرسية، بما في ذلك دروس المراجعة، على ألا تكون فترة الانقطاع تلك هي فترة طويلة، كما هو واقع الحال.

فصل منقوص؟

عملياً إن الفصل الدراسي الثاني بالنسبة لطلاب الشهاداتتين، هو عبارة عن فصل منقوص، ليس من حيث المدة الزمنية فقط، بل من حيث كم المعلومات المقدمة وفقاً للمناهج المعتمدة، والسياسة التعليمية المتبعة والمقررة، حيث تعتمد بعض المدارس على تكثيف الدروس والحصص في هذا الفصل، بمقابل ترك هذا الهامش الزمني، وبحدوده الدنيا، التي لا تقل عن شهرين، وأحياناً أكثر من ذلك، ليس للطلاب فقط، بل وللمعلمين والإدارات على مستوى مسؤولياتهم بالنسبة لهؤلاء الطلاب كذلك الأمر.

هذا النقص العملي بكم المعلومات المرتبطة بالمناهج المكثفة، مع عدم إمكانية الأهل لمتابعة أبنائهم بالدراسة بالشكل المطلوب، وذلك لأسباب عدة، أهمها: الجري خلف لقمة العيش والدوام، يضطر هؤلاء الأهالي للاستعانة بالدروس الخصوصية، من

المدرسين المعتمدين في الدورات المكثفة خلال شهر الانقطاع، لا يعود مستغرباً في ظل هذا الواقع العملي من السياسات التعليمية المتبعة، بغض النظر عن المصلحة المادية، التي قد يجنيها هؤلاء، طبعاً مع عدم إغفال الدور الإيجابي للبعض الآخر من المدرسين، الذين يستمرون بالدوام المدرسي، مخصصين ساعات مراجعة تكثيفية للطلاب، وهم القلة بهذا الزمن الرديء، مع الأسف.

في المحصلة، فإن ما يسمى بفترة الانقطاع، كفترة راحة للتحضير لامتحانات الأخيرة، هي في الواقع العملي ليست فترة انقطاع، بل دليل استمرار دوام الطلاب بالدورات التكثيفية، أو بالدروس الخاصة، ولعل الفرق الوحيد هو النفقة المرهقة المترتبة على ذلك، من جيوب ذوي الطلاب، بالإضافة إلى هدر المزيد من الوقت الثمين، على حساب الطلاب وتحصيلهم النهائي.

الأقل كونها أكثر اضطراراً، ليس من باب الوقت المهدور بالنسبة للطلاب فقط، بل من باب الألية المتبعة بتكثيف مناهج الفصل الدراسي الثاني من العام المدرسي، ومن باب حسن استثمار هذا الوقت الطويل بعمليات المراجعة الضرورية قبيل موعد الامتحان الأخير، بحال تم إنجاز المنهاج على أتم وجه أصلاً، ولعل الأهم من هذا وذاك، هو الحد من ظاهرة الدروس الخصوصية، أو الدورات التكثيفية، التي يزداد وجودها مع نهاية العام الدراسي، مع الكثير من العداية المرافقة لها، ناهيك عما يتكبده الأهل من نفقات اضطرارية على أبنائهم بمقابلها.

نفقة مرهقة

لذلك أن تجد بعض المدرسين، ممن كثفوا المنهاج الرسمي خلال الفصل الثاني، نتيجة فترة الانقطاع التي أصبحت واقعاً شبه مفروض، تجد اسمه ضمن قوائم أسماء

لحم العواس المحلي ليس لنا!

■ سمير علي

وقد سبق وأن تم الإعلان عن أن المؤسسة السورية للتجارة قد حصلت على موافقة لاستيراد 1000 طن لحوم مجمدة، من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وذلك نهاية شهر آذار المنصرم، بعد أن تم منع استيراد هذه المادة نهاية العام الماضي بسبب قلة الإقبال عليها.

وغش أيضاً!

الحديث عن اللحوم الحمراء والبيضاء، ومعدلات الاستهلاك المتراجعة لها خلال الأعوام الماضية، نتيجة ارتفاع أسعارها، وتدني القدرة الشرائية لدى المواطنين، نظراً للواقع الاقتصادي المعاشي، والتدني المطرد للدخل، بالمقارنة مع الأسعار والإنفاق، يوصلنا إلى أيضاً إلى عمليات الغش المتبعة بعمليات بيع اللحوم، بما فيها منتهية الصلاحية، وغير الصالحة للاستهلاك، والتي يتبعها بعض التجار والمهربين، من أجل جني الأرباح على حساب المواطنين، كما على حساب صحتهم وسلامتهم. عديدة هي وسائل الغش من قبل بائعي اللحوم، اعتباراً من بيع لحم الغنم المخلوط بلحم البقر، أو غيره من اللحوم، مروراً ببيع لحوم إناث الغنم، الممنوع ذبحها وبيعها، وليس انتهاءً باللحوم المفرومة سلفاً والموجودة على بسطات الحامة علناً، وهو أيضاً ممنوع قانوناً. ففي منتصف شهر نيسان صرح أحد أعضاء جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها: بأن شراحت الفروج المهربة من حماة، بدأت

لم تكن المعلومة، التي صرح بها رئيس جمعية اللحامة، من أن نسبة استهلاك اللحوم قد انخفضت 50%، معلومةً جديدةً بالنسبة للمواطنين، الذين سبق وأن نسوا تلك السلعة، بعد أن خرجت من مانتهم إلى غير رجعة منذ زمن.



أشار إلى تكاليف الشحن بين المحافظات، في ظل الظروف الأمنية السائدة وغير المستقرة، حيث أدت هذه التكاليف إلى رفع الأسعار، وذلك لأن نسبتها وصلت إلى 15%، معقياً بأن المحل الذي كان يبيع منتجات رأسين من العواس في اليوم الواحد، انخفضت مبيعاته إلى نصف خروف يومياً، ما يعني بأن نسبة انخفاض الاستهلاك ليست 50%، بل هي بالواقع 75%، ولعلها أكثر من ذلك أيضاً.

وقد وصل سعر كغ الخروف الحي إلى 1650 ليرة تقريباً، والهبرة بحدود 6000 ليرة، بالمقابل فإن لحم العجل وصل الحي منه إلى سعر 1650 ليرة، بينما الهبرة وصلت إلى 4500، فيما وصلت أسعار شراحت الدجاج إلى 1900 ليرة للكغ الواحد.

بالظهور في الأسواق المحلية، مشيراً إلى أنه تمت ملاحظة وجود شراحت فروج ذات لون أحمر منتهية الصلاحية في السوق، حيث يتم التحجج من قبل البائعين على أنها «شراحت ديك حبش» إلا أنها مهربة إلى السوق، كما لفت إلى وجود لحم جاموس مهرب مجمد في الأسواق، مع تزوير في أختام الدائرة الصحية علناً، وخلط لحم البقر بلحم العجل وخلط الشراحت الحمراء بلحم العجل، بالإضافة إلى ذبح إناث الأغنام.

تكاليف الشحن سبب

رئيس جمعية اللحامة قال: بأن الأسعار لا علاقة لها بتوفر المادة، فهي تصل من المحافظات التي تتوافر فيها قطعان، ولكنه

حرمان رسمي

أمام هذا الواقع المنفلت من حيث الأسعار والرقابة والمواصفة والجودة، وبظل استمرار ارتفاع الأسعار غير المبرر، وأساليب الغش الكثيرة المتبعة، بعيداً عن المستهلك ومصلحته، وظرفه الاقتصادي المعاشي، نعود إلى الموافقة التي حصلت عليها السورية للتجارة، باستيراد ألف طن من اللحوم المجمدة، والتي لم تصل حتى الآن، يمكن لنا أن نستشف سيناريوهات تداول هذه الكمية في الأسواق؛ فإما أن تباشر السورية للتجارة بيعها مباشرة للمستهلكين، بكميات مقننة وبأسعار مقبولة، وهو أمر ربما يكون جيداً ولمصلحة المستهلكين، وإما أن يتم بيعها بكميات كبيرة، لتصل للتجار عملياً، ليعيدوا بيعها متحكّمين بالسعر مرة أخرى، ناهيك عن أساليب الغش التي اعتادوا عليها في خلط اللحوم، وخاصة المفرومة منها، ما يعني خسارة للمستهلك بنهاية المطاف على طرفي السعر والمواصفة.

وأمام هذا وذاك من الاحتمالات يبقى السوريون، من فقراء الحال والمعدمين ومحدودي الدخل، خارج معادلة استهلاك لحوم العواس المحلي الطازج، وليتوج الحرمان رسمياً باستيراد لحوم مجمدة، عسى تطل هذه الشريحة إمكانية استهلاكها بعيداً عن الغش والتدليس، وكي تبقى بالمقابل موائد الأثرياء وحدهم هي العامرة بلحوم العواس المحلية المحنكة، والمتحكم بها، منهم واليه، والبقية الباقية للتصدير، أو التهريب، بما يحقّق لهؤلاء المحتكرين من تجار وسامسة ومصدرين، مكاسب وأرباحاً تصب في جيوبهم، من ثروة محلية، حرم منها أصحابها.

اعتبرت الفترة بين 1970-1980 هي من أكثر الفترات التي شهدت تراجعاً في سكان الريف السوري، نتيجة الهجرة إلى المدينة، ولكن 370 ألف نسمة انتقلوا خلال ذلك العقد، وشكلوا نسبة 7% من سكان الريف في الثمانينيات. لا يشكلون شيئاً مقابل أكثر من 3 مليون خسرهم الريف السوري خلال سنوات الأزمة، ونسبة 50% من سكان الريف السوري الحاليين..

الريف السوري فقد 30% من سكانه ونصف المقيمين في 2011 غادروا منازلهم!



في ريفها في عام 2011 لم يعودوا موجودين في مناطق سكنهم، وهي نسبة 36% من المقيمين سابقاً في الريف.

ريف الحسكة خسارة أكثر من 70% من السكان

محافظة الحسكة هي المحافظة التي خسرت معظم سكان ريفها، حيث يبلغ عدد القاطنين في ريف الحسكة في عام 2016 قرابة 287 ألفاً نسمة، بالمقارنة مع 957 ألف نسمة في عام 2011. ومن مجموع القاطنين في ريف الحسكة اليوم، هناك قرابة 267 ألفاً من سكان ريف الحسكة الذي كانوا مقيمين في عام 2011، وحوالي 20 ألف نازحون في ريف المدينة. أي: إن حوالي 690 ألف نسمة من سكان الحسكة الذين كانوا مقيمين في ريفها في عام 2011 لم يعودوا موجودين في مناطق سكنهم، وهي نسبة 72% من المقيمين سابقاً في الريف.

ريفا دير الزور والرقعة خسارة 486 ألف نسمة

يقارب تعداد سكان ريف دير الزور في 2016: 473 ألف نسمة، بالمقارنة مع 676 ألف نسمة في عام 2011، أي: تراجع عدد السكان المطلق بمقدار يفوق 200 ألف نسمة. أما بالنسبة للرقعة فيقدر عدد سكان ريفها في عام 2016 بحوالي 286 ألف

السورية التي شهدت نزوحاً داخلياً، وقد خسر هذا الريف نسبة هامة من عدد قاطنيه، قرابة 45% وحوالي 457 ألف نسمة من تعداد السابق. حيث تعداد سكان ريف حماة في عام 2011 فاق 1 مليون نسمة، بينما حالياً يقارب: 560 ألف نسمة. قرابة 500 ألف منهم، سكان ريف حماة المقيمون في عام 2011، وحوالي 60 ألف نازحون إلى ريف حماة.

أي: إن حوالي نصف مليون شخص 500 ألف نسمة من سكان حماة الذين كانوا مقيمين في ريفها في عام 2011 لم يعودوا موجودين في مناطق سكنهم.

ريف إدلب زاد عدد سكانه؟

ريف إدلب هو الريف الوحيد الذي ازداد عدد سكانه، بالقياس إلى عدد قاطنيه في عام 2011، حيث حصلت زيادة بنسبة 18% تقريباً، أي: إن عدد القاطنين في ريف إدلب في عام 2016 يقارب 1,25 مليون نسمة، بزيادة 200 ألف نسمة عن عدد سكان ريف إدلب البالغين قرابة مليون وخمسين ألف نسمة عام 2011.

ولكن من مجموع القاطنين في ريف إدلب، هناك قرابة 680 ألف فقط من سكان ريف إدلب الذي كانوا مقيمين ومستقرين في عام 2011، وحوالي 565 ألفاً نازحون في ريف المدينة.

أي: إن حوالي 380 ألف نسمة من سكان إدلب الذين كانوا مقيمين

يبلغ: 400 ألف نسمة، بينما تعداد النازحين داخل ريف حلب يبلغ: 460 ألف نسمة.

ما يعني أن أكثر 2,4 مليون شخص: 1,4 في ريف دمشق، وأكثر من مليون في ريف حلب، لم يعودوا مستقرين في مناطق سكنهم الريفية كما في عام 2011، فإما نزحوا داخلياً للريف أو المدينة، أو في الإقليم وأوروبا، أو فارقوا الحياة.

ريف حمص

ربع مليون غادروا بيوتهم! يعتبر ريف حمص واحداً من أقل الأرياف السورية التي خسرت فم ني عدد سكانها، تعداد سكان ريف حمص الحالي يقارب: 730 ألف نسمة، بالمقارنة مع قرابة 815 ألف نسمة في عام 2011.

أي: خسر ريف حمص حوالي 85 ألف نسمة من تعداد السابق، ولكن الموجودين حالياً قرابة 160 ألفاً منهم نازحون داخل ريف حمص، مع حوالي 570 ألفاً منهم من سكان ريف حمص المستقرين في عام 2011.

أي: إن حوالي ربع مليون شخص 245 ألف نسمة من سكان ريف حمص الذين كانوا مستقرين ومقيمين في ريفها في عام 2011 لم يعودوا موجودين في مناطق سكنهم.

ريف حماة أقل بنصف مليون!

إن ريف حماة هو واحد من أقل الأرياف

■ محرر الشؤون الاقتصادية

دراسة الفاو منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة العالمية «حساب التكاليف- الزراعة في سورية بعد 6 سنوات من الأزمة» قدمت أرقاماً حول نسب السكان في الأرياف السورية، بالمقارنة مع عام 2011، وبمقارنة نسب الفاو، مع أرقام المكتب المركزي للإحصاء، الصادرة في منتصف عام 2011 حول تعداد السكان السوريين في ريف المحافظات السورية، نستطيع أن نرصد حجم التغيرات، واتجاهاتها في المحافظات السورية في نهاية عام 2016.

وسنبداً من المحافظات التي تضم أكبر تعداد سكاني في ريفها أي: في أرياف دمشق وحلب.

ريفا حلب ودمشق خسارة مليون ونصف نسمة

يقارب تعداد سكان ريف دمشق في 2016: 1,8 مليون نسمة، بالمقارنة مع 2,79 مليون نسمة في عام 2011، أي: تراجع عدد السكان المطلق بمقدار يفوق 990 ألف نسمة.

أما بالنسبة لحلب فيقدر عدد سكان ريفها في عام 2016 بحوالي 1,26 مليون نسمة، أي: بتراجع مطلق بمقدار 544 ألف نسمة عن عام 2011.

أي: إن ريف المحافظتين قد خسر أكثر من 1,5 مليون نسمة من تعدادهم خلال الأزمة.

تعداد النازحين داخل ريف دمشق

الأزمة السورية خلال ست سنوات، غيرت الكثير في الخارطة السكانية للبلاد، إلا أن سكان الريف السوري تلقوا الصدمات الأكبر من حيث تراجع أعدادهم بالمطلق، وتراجع استقرار أغلبهم، وتغير في التركيبة السكانية، فكانت حصتهم من النزوح واللجوء والهجرة كبيرة.



نسمة، أي نسبة 50% من عدد السكان في 2011. أي: إن ريفي المحافظتين قد خسرا أكثر من 486 ألف نسمة من تعدادهما خلال الأزمة. تعداد النازحين داخل ريفي دير الزور والرقعة يبلغ: 124 ألف نسمة، بينما 406 ألف نسمة من سكان دير الزور في 2011 لا يزالون مقيمين، وحوالي 230 ألف نسمة لا زالوا مستقرين في قراهم في الرقة.

ما يعني أن نسبة 60% من سكان ريف الرقة في عام 2011، لم يعودوا موجودين في مناطق سكنتهم الأصلية، مقابل نسبة 40% في دير الزور لم يعودوا مستقرين في أماكن سكنتهم عام 2011، فإما نزحوا داخلياً للريف أو المدينة، أو في الإقليم وأوروبا، أو فارقوا الحياة.

ريف درعا

60% هجروا منازل عام 2011

يبلغ عدد سكان ريف درعا المقدر في عام 2016 حوالي 290 ألف نسمة، مقابل 558 ألف نسمة في عام 2011، أي: إن النسبة المتبقية من السكان القاطنين في ريف المحافظة تبلغ قرابة 52%.

من بين هؤلاء يبلغ عدد الوافدين 72 ألف نسمة، مقابل 218 ألف تقريباً مستقرين في أماكن سكنتهم.

أي: إن حوالي 340 ألف نسمة من سكان ريف درعا الذين كانوا مستقرين في عام 2011، لم يعودوا مستقرين في أماكن سكنتهم السابقة، ويشكل هؤلاء نسبة 60% من إجمالي سكان ريف درعا في عام 2011.

ريفا اللاذقية وطرطوس

خسارة 340 ألف نسمة

يقارب تعداد سكان ريف طرطوس في 2016: 452 ألف نسمة، بالمقارنة مع 566 ألف نسمة في عام 2011، أي: تراجع عدد السكان بمقدار يفوق 114 ألف نسمة.

أما بالنسبة لللاذقية فيقدر عدد سكان ريفها في عام 2016 بحوالي 206 ألف نسمة، أي نسبة 42% فقط من عدد السكان في 2011. أي أن ريفي المحافظتين قد خسرا أكثر من 340 ألف نسمة تقريباً من تعدادهما خلال الأزمة.

تعداد النازحين داخل ريفي طرطوس واللاذقية يبلغ: 120 ألف نسمة تقريباً 117 منهم في طرطوس، بينما 345 ألف نسمة من سكانه في 2011 لا يزالون مقيمين، وحوالي 149 ألف نسمة لا زالوا مستقرين في قراهم في اللاذقية.

ما يعني أن نسبة 60% من سكان ريف اللاذقية في عام 2011، لم يعودوا موجودين في مناطق سكنتهم الأصلية، مقابل نسبة 40% في طرطوس لم يعودوا مستقرين في أماكن سكنتهم عام 2011، فإما نزحوا داخلياً أو هاجروا أو فارقوا الحياة.

ريفا القنيطرة والسويداء

أقل الخسائر مع تغيرات ملفنة

يعتبر ريفا المحافظتين من أقل أرياف سورية من حيث خسائر أعداد القاطنين، ولكن نزوحاً داخلياً كبيراً حصل في ريف القنيطرة.

خسر ريف السويداء نسبة 8% فقط من عدد سكانه المقيمين في عام 2011، ليلبلغ تعداد القاطنين في 2016 حوالي 231 ألف نسمة من أصل 252 ألف. بينما خسر ريف القنيطرة حوالي 5000 نسمة من سكانه، ليقدّر عدد القاطنين في 2016 بـ 83 ألفاً، مقارنة بـ 88 ألفاً في 2011.

نزع ضمن ريف السويداء حوالي 30 ألف نسمة، أما في القنيطرة فكان عدد النازحين داخلياً 40 ألف نسمة، ليشكل النازحون نسبة 48% من المقيمين حالياً.

وعملياً نسبة 20% من سكان ريفي السويداء المستقرين والمقيمين في عام 2011 وحوالي 52 ألف نسمة، لم يعودوا موجودين في

مليون نسمة فقط بقوا مستقرين في أماكن سكنتهم في عام 2011.

أي أن حوالي 4,9 مليون نسمة من سكان الريف السوري الذين كانوا مستقرين في عام 2011، لم يعودوا موجودين في مناطق سكنتهم، ويشكل هؤلاء نسبة 51% من سكان الريف السوري، ونسبة 44% من مجموع النازحين داخلياً في سورية 6 مليون تقريباً، ومن غادروا البلاد 5 مليون.

أي حوالي 6,7 مليون نسمة، من أصل 9,6 مليون نسمة تقريباً في عام 2011.

أي خسر الريف السوري نسبة 30% من مجمل عدد السكان المقيمين فيه في عام 2011، وحوالي 2,9 مليون نسمة خساراً مباشرة.

ولكن إذا دققنا أكثر، فإن من بين 6,7 مليون نسمة موجودين حالياً، هناك حوالي 2 مليون نسمة من النازحين داخلياً ضمن الريف السوري، مقابل 4,7

مناطق سكنتهم، مقابل نسبة 50% تقريباً من سكان ريف القنيطرة، وحوالي 45 ألف نسمة، لم يعودوا موجودين في مناطق سكنتهم عام 2011.

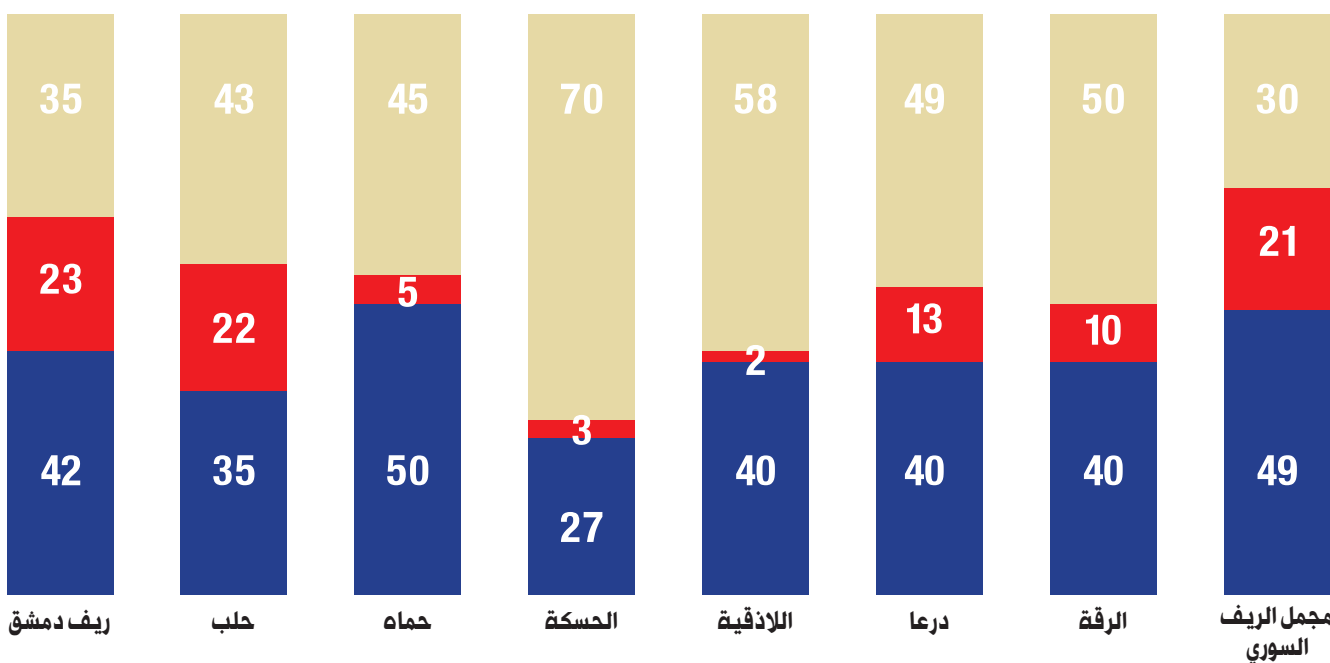
4,7 مليون نسمة

استطاعوا البقاء في منازلهم

تبلغ نسبة مجمل سكان الريف السوري في عام 2016 نسبة تقارب 70% من تعدادهم في عام 2011.

توزع سكان ريف بعض المحافظات بالمقارنة مع 2011 - %

■ المستقرين ■ النازحين ■ الخسارة



- الخسارة: نسبة النقص المطلق في عدد سكان الريف بالمقارنة مع عام 2011.
- النازحين: نسبة السكان المقيمين حالياً في ريف المحافظة من النازحين داخلياً.
- المستقرين: نسبة سكان ريف المحافظة الذين استطاعوا البقاء في بيوتهم منذ عام 2011.

نسب ملفنة!

خسرت الحسكة نسبة 70% من سكانها، وهي أعلى نسبة خسارة على الإطلاق، وكذلك خسرت محافظة اللاذقية نسبة 58% من عدد السكان المقيمين في ريفها عام 2011، والملفت أن هذه الخسائر الأكبر تسجل في محافظات نسبة مساحات المعارك والتوتر الأمني فيها أقل من غيرها من المحافظات، ما يشير إلى نسبة الوفيات والهجرة العالية في المحافظتين.



هل سيقرض أصحاب الأرباح الحكومة؟!



■ عشرار محمود

عاد الحديث عن سندات الخزينة الحكومية ليتجدد، أي: الحديث عن أن الحكومة عليها أن تجد مصادر للتمويل، من السيولة المتكدسة في السوق السورية، على أن تعطي هؤلاء أوراق دين على شكل سندات، وتضمن لهم سداد أموالهم مع فائدة، رفعها البعض سابقاً إلى 20%، وتتراوح اليوم بين 5-6% بحسب مقترحات أكاديميين سوريين.

في الفكرة المطروحة إيجابية متمثلة بنقل كتلة هامة من السيولة من الجمود إلى الحركة، وهي ضرورة لتحريك عملية الاستثمار الراكدة بل المتراجعة في الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة.

لماذا يكتنزون أموالهم ولا يستثمرونها؟!

ويجب التفكير في ظل اقتصاد السوق الذي نعيش فيه، ما هي القوانين التي تمنع حائزي هذه السيولة من كبار قوى السوق السورية عن الاستثمار والتوسع، وما هي القوانين التي تدفعهم نحو اكتنازها على شكل عقارات أو دولارات، أو تهريبها إلى خارج البلاد؟! لأن عدم إلغاء هذه الأسباب سيجعل أية محاولة لتحريك السيولة، أي: توظيفها في الاستثمار دون جدوى.

الأسباب كثيرة، ولكن في جوهرها يكمن العائد أو معدل الربح: فتكاليف الإنتاج وصعوبة تأمين مستلزماته بشكل مستمر ودون أزمات وتقطعات، تقابلها إمكانات استهلاك منخفضة إلى حد غير مسبوق في سورية، بعد أن أصبحت كتلة المستهلكين الأساسية أي: أصحاب الأجور لا يحوزون إلا على نسبة قد لا تزيد عن 13% من الناتج القليل، وإذا أردنا أن نكون أوضح فإن بلاداً فيها 13 مليون شخص بحاجة للمساعدات الإنسانية، لا يمكن أن تكون هدفاً للمنتجين، فسكانها لا يستطيعون تأمين استهلاك حتى حاجاتهم الأساسية. وربما يفسر هذا لماذا ظهرت مصانع للسلع الكمالية مثل السيارات، والعطور خلال الأزمة، أي مصانع تنتج منتجات لشريحة كبار المستهلكين، من القلة الراحبة في سورية اليوم، كما تحاول صناعات البقاء والاستمرار على أمل التصدير لا الاستهلاك المحلي، كما في بعض الصناعات النسيجية..

الربح السهل من خسارة الليرة فلماذا المخاطرة؟!

إذا: التراجع الكبير في الأجور، وبالتالي في الاستهلاك هو معيق أساسي لاستثمار السيولة في توسيع الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي، بل وحتى التجاري.

ولذلك يميل حائزو السيولة، أو أصحاب الربح الكبير، إلى اكتناز أموالهم ليضمنوا الحفاظ على قيمتها، أو المضاربة عليها، فعندما تشتري

عقاراً بـ 30 مليون ليرة، ويتحول سعره إلى 60 مليون خلال سنتين، تكون قد استثمرت أموالك، بعائد 100% خلال سنتين، أو عندما تشتري الدولار بـ 200 ليرة، ويتحول سعره إلى 550 ليرة، تكون أيضاً قد حققت عوائد، بالمقارنة باحتمالات المخاطر الكامنة في أن توسع منشأة، ولا تكون قادراً على تأمين الطاقة اللازمة لها، أو لا تضمن استهلاك منتجاتها في سوق الفقراء السوريين.

إذا، حتى تستطيع الحكومة أن تقع هؤلاء «المعبأة جيوبهم» بأموال السوريين، كي يقدموا أموالهم ديناً للحكومة، عليها أن تقدم لهم ربحاً أو عائداً أعلى من العائد الذي يحققونه من خسارة قيمة الليرة! فهؤلاء لن يقدموا ليراتهم المكدسة للحكومة، إلا إذا استقرت قيمة الليرة، بل وبدأت بالصعود.

لأن كلاً من هؤلاء سيقول لنفسه: «مليون ليرة أحولها لدولار، تربح خلال سنة بمقدار ارتفاع سعر الصرف أي 32% على سبيل المثال في السنة الماضية، أما إذا أعطيتها للحكومة فستخسر، ويجب أن تعطيني الحكومة فائدة بمقدار خسارة قيمة الليرة لقيمتها، أي: نسبة تقارب 60% في العام الماضي!».

ولذلك فإن المنطق البسيط للأمور يقول: بأن هؤلاء لن يضعوا أموالهم كدين عام للحكومة، طالما أن الليرة تخسر وتراجع، وهم يرغبون من خسارة قيمتها.

أما إذا أرادت الحكومة أن تستدين بالدولار من هؤلاء، فعليها أن تقدم

وثالثاً: لن يقرض أصحاب الأرباح أموالهم للحكومة حتى بعد استقرار الليرة، إلا إذا ضمنت لهم معدل فائدة أعلى من معدل الربح الموجود في السوق، ولو بنسبة قليلة، لذلك علينا أن نقول: أنه حتى لو استدانست الحكومة من أموال السوق، عليها أن توظف هذه الأموال في قطاعات ذات عائد عالية، تستطيع من خلالها أن تسد الفوائد، وتحقق عوائد لها، وترفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني، أي: إن هذه العملية يجب أن تكون مشروطة ومراقبة ومرتبطة بدراسات جدوى اقتصادية، وبحكم الحكومة بقطاعات كبرى تحقق فيها عائداً مرتفعاً. عندها تكون فعلياً قد حركت السيولة، وأمنت قدرتها على السداد، وعدم ارتهاؤها لمقرضيه، ودفعت لهؤلاء عوائد، وأمنت الطريق كي لا تحتاج لتمويلهم بعدها.

الطريق الأسلم والأكثر واقعية في اللحظة الحالية، لتحريك السيولة، هو في تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج، وفي تحريك الاستهلاك أي: زيادة الأجور، وحتى لو طبعت الحكومة نقوداً، أي مولت نفسها بالعجز، فإن استخدام هذه الأموال بالاتجاهين معاً: تخفيض تكاليف الطاقة، ورفع الأجور، سيؤدي إلى آثار إيجابية، ولن يؤدي إلى آثار تضخمية، لأنه سيضمن زيادة الإنتاج وارتفاع قيمة الليرة، أي: انخفاض الأسعار. أما أصحاب الأرباح فلن يقرضوا الحكومة الآن لتفعل كما يقترح البعض، لأنهم يرغبون اليوم بالدرجة الأولى من تدهور قيمة الليرة.

لهم معدل فائدة أعلى من ارتفاع سعر الصرف، بل أعلى من وسطي الربح عبر المضاربة، وهذه الحالة ستؤدي حكماً كما يعلم هؤلاء، إلى عدم قدرة الحكومة على سداد الدولارات وفوائدها، ولذلك فإنهم لن يخاطروا الآن بدولاراتهم ليفرضوها للحكومة، لأنها لن تكون قادرة على السداد إلا إذا باعتهم أملاكها، وهو أمر وارد، ولكنه يحمل مخاطر سياسية بالنسبة لهؤلاء حالياً، لذلك تبقى عملية استثمار دولاراتهم في الحصول على أملاك السوق من عقارات ومنشآت وغيرها ضمن حالياً.

لنكن واقعيين ومبدئيين!

إن الحديث عن تمويل الحكومة من السوق، إذا كان حديثاً يهدف إلى خدمة الاقتصاد الوطني والمال العام، ويخدم فكرة تحريك السيولة، يجب أن يكون واقعياً، ومبدئياً، أي مقترناً بشروط محددة.

فهو أولاً غير واقعي حالياً، إلا بمستويات أسعار فائدة قياسية، ما يعني صعوبة في السداد، وجملة من التأثيرات المالية والنقدية السلبية، وسيحمل أثراً تضخمية كبيرة، ويعيق عملية الإقراض وتسديد القروض المتعثرة حالياً، وهو لن يحصل.

وثانياً: لن يكون من الواقعي الحديث عن إقراض أصحاب الأرباح أموالهم المكتنزة للحكومة، إلا بشرط أن يتبين تماماً أن الليرة استقرت وقيمتها تتجه نحو الصعود، وهذا مرتبط بتحسين الإنتاج والاستهلاك، أي مرتبط بالاستقرار السياسي، وانطلاق عملية إعادة الإعمار.

الطريق

الأسلم والأكثر واقعية لتحريك السيولة هو في تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج وفي تحريك الاستهلاك

الانقسام الغربي على سعر الفائدة أم على توقيت الانفجار؟!



تنقسم الأوساط الاقتصادية العالمية في المركز العالمي الأمريكي اليوم على مسألة رفع أسعار الفائدة، فيدفع البعض باتجاه ضرورة رفع سعر الفائدة مجدداً ليصل إلى 4% أو 5%، بناءً على اعتقاد أن مثل ذلك الإجراء قد يعيد التوازن للاقتصاد نوعاً ما، من خلال العودة به إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية عام 2008. بينما تطل المؤسسات الدولية في البنك وصندوق النقد الدوليين، كطرف في الاستقطاب للتعبير عن مخاوف من رفع سعر الفائدة..

■ ديمة كتيلة

4 تريليون خسائر في أمريكا!

يعبر الكثير من الاقتصاديين بالإضافة إلى مؤسسات مالية دولية بمن فيهم البنك وصندوق النقد الدوليين، عن مخاوفهم من رفع سعر الفائدة. حيث وضع صندوق النقد الدولي مؤخراً أن حوالي 4 تريليون دولار من أصول الشركات الأمريكية ستكون عرضة للخطر في حال تم رفع سعر الفائدة بشكل مفاجئ. وبالمقابل ووفقاً لصندوق النقد فإن اقتصادات الدول الصاعدة قد استطاعت التخفيف من الاختلالات الخارجية، المتمثلة بخطر ديونها الخارجية، وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة يضعها في موقع أكثر أماناً.

إيقاف تضخيم الديون

حجة هؤلاء القائلين برفع سعر الفائدة، هي: أن مثل ذلك الإجراء من شأنه أن يحد من سعي البنوك ومديري الأصول المالية من خوض المخاطر في سبيل زيادة الإيرادات وتحقيق الأرباح. أي: إنهم يقولون بأن أسعار الفائدة المنخفضة، تؤدي إلى توليد مزيد من القروض والمشتقات، لتعويض الفوائد المنخفضة. واستخراج الربح من الأصول المالية المتوفرة بما فيها صناديق المعاشات التقاعدية، وأصول الشركات الإنتاجية الأجنبية، مما يؤدي إلى تضخيم الفقاعة المالية. أي: إنهم يقولون بأنه ينبغي التوقف عن تضخيم الفقاعة المالية الناجمة عن تخفيض سعر الفائدة..

تفجير الفقاعة

ولكن «الحل المطروح» المتمثل برفع سعر الفائدة، جرب مسبقاً وقبل أقل من عقد، ولم يأت سوى بنتائج كارثية. فالحالة شبيهة لما حدث عشية الأزمة المالية لعام 2008 عندما حدث انفجار كبير في الفقاعة المالية الناجمة

عن التوسع في القطاع المالي كمكان منعش للربح على حساب القطاعات الإنتاجية. حيث إن أسعار الفائدة التي كانت قريبة من 2% في مطلع الألفية، هبوطاً من ذروة ارتفاع في عام 1980 ومعدل فائدة 20%، قد ساهمت في التوسع غير المسبوق في الدين والمشتقات، وفقاعة مالية، انفجرت في عام 2007-2008، بعد أن تم مضاعفة سعر الفائدة خلال الفترة بين 2005-2007 ليتجاوز 5%، ما أدى إلى عدم القدرة على السداد في إحدى الفروع، وامتنعت إلى مجمل سوق المال العالمية المترابطة.

وكذلك الحال اليوم، فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي عملياً إلى انفجار الفقاعة المالية المتضخمة منذ عام 2009، وبدء سياسات التيسير الكمي الأمريكية، والتي يمكن أن نعبر عنها بسياسات الدين السهل، أو منخفض التكلفة، التي التحقت بها اليابان وأوروبا، والتي نشرت الدين عالمياً أبعد وأعمق من السوق المالية، ليتغلغل في القطاعات الإنتاجية للدول الصاعدة، حيث إن دين الشركات في الدول الصاعدة قد ارتفع من 47% إلى 104% من ناتجها المحلي، بين عامي 2008-2016.

لذلك فإن رفع سعر الفائدة هو تفجير للأزمة المالية، بينما الحديث عن عدم رفع سعر الفائدة، هي محاولات مؤقتة للبعض لتأخير هذه العملية، وهو اختلاف بين النخب المالية الحاكمة على التوقيت فقط، لا على مبدأ الرفع، وهذا ما يفسر أن التصريحات والتحذيرات الصادرة من المؤسسات المالية متناقضة، وعاجزة عن طرح حلول خارج هذا الإطار، فبينما يحذر صندوق النقد الدولي من آثار رفع سعر الفائدة، يعود ويؤكد أنه بالحفاظ على سعر الفائدة المنخفض، فإن النمو الاقتصادي سيستمر بالانخفاض، وأن مخاطر الاستقرار المالي العالمي ستزداد حدتها.

الرأسمالية المنقسمة والمتنافسة في المركز العالمي المالي في الغرب أن تديره بدقة، ولكن خلافاتها العميقة تظهر مجدداً، وتظهر التناقضات.

يبدو أنه من الصعب التحكم بنتائج إيقاد أزمة مالية اليوم، وبالمقابل من الصعب تأجيلها لأن القدرة على التحكم تنخفض، بين هذا وذاك تتجلى أزمة المنظومة العالمية وتراجع قدرتها على التحكم، وتناقض مصالحها وصعوبة توحيدها..

أما الحلول فهي خارج إطار سعر الفائدة، وستولد من رحم الأزمة، بتسريع خروج القوى الاقتصادية العالمية الأخرى، من منظومة المال الغربية المهيمنة، وهي مسألة معقدة وسترتب خسائر على الجميع، ولكنها ستكون ضربة جديدة عميقة لمنظومة الدولار الغربية، وخطة على طريق البدائل..

إلا أن المنظومة المالية الغربية، متفكة على أن الأزمة ستندلع إن عاجلاً أم آجلاً، وتدل على هذا تجهيزات من نوع مركزة علاقاتها، وتضييق الدائرة، وبناء تحالفات متينة من أجل إدارة المخاطر الناجمة، فعلى سبيل المثال: وقعت ستة بنوك مركزية في 10-2013 اتفاق الالتزام بتبادل السيولة، في الولايات المتحدة، والمركزي الأوروبي، والبريطاني، والياباني، والسويدي، والكندي، وهذا الاتفاق مصمم لتجنب أزمات نقص السيولة في هذه المراكز في حال اندلاع أزمة مالية عالمية.

التراجع المرير..

إن الحديث عن توقيت رفع سعر الفائدة ووتيرته، هو حديث عن عملية إدارة الأزمة القادمة حكماً، الأمر الذي سيترتب عليه خسائر كبرى، لقوى كبرى، تحاول القوى

إعادة النظر «بإعادة النظر» بالنووي الإيراني؟



أبوابها للاستثمار الغربي، الأمر الذي يثير نزاعاً بين الاتجاهات السياسية الإيرانية، التي يتحفظ بعضها على الانفتاح السريع على الأموال الغربية.. إن تصعيد الإدارة الأمريكية في ملف النووي الإيراني، والعقوبات الاقتصادية على إيران، سيحسم الميل الإيراني باتجاه الشرق من جهة، وسيزيد من حدة الانقسام الغربي على إيران بين من يريد كسب الفرصة، ومنع إيران من تعميق التفاتها شرقاً نحو الصين وروسيا، وبين من يختار خيار التصعيد، إن مصلحة الغرب تكمن في تعميق علاقته الاقتصادية بإيران، بينما تكمن مصلحة إيران برفع العقوبات بالطبع، ولكن بتعميق علاقاتها الاقتصادية بمحيطها الاقتصادي الطبيعي، وبالحذر من استثمارات الغرب الشرهة، وهو ما قد يتيح «التصعيد الترامبي» ما يرجح أنه لن يحصل، وأنه مزيد من «كلام بكلام»..

الشركات البريطانية تتوقع أن تصل استثماراتها في إيران إلى 600 مليار دولار بعد عشر سنوات، بعد أن كانت بريطانيا أول من أعاد فتح السفارة واستئناف الرحلات الجوية إلى إيران، العقود الموقعة مع إيطاليا بلغت 5 مليار يورو في قطاع النقل، والعقد الموقع مع شركة توتال النفطية الفرنسية بلغت 4,8 مليار دولار، كذلك الأمر بالنسبة لشركتي الطيران إيرباص، وبوينغ للطائرات اللتين وقعتا عقود توريد بـ 10 مليار دولار للأولى، و 8 مليار دولار للثانية. الغرب شهيته مفتوحة جداً، على رابع احتياطي نفطي وغازي في العالم، وعلى بلد شابة ومدينة مثل إيران، التي نسبة 60% من سكانها تحت عمر الثلاثين، ويعيشون في مناطق حضرية، ولديها رغم ظروف العقوبات الطويلة ناتج يقارب 400 مليار دولار سنوياً! وإيران بالمقابل أبدت استعداداً لفتح

قراءة عامين مضت على توقيع الاتفاق النووي الإيراني، وقراءة عام على بدء تطبيق رفع العقوبات عن إيران...

شركات الأدوية الكبرى: ما الذي فعلتموه بي مؤخراً؟



لقد تمّ تطوير دواء يعدّ بمثابة معجزة حقيقية في الصيدلة. أقول هذا عنه لكونه يقدر على التقليل من الوفيات بين مرضى قصور القلب الاحتقاني، بالقدر الذي يفعله جهاز إزالة رجفان القلب الذي يكلف عشرة آلاف دولار. ربما هو الدواء الأكثر فاعلية لدينا في المساعدة على علاج المرضى الذين يعانون من ارتفاع ضغط الدم المقاوم. يمكنه أن يصحح مستويات البوتاسيوم المنخفضة، ويمكنه حتى أن يعالج بعض أنواع الصلع والبثور ومشاكل شعر الوجه لدى النساء. وقد أظهرت بعض الدراسات الكبرى بأنه يقلل من انسكاب البروتين في البول. ويجب علينا أن نشكر «شركات الأدوية الكبرى» على هذا الدواء المعجزة.

عن كيفية جني المال من فتح مراكز علاج وريدي. هناك، بدلاً من استخدام مدرات البول البسيطة التي تكلف قروشاً، علموا الأطباء كيفية إنشاء أوقات زيارات معقدة تشمل علاجاً وريدياً طويلاً، باستخدام «ناتريكور». أذكر مجيء البائعين إلى مكتبي وهم يحملون جداول معقدة، تظهر كيف يمكنني جني آلاف الدولارات شهرياً من ذلك، وبأنني طلبت منهم المغادرة وعدم العودة مطلقاً. يمكنكم أن تخمنوا بأن الكثيرين تربحوا من هذه الخدعة.

إن ثمن علاج لمدة يومين باستخدام «ناتريكور»، وهو الدواء الذي يضيف لا شيء نافع إلى نسب وفاة مرضى القصور القلبي، يكفي تقريباً لمؤونة عام كامل من حاصرات بيتا و«إس المثبط» و«سبيرونولاكتون» و«فيورسماید»، التي يوصى بها لتقليل بشدة من أعراض ووقت الاستشفاء والوفاة، جراء قصور القلب الاحتقاني.

أريد في الختام أن أشكر شركات الأدوية الكبرى، أو على الأقل الشركات التي طورت هذه الأدوية منذ خمسين عاماً من أجل مساعدتنا على علاج مرضى قصور القلب الاحتقاني. أما بالنسبة لشركة «سايسوس»، فيمكنكم الحكم بأنفسكم أين تكمن أولوياتهم.

■ نشرت في «ليفيتيست ريفيو» في كانون الأول 2013

لتحقيق المكاسب الكبيرة، بتسويق ما ادعوا بأنها أدوية أكثر فاعلية وأمناً للمساعدة في إزالة السوائل من المرضى المصابين بالقصور القلبي الاحتقاني. أحد هذه الأدوية هو «ناتريكور»، ويكلف قرابة 500 دولار للجرعة الواحدة، والذي أثبت في النهاية بأنه لا يملك أفضلية على بديله الذي يكلف قروشاً: «لاسيكس». بأية حال، لن أشعر بالتعاطف مع شركة «سايسوس» صانعة هذا العقار «والتي اشترتها شركة جونسن & جونسن»، حيث استطاعت بيع ما قيمته مليارات الدولارات من هذا الدواء، بعد أن سمحت لهم إدارة الأغذية والدواء والأمريكية عام 2001 بطرحه في الأسواق قبل التأكد من أن فاعليته تزيد على العلاج المعتاد، باستثناء زيادة الوهم من المعروف انتفاع بعض أطباء إدارة الأغذية والدواء من إلقاء المحاضرات في شركات الأدوية، ومن بينهم رئيس مجلس الإدارة الدكتور «ميلتون باكر».

الدكتور «ستيف نيسن»، الذي يعرفه الكثيرون منذ بوصفه ناقداً صريحاً للعلاقة الحميمة بين الأطباء وشركات الأدوية الكبرى، لم يحمل ذاته الرأي عام 2001 عندما أعلن عن فاعلية الدواء وأوصى بقبوله، حتى دون وجود بيانات تجريبية تظهر منعه حدوث أية حالة وفاة.

عندما بدأت شركة «سايسوس» بتسويق الدواء، قام طاقم تسويقها الماهرون بإسداء النصح للأطباء

على اكتشافهم بكل تأكيد. يشكّل «إس المثبط»، جنباً إلى جنب مع حاصرات بيتا وسبيرونولاكتون، ثالوث أدوية تستخدم لتحسين أعراض المصابين بقصور القلب. أظهرت أدوية أخرى، وخصوصاً التي تدفع القلوب الضعيفة للعمل بجد أكبر مع استثناء دواء واحد، بأنها تزيد نسبة وفاة المرضى الذين يتعالجون من قصور القلب. الدواء الذي يبدو بأن تأثيراته مبيدة، أو الذي لا يقتل المريض على الأقل، استعمل أول مرة في علاج المرضى عام 1785 بعد أن ذكر «وليام ويثرنغ» بأن مستخلص أوراق نبات «كف الثعلب - الديجيتال» ساعد المرضى مع ما كان يسمى في حينه «دروبيسي - خرب»، وهو مصطلح يشير في الأرجح إلى المرضى الذين يعانون من قصور القلب ودقات القلب السريعة غير المنتظمة. يدعى المشتق المعاصر من هذا الدواء «ديجوكسين»، ويستمر مرضى القصور القلبي باستخدامه وخاصة أولئك الذين يعانون من ضربات غير منتظمة معروفة باسم الرجفان الأذيني.

ويبقى مدر البول الأكثر استخداماً، مع المرضى في المستشفيات وخارجها هو دواء يُعرف باسم «لاسيكس» (اسمه الشعبي فيورسماید). لقد تمّ تطوير هذا الدواء وتسويقه منذ أكثر من أربعين عاماً ماضية، ويكلف بشكله الفموي مجرد قروش أيضاً. قامت شركات الأدوية الكبيرة، أثناء تسابقها

■ بقلم: إيفان ليفاين تصريب: عروة درويش

الدواء الذي أحدث عنه، والمعروف باسم «الداكتون» أو باسمه الشعبي «سبيرونولاكتون»، وهو الدواء الحاصل على موافقة إدارة الأغذية والدواء الأمريكية، لم يتم تطويره حديثاً، بل هو موجود في السوق منذ 1959 وسعر هذا الدواء القادر غالباً على إنقاذ آلاف الحيوانات ومساعدة ملايين أخرى بحدود 10 سنتات للحبة. نعم فقط عشر سنتات.

لو نظرنا إلى عقاقير رئيسية أخرى أنقذت الكثير من الحيوانات في حالات قصور القلب الاحتقاني لوجدنا أموراً مشابهة. لقد تمّ تطوير صنف الأدوية الوحيد الذي يساعد مرضى القصور منذ عقود خلت، وهي تكلف بضعة سنتات للحبة. لقد طورت «حاصرات بيتا»، وهي نوع مهم من الأدوية التي تنقذ حياة مرضى القصور، لأول مرة في ستينيات القرن العشرين من قبل العالم الإنكليزي: «جيمس بلاك»، والذي حصل على جائزة نوبل في الطب على اكتشافه.

تمّ اكتشاف «إنزيم أنغيوتنسين كونفرتنغ المثبط - إس المثبط»، الذي سقّ أول مرة باسم «كابوترييل»، عام 1975 من قبل علماء كانوا يحللون مكونات سهام مسمومة يستخدمها رجال القبائل الأصلية في البرازيل. لم يتلق السكان الأصليون أي شيء

وجدتها

د. عربوب المصري



نظام الزراعة والأغذية في خدمة من؟

هل تخدم أنظمة الغذاء والزراعة الناس أم تخدم الشركات؟
تعالوا نستعرض بروية ما يحصل في عمليات الإنتاج الزراعي في العالم ككل؟

نبدأ من الأرض التي غالباً ما تكون ملكية خاصة وفي نسبتها العليا ملكاً للشركات الزراعية التي تتحكم بكامل العملية الإنتاجية.

ومع تجهيز التربة للعمليات الزراعية المفترضة تكون هناك الحاجة حتماً للآليات الزراعية التي يستمر التعامل معها منذ ما قبل الزراعة إلى الحصاد وما قد يليه، وهذه الآليات الزراعية كما هو معروف ملوكة من قبل مستثمرين كبار على الأغلب، ويتم تأجيرها، أي: دفع أثمان استهلاكها فحسب بل تبدأ عملية جني الأرباح منذ هذه المرحلة. لتأتي مرحلة البذار أو الشتول التي يتم فيها الشراء، وتحقيق أرباح أخرى في هذه المرحلة وتتحكم في هذه المرحلة عدد من الشركات العالمية الاحتكارية، التي تدفع الأمور باتجاه بذار وشتول غير قابلة للتجديد مما يضطر إلى شرائها في كل بداية عملية إنتاجية.

وتدخل الآن العمليات الكيميائية المتضمنة الأسمدة والمبيدات، تلك التي قامت صناعات عالمية ضخمة عليها ومن أجلها أي: من أجل جني أرباح خيالية في هذه المرحلة تحديداً. تليها مراحل التعشيب والتدفئة (إن لزم) تلك التي تتضمن البات ووقوداً يجري جني أرباح منها كذلك.

أما عمليات الري فثلك عملية إنتاجية مستقلة نسبياً، فيها ما فيها من تعقيدات التكاليف والربح والمنشآت الضرورية وتتدخل فيها عمليات ربحية كبيرة كذلك.

وتتم عمليات الحصاد والنقل في ميكانيكية تعتمد حتماً على الربح.

إن العملية الإنتاجية المتعلقة بالزراعة بأكملها وإنتاج الغذاء، تتم ضمن هذا النظام العالمي من أجل الربح، وليس إطعام البشر إلا هدفاً، يمكن من خلاله ضمان الربح فقط.

إن تغيير النظام العالمي للإنتاج الزراعي، بما يضمن الأمن الغذائي البشري كأولوية لا يعلى عليها، تصبح كل يوم ضرورة لا يمكن تجاهلها، والحجج كلها التي تساق والأكاذيب من أمثال: إن عدد البشر يفوق الطاقة الإنتاجية الزراعية العالمية وغيرها، أصبحت مكشوفة.

في صراع المفاهيم وعملية التغيير



تابان» وكيف تكتسب هذه المفاهيم عبر علاقة الفرد بالمجتمع، والأدوار التي تنسب إلى كل شيء، حركة، مهنة، أو خاصية، معنى في أذهاننا، التي تحكم نظرتنا لأي مجتمع نريد.

ماذا اكتسبنا من مفاهيم وقيم؟

تغلب بعض المفاهيم الاجتماعية، على غيرها، ارتباطاً بطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية التي سادت وتسود في بلادنا. فمفهوم المقاومة مثلاً ارتبط بواقع الاحتلال، وكسب معنى خاصاً عند مجتمعاتنا، مختلفاً عن المعاني التي اكتسبها في مجتمعات لم تعرف الاحتلال أو الاستعمار، أو عرفته ولكن فعل المقاومة لم يحمل صفة شعبية. أما مفاهيم الرجل، المرأة، التلميذ، الأستاذ، الطفل، المعلم، القائد، السياسي، الاقتصادي، الإنساني، الناشط، الديمقراطي، والمفاهيم جميعها التي نطلقها على بعضنا، فقد اكتسبناها من تقسيم العمل في المجتمع والوظائف التي أعطيت لكل فرد بحسب موقعه الاجتماعي فيه في الهرمية الاجتماعية.

في موقع بلداننا السياسي وما اكتسبناه من النظام الرأسمالي

أما ما اكتسبناه من تأثير المفاهيم الليبرالية علينا، مرتبطة بتقسيم العمل، حتى لو بطريقة غير مباشرة. ففعل التنافس، الملكية الخاصة، والاستعراض الذي نتربى عليه في الأسرة والمدرسة، يلاحظنا إلى المجتمع عندما تتوسع دائرتنا الاجتماعية. وهم من القيم التي أرسنها الليبرالية، كما أرسنت معها الدونية في التعاطي مع «الخارجي» الأكثر تطوراً وإبداعاً وحرية». وافضت مفاهيم مثل

«أن الوجود المجرد للإنسان، وجوده كإنسان عامل فقط، يمكن، بالتالي، أن يسقط، يومياً، من عدمه المليء إلى العدم المطلق، إلى لا وجوده الاجتماعي، بل والفعل. ومن الناحية الأخرى، هناك إنتاج موضوع النشاط الإنساني كإسما، حيث زال كل تحديد، طبيعي أو اجتماعي، للموضوع... وحين يدفع بهذا التناقض بين العمل والرأسمال إلى نهايته فإنه يغدو، بالضرورة، الهدف النهائي لكل علاقة الملكية الخاصة، يغدو ذروتها وانتهيارها» ماركس - راس المال

■ هروى صعب

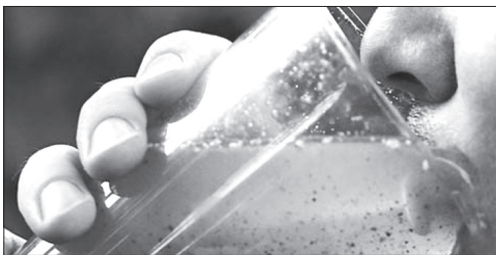
ليس مهماً كيف نرى العملية التربوية في التربية - التعليم، أو المجتمع، بقدر أن نرى كيف تؤثر على إدراكنا، واستيعابنا للمفاهيم الاجتماعية والأخلاقية وبالتالي تعاملنا وعلاقتنا بالآخرين في المجتمع. فإلى اليوم، تأخذ التربية الأخلاقية وعلاقتها ببناء الفرد حيزاً كبيراً في نقاشات العديد من المتابعين لتطوير التعليم. لأنها من دون شك تعكس آلية تحرك المجتمع وقيمه الاجتماعية، وما يراد من هذا المجتمع أن يكتسبه من قيم من قبل المشرفين عليه، أي: الدولة أو «صناع القرار»، كما يجب البعض أن يسميهم للتخفيف من علاقتهم السياسية بالمفاهيم الأخلاقية والتربوية في المجتمع. ولكن يتفق هؤلاء جميعهم: أن اكتساب المفاهيم الأخلاقية، إما عبر التعليم، أو التربية، أو التواصل الاجتماعي، مرتبطة بالمجتمع. والبعض يعطي اكتساب مفهوم ما عند الفرد أو في مجتمع معين، بعداً علائقياً ليس فقط بمجتمعه بل بالطريقة التعليمية، والمفهوم الذي يرتبط في ذهن الأشخاص بين الشيء أو الفكرة ومعناها. «فيغوتسكي، لوريا،

وكيف أن النظام الاجتماعي «الناشي» عن النظام السياسي والاقتصادي» وبالتالي يخلق الإدراك والوعي. وبالتالي مفاهيم، التطرف، العنصرية، أو حتى استمرارية الحياة، أصبحت أساسية ومرتبطة بمدى عمق تأثير الأزمة الاجتماعية علينا. ومعالجتها مرتبطة بمواجهة مفاهيم كالتنافس، والذاتية، ليبرالية في مضمونها، تؤسس إلى مفاهيم تسقط الإنسان في «عدميته المطلقة» و«لا وجود اجتماعي». . فإذا أردنا للحياة بعد الممار أن ترفض مفاهيم التنافس، والتطرف، باختصار الفصل، علينا البدء بتركيز مفاهيم مرتبطة بقيم التطور الجماعي والإنتاج الحقيقي.

الإنسانية والديمقراطية فضفاضة جداً بحيث محسوبة على عمل مجرد عن علاقته بموقعه السياسي. تماماً مثل الحديث عن النسوية، ومفاهيم المساواة الاجتماعية بتجربتها من كون المرأة جزءاً من المجتمع لا يجب تجزئته، أو عزله عن أي عمل سياسي أو مجتمعي. أو عن الحب والعلاقات العاطفية، والتي تحمل فكرة التملك من جهة، وفكرة الاكتفاء من جهة أخرى، وذلك بتجربتها عملاً نعيشه بالحب، وكيف اكتسبنا هذا المفهوم، عبر سني حياتنا ومن محيطنا.

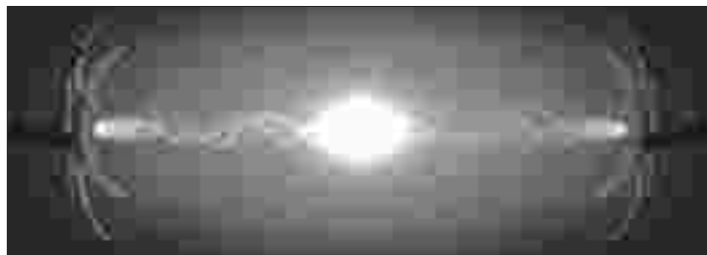
بالعودة إلى ماركس الذي تحدث عن تسليع الإنسان، وبالتالي اغترابه. يكمل فيغوتسكي مفسراً تطور إدراكنا،

أخبار العلم



2 مليار شخص يستهلكون مياهًا ملوثةً بفضل البشر

صرحت منظمة الصحة العالمية: أن نحو ملياري شخص يستخدمون مياه شرب ملوثةً بالفضلات البشرية. وقالت الطبيبة، ماريا نرا، مديرة دائرة الصحة العامة في المنظمة: «اليوم يستخدم نحو ملياري شخص موارد مياه عذبة ملوثة بفضلات البشر، ما يعرضهم للإصابة بالكوليرا أو الزحار والتيفوئيد وشلل الأطفال». وأضافت: «بحسب تقديراتنا تتسبب المياه العذبة الملوثة ب وفاة أكثر من 500 ألف شخص جراء الإسهال سنوياً». كما زادت نفقات الدول على المياه والنظافة الصحية في السنوات الثلاث الأخيرة، بنسبة متوسطة بلغت 4.9 ٪ إلا أن 80٪ من الدول تشير إلى أن التمويل المخصص للمياه والنظافة الصحية، لا يزال غير كاف لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. في مجال المياه والنظافة الصحية، ينبغي مضاعفة الاستثمارات في البنية التحتية ثلاث مرات لتصل إلى 114 مليار دولار سنوياً، بحسب أرقام البنك الدولي التي أوردتها منظمة الصحة العالمية.



مفاعل نووي آمن!

قام الخبراء الروس بوضع اقتراحات تقنية لتصميم مفاعل نووي كهربائي صغير آمن، يستبعد إمكانية وقوع أي حادث ناتج عن تفاعلات نووية، على غرار ما حدث في تشيرنوبل.

وجاء ذلك في تقرير نشرته أكاديمية العلوم الروسية، عن حالة العلوم الأساسية وأهم الإنجازات للعلماء الروس عام 2016.

يذكر أن زيادة أمان المنظومات النووية هي إحدى النزعات الرئيسية في تطور صناعة الطاقة النووية المعاصرة، وتجرى في بعض الدول بحوث في مجال تصميم مفاعلات كهرونووية تستبعد وقوع حوادث ناتجة عن التطور غير المنضبط للتفاعل النووي. ومن غير الممكن أن يحدث تفاعل نووي ذاتي في مثل هذه المفاعلات، فضلاً عن مصدر إضافي للنيوترونات التي تتشكل بواسطة مسرع الجسيمات المشحونة، حيث يستهدف شعاع منها هدفاً خاصاً مصنوعاً من عنصر كيميائي ثقيل مثل البريليوم، ويؤدي ذلك إلى الإفراج عن نيوترونات تتسبب بدورها في انشطار متحكم فيه لنوى الذرات داخل المفاعل. وجاء في التقرير أن مركز «كريلوف» الحكومي الروسي قام بإعداد اقتراحات تقنية، رامية إلى إنشاء مفاعل نووي صغير، بطول 35 متراً، وقطر 10 أمتار، يولد قدرة 25 ميغاواط. وتتضمن تلك الوحدة النووية مسرعاً خطياً للبروتونات، يتميز بطاقة حزمة متدنية نسبياً، ومفاعلاً ساخناً مبرداً بغاز الهيليوم يولد قوة قدرها 200 ميغاواط.



بيوض ديناصور عمرها 70 مليون سنة

أعلن علماء الآثار في الأرجنتين اكتشاف عدد من بيوض الديناصورات، يُعتقد أن عمرها حوالي 70 مليون سنة. وعثر أحد الرعاة على بيوض الديناصورات منذ عدة سنوات في موقع يسمى «أوكا ماهويغو»، في منطقة باتاجونيا الجنوبية.

ونُشر الإعلان عن الاكتشاف الأخير هذا الأسبوع، من قبل مديرة التراث الثقافي المحلي، كلوديا ديلا نيجرا، وفقاً للتقارير.

وأوضحت ديلا قانلة: «أوكا ماهويغو، هو موقع تظهر فيه البيوض ضمن أعشاش».

ولا يعد هذا الاكتشاف الأول من نوعه في الموقع، حيث عُثر على بيوض مماثلة عام 1997.

وأضافت المسؤولة، أن السلطات الأرجنتينية تخطط لإنشاء حديقة للحفريات في المنطقة، التي سيزورها السياح. وذكرت ديلا أن الموقع كان مستقراً مغطى بالماء، مع وجود رواسب أخرى ناتجة عن ثوران بركان، أوكا ماهويديا.

مع موعد إصدار هذا العدد من «قاسيون»، يتجه الناخبون الفرنسيون، صباح الأحد 23/4، للإدلاء بأصواتهم في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية، في ظل اشتداد المنافسة بين المرشحين الأربعة الأساسيين، وصعوبة التنبؤ بنتائج الانتخابات التي تجري وسط مشهد فرنسي مرتبك عنوانه العام: «البحث عن الذات».

انتخابات 2017: فرنسا تبحث عن ذاتها



ملفات شديدة التعقيد تلقي بثقلها على كاهل الاستحقاق الانتخابي الفرنسي: من ارتفاع أرقام البطالة والفقر لمستويات قياسية، وتصاعد الحراك الشعبي الداخلي، ومسألة المهاجرين، والموقف إزاء حالة التفكك الجارية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وصولاً إلى طبيعة العلاقات مع كل من روسيا والأمريكية...

من بين المرشحين الـ11 إلى الانتخابات الرئاسية، أربعة منهم يحتلون اليوم مربع المنافسة الفعلية. وقبل الدخول لتسليط الضوء على بعض النقاط الأساسية في طروحات المرشحين الأربعة، لا بد من الإشارة إلى أن ثلاثة منهم على الأقل هم من خارج الأحزاب التقليدية المتعاقبة على الحكم، وجميعهم لم يستطع التغاضي عن المسائل الأكثر إلحاحاً على الساحة الفرنسية. غير أن الآليات تختلف بين من يريد التغطية على السياسات الخاطئة وإعادة إنتاجها من جديد، وبين من يبحث عن طروحات بديلة.

آمون: ليس لدى «الاشتراكي» ما يقدمه

لم تشكل نتائج نوايا التصويت التي حملتها استطلاعات الرأي مفاجأة على صعيد المرشح عن «الحزب الاشتراكي»، بونوا أمون، حيث انعكست حالة الإحباط والحنق ضد سياسات الحزب على حظوظ أمون في الوصول إلى المراكز الأولى، لا سيما أنه لا يخرج في خطابه عن السياسات العامة التي اعتمدها الحزب في الحكم داخلياً وخارجياً رغم تقديمه كممثل لأقصى اليسار داخل الحزب الاشتراكي. وهو ما دفعه نحو المرتبة الخامسة في استطلاعات الرأي، ليفصله عن المرشح الرابع «فرانسوا فيون» ما يزيد على عشرة نقاط (أي أكثر من عدد النقاط التي حصل عليها هو نفسه)...

فيون: «الليبرالي الإصلاحي»

يحتل المرشح «الجمهوري»، فرانسوا فيون، رئيس الوزراء السابق في عهد الرئيس نيكولاس ساركوزي، 19% من نسب نوايا التصويت «المرتبة الرابعة». على الصعيد الاقتصادي، يتبنى فيون حزمة كاملة من السياسات النيوليبرالية، إذ يدعو إلى رفع سن التقاعد تدريجياً إلى 65، ورفع وقت العمل الأقصى الأسبوعي القانوني البالغ حالياً 35 ساعة، وإلغاء الضريبة على الثروات الكبرى، وتقليص القطاع العام وإلغاء 500 ألف وظيفة مدنية، وتقليص إنفاق الدولة على برنامج الرعاية الصحية الحكومي، ما حدا ببعض معارضيه إلى وصفه بمارغريت تاتشر.

وعلى الصعيد الأوروبي والسياسات الخارجية، يتبنى فيون خطاباً يدعو إلى «وضع حد» لتوسع حلف الناتو، واستئناف التعاون مع روسيا في مجال محاربة الإرهاب الدولي، الذي يراه على شكل «شمولية إسلامية». لكنه أيضاً يعمل على معاودة التفاوض حول اتفاقات شينجن من أجل ضبط حدود الاتحاد الأوروبي، وإلى سياسة تقضي بفرض قيود على الهجرة، مع تبني تدابير تحد من عمليات لم شمل العائلات ومن المساعدات الاجتماعية للمهاجرين ووقف منح الجنسية الفرنسية لهم.

ماكرون: «مرشح حزب المال»

يحتل المصرفي الاستثماري في بنك «روتشيلد أند سي»، ووزير الاقتصاد والصناعة السابق في حكومة مانويل فالس الثانية في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، وقائد حركة «إلى الأمام»، 22% من نسب نوايا التصويت، ليحتل المرتبة الأولى مناصفة مع المرشحة مارين لوبان، بعد أن هبط الاثنان بصورة مستمرة من عتبة الـ27% في شهر آذار.

خلال فترة وجوده في صفوف الحزب الاشتراكي، كان ماكرون مدعوماً من الجناح اليميني في الحزب، ويدعو اليوم في برنامجه إلى السوق الحرة، وخفض العجز في الميزانية بما يعنيه من خفض الإنفاق العام بالإضافة لتعديل قانون العمل بحيث يتم انتزاع ما تبقى من المكتسبات الاجتماعية في فرنسا، وإلى إجراء «خطة» بين السياسات الضريبية والاجتماعية، وكذلك لتحقيق «المنفعة الاقتصادية» من تدفق اللاجئين، وإلى زيادة تمويل الدولة لوكالات الاستخبارات، وتخفيض الضريبة على الثروات الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أنه يصف نفسه بأنه «ليس يمينياً ولا يسارياً»، بل «ليبرالياً يدعو إلى التضامن الجماعي». لكن ذلك لم يمنع الكثيرين من اعتباره مرشحاً عن «حزب المال». يطالب ماكرون - الذي قاد في عام 2012 «المؤسسة الفرنسية-الأمريكية»، وهي منظمة مؤيدة للولايات المتحدة أسسها في السبعينيات عضوان أمريكيان في مجلس العلاقات الخارجية- بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، ويرى أن لديه «ما يكفي للدخول في حوار مع روسيا على قاعدة الاحترام».

لوبان: «الجبهة الوطنية سئمت التبعية»

لا تزال تحتل المرشحة عن حزب «الجبهة الوطنية»، مارين لوبان،

والذي لا يزال يحقق تقدماً غير مسبوق في استطلاعات الرأي حول نسب نوايا التصويت، ألا تكون فرنسا جزءاً مشاركاً في التحركات الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في أذاتها العسكرية لغرض الهيمنة المتمثلة بحلف شمال الأطلسي، الذي جرى بناؤه من قبل الولايات المتحدة.

ويشدد ميلانشون على تباين المبادئ والأهداف لكل من فرنسا والولايات المتحدة، ويرفض مشاركة فرنسا في أية تحالفات عسكرية دائمة، باستثناء عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وبينما يدعو إلى إعادة التفاوض حول العلاقات مع الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن المبادئ النيوليبرالية قد أفسدته، يرى ضرورة انخراط بلاده ببك التنمية التابع لمنظمة بريكس، وبناء تحالف عالمي جديد مع المنظمة ذاتها، على أن يكون هذا التحالف مفتوحاً للجميع، ومستنداً إلى استقلال كل دولة من أعضائه.

وعلى الصعيد الداخلي، يطالب ميلانشون بإنهاء ما يصفه بـ«الحكم المطلق الرئاسي» في فرنسا، داعياً لإقامة الجمهورية الفرنسية السادسة، عبر صياغة دستور جديد، وخفض صلاحيات الرئاسة في مقابل رفع صلاحيات البرلمان. ويدعو ميلانشون إلى زيادة الضريبة على الثروات الكبرى، وإلى استحداث حوالي 200 ألف فرصة عمل، وإعادة توزيع الثروة على نطاق واسع بما يضمن العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت الاقتصادي، وإنفاق الدولة بشكل كامل على برامج الرعاية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بمسألة اللجوء، فيدعو ميلانشون إلى معالجة أسباب اللجوء، المتمثلة بالحروب والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، وعلى هذا الأساس، أكد أنه على فرنسا أن تنتهج سياسة سلم عالمي وتعاون اقتصادي تضامني.

المرتبة الأولى في نسب نوايا التصويت مناصفة مع المرشح إيمانويل ماكرون «22%». وقد طالت لوبان انتقادات كثيرة، نظراً لما يعتبره الكثيرون توجهات يمينية متشددة، لا سيما في الجوانب المتعلقة بالشق الديني.

خلافاً لماكرون، تنتقد لوبان التجارة الحرة، وتدعو إلى الحمائية التجارية، كما أنها تعارض عمليات الخصخصة التي طالت بشكل خاص قطاع البريد الفرنسي. وترفض لوبان اليورو، وتدعو إلى ترك العملة المشتركة، وترى أن صلاحية منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، قد انتهت.

تتجهد المرشحة عن «الجبهة الوطنية»، بانسحاب البلاد من حلف شمال الأطلسي، وتؤمن بأن العالم اليوم قد بات متعدد الأقطاب، وعلى هذا الأساس، تطالب فرنسا بمراجعة علاقاتها الجيوستراتيجية مع الولايات المتحدة، منتقدة حالة التبعية التي أبدتها البلاد خلال الفترة الماضية للمشاريع الأمريكية. وفي الوقت نفسه، تدعو إلى إقامة شراكة متميزة مع روسيا، انطلاقاً من اعتبارات «حضارية، جيوسياسية، ومصالح أمن الطاقة في فرنسا». وتنتقد لوبان محاولات شيطة روسيا، التي ترى أنها تجري من خلال بعض قادة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تحاول إعادة فرض نظام الأحادية القطبية.

أما دعواتها إلى اتخاذ سياسات جذرية للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وإلى اعتماد مبدأ «فرنسا أولاً»، فيما يتعلق بالعمالة والرفاهية والإقامة، وإعراؤها المتكرر عن قلقها من «تصاعد الدكتاتورية الإسلامية في أوروبا»، فهو الجانب الذي يحظى بأكثر الانتقادات الموجهة إلى برنامجه.

ميلانشون: مرشح اليسار

يطالب المرشح اليساري عن حزب «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون،

معالجة اسباب اللجوء المتمثلة بالحروب والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول

الصورة عالمياً



• أكد المتحدث

الصحفي باسم
الكرملين،
دميتري
بيسكوف

إنه لا توجد

بدائل لاتفاقيات

مينسك، ولم تتبلور

أية مبادرة أخرى بشأن الأزمة الأوكرانية من

قبل الدول الأعضاء في رابعة النورماندي.



• حث وزير الخارجية

الصيني، وانغ يي،

جميع الأطراف

على التوصل

إلى حل سلمي

لإنهاء التوتر

في الكوريتين،

مؤكد أنه «يجب

استخدام الوسائل

الدبلوماسية لإنهاء التوتر في شبه الجزيرة

الكورية».



• شهدت معظم

المدن التركية

مظاهرات

حاشدة

رفضاً لنتيجة

الاستفتاء

على التعديلات

الدستورية، أعقبها اعتقال الشرطة عشرات

المحتجين. إذ خرج نحو ألفي شخص في

اسطنبول ورفعوا شعارات مناهضة لنتيجة

الاستفتاء.



• بناءً على

طلب من

كيان العدو

الصهيوني-

أوقفت

الولايات المتحدة

كل التحولات

المالية بالدولار الأمريكي عن طريق

البنوك الأمريكية الوسيطة لأسر الشهداء

الفلسطينيين التي كان يقدمها الصندوق

القومي الفلسطيني.



• نفى مصدر مصري

مطلع بشدة ما

جاء في تصريح

المتحدث باسم

قوات «التحالف

العربي» في اليمن

اللواء أحمد عسيبي

بأن مصر عرضت في السابق إرسال 40 ألف جندي

إلى اليمن.



• اتهمت كوريا

الديمقراطية

اليابان

بالتجهيز

«لعدوان» عن

طريق إحياء

أغاني الحرب في

المدارس، والموافقة على ميزانية دفاع

مرتفعة لعام 2017، ودعوة قوات «الدفاع

الذاتي» للاستعداد للحرب.

فرنسا تغيرت... أياً كان الفائز



تتجاوز أهمية الانتخابات الرئاسية الفرنسية إطار تحديد المستقبل الفرنسي. فإن كانت الانعكاسات المحلية للنتائج المرتقبة تحمل من الأهمية ما تحمل، إلا أن المشهد الذي نراه اليوم يتعدى حدود الداخل الفرنسي، ليتجه مجدداً نحو إثبات الحقيقة العسيرة على النكران: النظام الدولي الذي خبرت شعوب العالم سياطه منذ النصف الثاني من القرن العشرين يتداعى وبسرعة كبيرة على نحو لم يحلم فيه حتى أكثر المبشرين تفاؤلاً.

■ احمد الرز

على إفساح المجال لفرنسا للخروج من القبضة الأمريكية وأدواتها الأوروبية العسكرية والاقتصادية؟ ثم هل صعود كل من ميلانشون ولوبان سوى تعبير عن عمق أزمة الفضاء السياسي القديم المتهاوي.

لكن الجديد هو أن فرنسا ليست اليونان ولا إسبانيا. وإن النتائج المترتبة على أفول سياسات القوى التقليدية فيها لن تنحصر في حدود البلاد. بل هي من القوى الدولية الرئيسية التي «تقطر» غيرها، وتفتح الباب واسعاً أمام رهط من الدول التي تنتظر تغير موازين القوى داخل القارة الأوروبية وخارجها، للانقلاب ليس على قيود الاتحاد الأوروبي فحسب، بل حتى على حلف شمال الأطلسي - الذراع العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اثنان من المرشحين الأربعة الرئيسيين يطالبون عملياً بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ما لا يمكن نكرانه أيضاً هو

ليس انكفاء مرشح الحزب «الاشتراكي»، بونوا أمون، أو تراجع شعبية فيون مرشح الحزب الشعبي، دليلاً فقط على «أزمة ما» داخل هذا الحزب أو ذاك كما تجهد وسائل الإعلام الغربية أن تقتنعنا. بل إن أفول نجم الأحزاب، التي أدت فروضها بتطبيق السياسات النيوليبرالية نفسها، هو إثبات جديد على أن فضاء سياسياً قديماً ممثلاً لحزب المال يترنح اليوم بين سكرات الموت، دافعاً إلى الأمام ما أمكنه من قوى سياسية بـ«طرابيش» جديدة، وأهمها أن ذلك من شأنه أن يؤخر موتاً محتماً. وليست المرة الأولى التي تحدث هذه الظاهرة، فقد سبقت فرنسا كل من إسبانيا و اليونان، حيث «فص ملح» الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية قد «ذاب».

هل هناك تعبير أكثر دقة عن طبيعة الأزمة التي تعانيها أوروبا من اتفاق «أقصى اليمين» و«أقصى اليسار» بحسب المسميات الإعلامية

بالنيابة عن الولايات المتحدة بإدارتها السابقة والحالية، وهو ما يتجلى اليوم في أن الحد الأدنى لطروحات المرشحين هو دعم سير الحل السياسي في سورية، بينما يصل الحد الأقصى لدى البعض إلى ضرورة التوازي بين دفع الحل السياسي إلى الأمام والمشاركة المكثفة في عمليات مكافحة الإرهاب خارج الفلك الأمريكي. أيضاً كانت النتيجة التي ستخرج بها الجولة الأولى من الانتخابات، فإن الواضح في المشهد الفرنسي سنكرره هنا: تهوي الفضاء السياسي القديم وظهور قوى جديدة، إعادة تحديد فرنسا لعلاقتها مع أوروبا، العلاقات مع روسيا لم تعد «احتمالاً» بل ضرورة توازي في أهميتها الحاجة إلى التخلص من القيد الأمريكي. أما الثابت الأهم: حراكاً شعبياً لم يعد يقبل بأقل من تثبيت واستعادة المكتسبات الاجتماعية التي يجري سلبه إياها. هل هناك مشهد أوضح من ذلك؟

الحالة البادية اليوم في سلوك المرشحين الرئيسيين اتجاه تحديد طبيعة العلاقة مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. ولا تحتاج المسألة إلى كثير من الحسابات: من أصل المرشحين الأربعة الرئيسيين للانتخابات، واحد فقط من يعلن عن رغبته في توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة، بينما يتفق جميعهم على الحوار

«التعديلات الدستورية»: نحو تعميق الانقسام في تركيا



■ وائل سعد

فصل جديد من التوترات السياسية في الداخل التركي، جاء في أعقاب الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 16 نيسان الحالي. هي الخطوة التي كرست الانقسام السياسي والمجتمعي في تركيا، بعد هزات عدة كان آخرها الانقلاب العسكري الفاشل في تموز من العام الماضي...

انقسام في الشارع

كما كان متوقعاً، عارض مواطنو المناطق الجنوبية الشرقية هذه التعديلات، «ديار بكر، ماردين، أغري، وغيرها»، إضافة إلى مواطني ما يسمى بالجزء الأوروبي من تركيا، «أنطاليا، مرسين، أزمير»، كما أظهرت النتائج معارضة التعديلات في أجزاء واسعة في كل من أنقرة واسطنبول.

سياسياً، استطاع حزب العدالة والتنمية الحاكم، بالتحالف مع أحزاب في البرلمان، تمرير مشروع الاستفتاء برلمانياً في كانون الثاني من هذا العام، رغم معارضة حزبي «الشعب الجمهوري»، و«الشعوب الديمقراطي» للاستفتاء ولنتائج بعد ذلك، متوقعة بخطوات قانونية جديدة رفضاً للسير في التعديلات المذكورة.

لماذا الاستفتاء؟

رفعت تركيا منذ أوائل الألفية راية «الإسلام المعتدل»، وحققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وحضوراً إقليمياً بمواقف ملاصقة نوعاً ما للمواقف الغربية، لكن هذا كان في المرحلة التي انفجرت فيها الأزمة الاقتصادية في الغرب والولايات المتحدة، وانخفضت نسب النمو واتجاه معدلات غير مسبوقة هناك، وبالتالي، فإن تركيا لن تسلم موضوعياً من ارتدادات أزمة الاقتصاد

العالمي بمجملها، كما أن التوترات السياسية في المنطقة وفي تركيا، لم تعد قادرة على تنحية أزمة الاقتصاد التركي جانباً، نتيجة تفاقمها واستشعار الشارع التركي للأوضاع التي وصلت إليها البلاد.

فالتقارير الخاصة بالوضع الاقتصادي التركي تشير إلى أن الليرة التركية خسرت ما يقارب 50% من قيمتها، بينما تراجع الدخل الاقتصادي بحوالي 30%، وانخفضت نسبة النمو من 7% إلى 2,9%، وانسحبت حوالي 50% من الاستثمارات الخارجية، بسبب عدم الاستقرار، في حين بلغت معدلات البطالة حوالي 12%، وبين الشباب إلى أكثر من 25%.

هذه الإحصاءات يمكن أن تفسر جانباً مهماً من أزمة النخب السياسية في الداخل التركي، وضرورة القيام بتغييرات تخفف من وطأة الأزمة

التركية بالطرق كافة، وعدم وضوح الإجراءات التي تقوم بها السلطة تحت راية قانون الطوارئ، ومؤخراً إقامة الاستفتاء بأغلبية ضئيلة، هذه الوضعية لا يمكن أن تخدم تركيا للخروج من مستنقع أزمتها، والطريق الوحيد لذلك، هو في نمط علاقات اقتصادية وسياسية واضحة المعالم، مع القوى الصاعدة في العالم وفي الجوار، قائمة على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها وحل قضايا الداخل التركي، وبالأحوال كلها، فإن هذه المرحلة التي تشهدها تركيا يمكن وصفها بالمرحلة الانتقالية التي لم تظهر ملامحها الكاملة بعد، ومن الممكن أن تشهد تغييرات سياسية تخدم مصالح قوى هامة وذات وزن في الدولة والمجتمع، وهو ما يسمح به التوازن الدولي الجديد في المرحلة المقبلة.

في الداخل، لكن من جهة أخرى، فإن تأثيرات الوضع الدولي والإقليمي بالمعنى السياسي المباشر، أي: الموقف التركي من القضايا العالقة إقليمياً ودولياً، له دور لا يقل أهمية في تفسير الوضع الذي انتهت إليه الأمور في البلاد، والمقصود هنا: نمط التوجهات التركية في العلاقات الخارجية، والتي أثمرت تناقضاً مع الجوار الإقليمي من خلال السعي للعب دور مركزي، قائم على التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتناقضات أخرى مع الأوروبيين والوصول إلى طريق مسدود في القدرة على الوصول إلى تفاهات مرضية للطرفين.

هذه المسائل الاقتصادية والسياسية، التي تثقل كاهل النخبة السياسية في تركيا، ونتيجة الإجراءات المتبعة من قبل السلطة بالتضييق على المعارضة

ليبيا تحت نيران «الأمل الموعود» و«الرمال المتحركة»!



■ مالك موصلي

انتقلت المعارك في ليبيا مؤخراً اتجاه الجنوب، بعد أن هدأت المعارك في منطقة الهلال النفطي على السواحل الليبية، وهو ما يشير إلى دخول الأزمة الليبية عسكرياً منعطفاً جديداً، ربما يكون دافعاً للقوى الدولية نحو تفعيل المسار السياسي، أو نحو تعقيدها أكثر مما هي عليه اليوم...

معارك الجنوب

أطلق قائد الجيش الليبي، المشير خليفة حفتر، عملية «الرمال المتحركة»، جنوب البلاد، وردت عليه حكومة «الوفاق الوطني» بعملية «الأمل الموعود»، لينشب صراع بين قوات الجيش الليبي من جهة، وقوات تابعة لحكومة الوفاق وميليشيات مصراته من جهة أخرى، وتركزت المعارك في محيط قاعدة «تمنهن» الجوية وسط الصحراء

الليبية، والتي تبعد 30 كم شمال مدينة سبها.

أدت هذه المعارك إلى تفاعل سفراء روسيا، والولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، والصين، مع الأحداث في ليبيا، حيث أكدوا في بيان مشترك «دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي من أجل تخفيف معاناة الشعب، وعن القلق البالغ إزاء التهديد الإرهابي لليبيا». ولفت السفراء الخمسة أن «هنالك فرقاً

بين أعمال مكافحة التهديد الإرهابي والأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع في ليبيا»، وبناءً على ذلك، دعا الأطراف كافة إلى «تخفيف التصعيد بشكل كامل على أساس حوار سياسي موسع وشامل وتجنب القيام بالأعمال الاستفزازية».

الاستمهاد الأمريكي ليس أبدياً! لكن، ورغم التوافق الدولي على

الليبية، يعرقل مساعي الأمم المتحدة في إتمام مهمتها، لكن تطورات الأوضاع العسكرية التي تحمل تغيرات سريعة في الأشهر القليلة الماضية، نحو دعم دولي متزايد لبرلمان طبرق، والجيش الليبي هناك، من شأنه أن يدفع بالأمريكيين إلى القبول بتيسير عملية الحل تحت الأمر الواقع.

جدي ما زالت في إطار التصريحات، وهي ما تثير اللغط داخل ليبيا حول مسألة مكافحة الإرهاب، حيث تتدخل الفصائل المسلحة ويختلف تصنيفها، بغياب تعريفات واضحة في هذا الصدد. في هذا السياق، يمكن القول: إن «الاستمهاد» الأمريكي في خط استراتيجي واضح ومعلن للأزمة

ضرورة تخفيض مستوى العنف، وضرورة مكافحة الإرهاب، إلا أن أطرافاً دولية لم تحسم بعد توجهاتها في ليبيا، والمقصود هنا الولايات المتحدة، التي يثير مسؤولوها رسائل غير مباشرة عن نوايا تقسيم في ليبيا، وبالتالي، فإن الإجراءات الجديدة لدعم الأطراف الليبية، ومكافحة الإرهاب بشكل

إضراب الأسرى وانتفاضة الوطن الأسير



لم يكن إحياء ذكرى 4/17 «يوم الأسير الفلسطيني» هذا العام، مقتصرًا على البيانات والمهرجانات والاعتصامات المحدودة، بل تعدى ذلك ليُفتتح بإضراب عن الطعام. إذ فجرت دعوة الأسير مروان البرغوثي الحرية المكبوتة والكرامة المختزنة في جسد كل أسير وأسيرة من أجل تحقيق جملة من المطالب الإنسانية والحياتية «أبرزها: الزيارات والطبابة والتعليم وإنهاء سياسة العزل الانفرادي والاعتقال الإداري».

■ محمد العبد الله

لهذا، استجاب للدعوة المئات من الأسرى من عدة قوى وفصائل «أكثر من 1300 أسير وأسيرة. والأعداد الملتحقة بالمعركة في ازدياد يومي». وقد انعكست مفاعيل الإضراب عن الطعام في كل بيت، خاصة وأن عشرات الآلاف من العائلات، ذاق أبناءها وبنااتها عذابات المعتقلات. وهذا ما يظهر في كل الإحصائيات المعلنة لـ «هيئة شؤون الأسرى» و«مركز الإحصاء الفلسطيني» و«نادي الأسير الفلسطيني» التي أكدت أن ما يزيد عن مليون فلسطيني وفلسطينية قد دخلوا السجون والمعتقلات (24 سجنًا ومركز توقيف وتحقيق) منذ احتلال فلسطين عام 1948، وما زال معتقلًا منهم/ن ما ينوف عن 6500 بينهم 56 أسيرة (13 فتاة قاصرة) و 313 من الأطفال والقاصرين. كما استشهد 210 من الأسرى بعد الاعتقال بسبب التعذيب والإهمال الطبي المتعمد. ويلاحظ أن منسوب الاعتقالات في تزايد مستمر. ويسجل أكثر من 30500 حالة اعتقال قد شهدت سنوات 2011 وحتى نهاية 2016. كما أن الاعتقالات اليومية قد ارتفعت وتيرتها منذ الربع الأخير من 2015 وحتى الآن، فقد بلغت حالات التوقيف والحجز والاعتقال لأكثر من 10 آلاف، رجالاً ونساءً، وكان نصيب الأطفال ما يقارب الثلث.

من الأسرى..

إلى المدن والقرى والجامعات!

يجتاز الأسرى والأسيرات أسبوع إضرابهم الأول المفتوح، وهم أكثر صلابة على المواجهة رغم إجراءات العدو الفاشية، بنقل قادة الإضراب لسجون أخرى وعزلهم في زنازين منفردة. كما حرك صمودهم في وجه كل ممارسات «التوحش» انضمام عشرات الأسرى لمعركة الإضراب المفتوح، والذي توجهت الأسيرات بالمشاركة ضمن جدول محدد. وقد راكمت الإضرابات العديدة التي خاضتها الحركة الأسيرة خلال العقود الماضية، المزيد من الخبرات التي استفاد منها قادة التحرك الراهن في رسم برنامج نضالهم وطرح مطالبهم. وقد أحدثت هذه المواجهة الجديدة «الإضراب/ المعركة» تفاعلات عميقة في بنية التجمع الاستعماري الاحتلالي «الرسمي والحزبي».

إن وقفة سريعة مع بعض ما نَعَق به قادة الغزاة يبيد التكبر - لما يحاول دفن رأسه بالرمال - بأيديولوجية ونهج تلك الحكومة المستعمرة وذلك التجمع. الوزير يسرائيل كاتس يقول: «يجب إعدام هؤلاء الأسرى، ولا بد من إعادة تفعيل مشروع قانون إعدام الأسرى

بمستوى الحدث الهام، وهل نتوقع أكثر من تلك التصريحات والدعوات من «سلطة التنسيق الأمني»، و«المفاوضات حياة»، مع اقتراب موعد اللقاء «المؤجل» والمرتبب أوائل الشهر القادم بين رئيس السلطة وسيد البيت الأبيض في واشنطن. فكل تلك اللقاءات العبثية والمتكررة من الجولات التفاوضية، جعلت من موضوع الأسرى بنداً للتفاوض في بعض الاجتماعات! وقد ساهمت الحالة العامة «المأزومة»، التي تعيشها الساحة السياسية الفلسطينية، بتراجع الاهتمام بحرية الأسرى ومطالبهم الإنسانية والسياسية. إن تطوير أشكال التضامن في ساحات الاشتباك مع العدو: المواجهة مع الحواجز وحول السجون، وتعميم المقاطعة الاقتصادية، والتوجه للرأي العام العالمي ومؤسسات حقوق الإنسان، ستشكل عوامل إسناد حقيقية لأسرى في المعتقل ولوطن في الأسر.

التي تنتجها المصانع «الإسرائيلية» من حليب وأجبان وألبان وعصائر، ما عدا الضروري من حليب الأطفال، كإجراء ضاغط على الحكومة انطلاقاً من تضامنا ودعمنا لأبنائنا الأسرى، خاصة وأن عدداً من أبنائهم ما زال يخضع منذ عشرات السنين للأسر، كما هو حال كريم يونس ووليد دقة وآخرين.

لتطوير أشكال المواجهة

إن تعميم حالة المقاطعة الشعبية لمنتجات حكومة العدو والتوجه للمنتج الوطني البديل، لتشمل الضفة والقدس المحتلتين، سيضيف أحد الأسلحة الهامة في ساحة الاشتباك مع الغزاة المحتلين، خاصة، وأن المقاطعة العالمية «بي دي إس» بدأت تتوسع في العالم، وتظهر نتائجها في خسارات كبيرة للأسر المالكية اليهودي/ الصهيوني في أكثر من قارة. سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، لم تكن - كمعادتها، بناءً على وظيفتها -

واشنطن توقف التحويلات المالية لأسر الشهداء الفلسطينيين!



الكيان، بغياب أي اعتراض عربي على هذا القرار. يذكر أنه منذ شهرين لم تستلم أسر الشهداء رواتبها، وكذلك ميزانيات مؤسسات السلطة الفلسطينية، وبعض سفاراتها، وكان كيان العدو قد اعتبر في نهاية شهر آذار الماضي أن «الصندوق القومي الفلسطيني» منظمة إرهابية، مطالباً بوقف تحويلاته المالية. وما تنبغي الإشارة له في ذلك، هو حالة التعطيل الإعلامي المريب الذي يلف الموضوع الذي يطال فعلياً شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني.

أفادت مصادر مطلعة لـ «فاسيون» أنه - و«بناءً على طلب من كيان العدو الصهيوني» - أوقفت الولايات المتحدة كل التحويلات المالية بالدولار الأمريكي عن طريق البنوك الأميركية الوسيطة لأسر الشهداء الفلسطينيين التي كان يقدمها الصندوق القومي الفلسطيني. وأكدت المصادر أن: «طلب كيان العدو للإدارة الأميركية استند على أن السلطة الفلسطينية تدفع رواتب عن طريق هذه التحويلات لعائلات الشهداء - التي تعتبرهم حكومة العدو عائلات إرهابيين، وقد تجاوبت الإدارة الأميركية لطلب

الخيار الخاطئ لأوروبا

كانت نهاية الأسبوع الماضي هي الذكرى الستين لمعاهدة روما، وهي الاتفاق المؤسس للاتحاد الأوروبي. وقد تمّ تجهيز كل شيء للاحتفال بالمناسبة باستثناء شيء واحد: لقد كانت الطبقة الثرية الأوروبية مرتبكة بشأن النغمة التي عليها أن تتبناها، وذلك بالنسبة بين الاحتفال بالفتوحات الماضية، وبين التركيز على اللحظة الحالية. وهذا ما يشي بأنّ في أوروبا مسارين أو أكثر، وذلك بالاعتماد على من نوجه له السؤال.

■ بقلم: ميغيل اوربان*
تصريب: كمال شريف

لا يحتاج الأوروبيون اليوم لا إلى الحنين الفارغ للماضي، ولا للنقاش حول من يجب عليه أن يسلك المسار السريع ومن عليه أن يبطئ. السؤال الرئيسي لا يتعلق بمدى السرعة التي يجب أن نسير بها أو بأية مركبة (سواء بالمركبة التي تقود إلى فدرالية أكبر أو إلى اختلاط حكومي أكبر)، بل يتعلق بالوجهة التي يقصدها المشروع الأوروبي وبمن سيغادر من الطريق الجانبي.

ورقة يونكر الفارغة

تميّز الاحتفال بنشر ورقة بيضاء وضع فيها رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، السيناريوهات المتنوعة المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي: الحفاظ على الإيقاع الحالي، أو الاتجاه نحو التسريع، أو الفرمة، أو العودة بالاتجاه المعاكس. لم يتمّ قول ولا كلمة واحدة في الجوهر والسياسات بحيث تتحدد هذه المسارات. لم يذكر شيء بخصوص بطاقة الشباب أو أزمة اللجوء أو التخفيضات الضريبية أو العنف ضد المرأة أو التغير المناخي. في دلالات لا تخص عن الجهل، أغلقت الطبقة الأوروبية الثرية عينها عن الأزمات التي تؤثر على القارة، وعن قلق أولئك الذين يعانون منها.

يستمرّ الاتحاد الأوروبي، عبر تجاهله لمشاكل سكانه الحقيقية، بكونه الآلية الأكثر أهمية في توليد «الشك بأوروبا» السائد في أوروبا اليوم. لكن هل هذا يعود إلى انفصال طبقة أثرياء أوروبا وانعزالهم في برج عاجي؟ أم أنّها استراتيجية للفت الانتباه والهروب من الاضطرار للحديث عن المشاكل التي تؤثر على ملايين الناس كل يوم؟ أو، باحتمالية أقل، وجوب اعترافهم بفشلهم بحلّ هذه المشاكل؟

إفراغ الديمقراطية من محتواها

أذكى الاتحاد الأوروبي - بسبب سياسته الخارجية العدوانية- نار النزاعات حول العالم وساهم في حدوث موجات جديدة من النزوح القسري. وحول البحر المتوسط من خلال إدارة الحدود بشكل قمعي إلى مقبرة جماعية هائلة، وحول اللجوء إلى استثناء، والهجرة إلى خطر حييق بكل من يفر من القنابل والبؤس. وعن طريق كراهية الأجانب المنهجية، جعل الاتحاد الأوروبي من خطاب ومقترحات تشكيلات اليمين المتطرف الجديد، ومن شعبية كارهي الأجانب المنتشرة في كل أنحاء أوروبا اليوم أمراً طبيعياً. إنّ شبحاً من الماضي يعود عن طريق

نمذجة العقول في أنحاء القارة على شاكلة «لوبيان».

وبقيامه بإفراغ السيادة والديمقراطية من معناها، وإبعاد صنع القرار السياسي عن الشعوب، التي هي موضوع تطبيقه، غذى الاتحاد الأوروبي ضيقاً عاماً، وسلسلة من الاستفتاءات على شاكلة «بريكست»، وصعود القومية محددة الهوية المطلقة. وقام عن طريق المعاهدات المتعاقبة بدمج الليبرالية الجديدة في نظامه المعياري الأساسي. لقد غلب الاشتراك في معاهدتي «الشراكة التجارية العابرة للأطلسي» و«الشراكة التجارية الشاملة» التجارييتين على حقوق الإنسان. لقد خاشرت الطبقة الأوروبية الثرية من خلال إدارتها للآزمة بالديون السيادية وباستدامة المعاشات التقاعدية، وقامت بزيادة اللامساواة والفقر والبطالة.

أوروبا أكثر... وأوروبا أقل

تحول الاتحاد الأوروبي في أقل من عشرة أعوام من طموح معلن إلى «إصلاح للراسمالية» من أجل إرشاد عمليات نهب الموارد وتقهر الحريات وتجريد ملايين الأوروبيين والأشخاص حول العالم من حقوقهم. الاتحاد الأوروبي اليوم هو الأداة السياسية الأكثر تطوراً والقائدة لليبرالية الجديدة العالمية. لكن لم يظهر أي شيء من هذا في ورقة يونكر البيضاء، أو في الاحتفالات والنقاشات في روما التي جرت نهاية الأسبوع الماضي.

يشير كل شيء إلى «إعلان روما» - والذي وقّع بشكل مهيب السبت الماضي - لإضفاء الطابع الرسمي على «أوروبا انتقائية»، والتي حملت بها ألمانيا ميركل، ودول أوروبية وسطى وشمالية لأعوام خلت. لا تقتصر المسألة على أنّ بعض الدول الأعضاء ستكون قادرة على التقدم أكثر من غيرها في طريق الاندماج الأوروبي (وهو الشيء الحاصل بالفعل كما نرى من منطقة اليورو ومنطقة الشنغن)،

بل لأنّه سيتمّ تطبيق هذه الإيقاعات المختلفة على مجموعة مختلطة ومنقّاة من المسائل الصارمة. سيكون هناك أوروبا أكثر في بعض المسائل، وستتمّ الفرمة في مسائل أخرى، وسيكون هناك أوروبا أقلّ حتّى في بعض النواحي. ويجب علينا أن نكون واضحين، فليس الكلام الفارغ الذي يصاحب هذا النوع من الإعلانات عادة هو الشيء الوحيد المهم. لدى أوروبا الانتقائية قائمة مغلقة وصارمة جداً: تركّز إحداها على دعوة الأعضاء للانضمام إلى «أوروبا أكثر» في ميادين الأمن والدفاع.

الأساطير التأسيسية تتلاشى

بالنسبة لطبقة أوروبا الثرية، فهذا هو الرهان الاستراتيجي الأكبر («الوحيد كما يبدو» للفترة المقبلة: ففي حين عدم مقدرتنا على تقديم الرفاه والديمقراطية، فيمكننا على الأقل أن نقدم الأمن في وجه التهديدات المتنامية حول العالم، ولتحقيق هذه الغاية، سوف يدفعون قدماً إلى «شراكة قوية» بين الدول الأعضاء التي تريدها، عن طريق إنشاء صندوق دفاع أوروبي وإنشاء صناعة عسكرية وصناعة سلاح مشتركة، أو إلى تنسيق أكبر بين الجيش والشرطة. وسيفعلون ذلك من أجل الوصول أخيراً إلى رؤية ولادة جيش أوروبي، ومن يعلم إن كان سيتمّ الأمر عاجلاً أم آجلاً.

في المشهد الأوروبي الذي يتسم بزيادة غير مسبوقه باختلال التوازن في العلاقات الداخلية في مجال الطاقة - لصالح البلدان التي تملك إمكانات تنافس أكبر- وبمؤسساته التي يتمّ نزع الشرعية عنها بشكل ديمقراطي، وبفقدان الموارد والرغبة السياسية بالآزمة للاضطلاع بسياسات إعادة التوزيع وعكس أجندات التقشف، فإنّ الرهان الحقيقي الوحيد للاتحاد الأوروبي، هو بإلقاء كل ما يملك على العسكرية والدفاع والأمن. ورغم عدم

دعوتهم لمأدبة عشاء روما، فمن المؤكد أنّ شركات الأسلحة وجماعات ضغطهم في بروكسل سوف ينظمون حفلات على امتداد القارة للاحتفال «بالسرعة» الجديدة للاتحاد الأوروبي.

لقد نشأ ما يدعى اليوم بالاتحاد الأوروبي منذ ستين عاماً، كمشروع لإنشاء سوق مشتركة ووحدة جمركية وتنسيق أكبر بين الدول في استخراج الفحم ومعامل الصلب والحديد. إنّ استخراج الموارد الطبيعية والمنافسة الحرة ودورة التسليع هي جرثومة المشروع الأوروبي. دعونا لا نخدع أنفسنا بتقديم سياسات العقد الماضي على أنّها استثنائية، لطالما كان لمنطق السوق وللمسائل النقدية

ولأمور الميزانية الأولوية. التقدم في الديمقراطية والسلام والرفاه والحقوق، كانت مرفقات مرحباً بها عندما تسمح ظروف التراكم الرأسمالي بها، لكنّها لم تشكل أبداً الهدف الأساسي لأولئك الذين صمموا وأنشأوا الاتحاد الأوروبي ويفقدونه اليوم. عندما لم تعد الظروف لهذا «الميثاق الاجتماعي» موثوقة، أصبح جلياً بوضوح ما يؤدي لتماسك هذا المشروع. ذابت الأساطير التأسيسية التي حيكت بشكل ملائم، وظهرت الصرامة الاستبدادية باعتبارها خارطة الطريق الوحيدة.

نحن لا نكافح مشروع الاتحاد الأوروبي في سبيل استعادة هويتنا وسيادتنا الوطنية المهددة على نسق اليمين المتطرف. نحن نقوم بذلك من وجهة نظر طبقية، باسم التضامن الاجتماعي الذي تهدده الليبرالية الأوروبية.

يمكننا القول: إنّ أوروبا اليوم في حالة نزاع. يريدون أن ينصبوا لنا شركاً باستخدام انقسام مضلل، حيث علينا أن نختر بين أوروبا الليبرالية الجديدة، وبين انسحاب كاره للأجانب إلى الأمة. ليس هذا الخيار مجرد خدعة فقط، بل هو انقسام يعزّز بعضه بشكل متبادل.

■ ميغيل اوربان: عضو البرلمان الأوروبي عن حزب «بوديموس» الإسباني



أعياد الشرق العظيم



ومن طقوس هذا العيد هي لعبة تكسير البيض التي يلعبها أبناء العائلة الواحدة أو أبناء القرية على شكل تجمعات بين الرجال والشباب مع بعضهم بعضاً، أو بين النساء مع بعضهن بعضاً. ويكون البيض ملوناً ومنقوشاً بألوان زاهية في طقس شبيه بعيد الفصح.

فيه الأهالي إلى البراري والبساتين، للاستمتاع بالربيع مع الأطعمة الشعبية. يحل عيد الأربعماء الأحمر أو رأس السنة الإيزيدية «سرسال» في التاسع عشر من نيسان في سورية والعراق وأرمينيا وجورجيا وغيرها من البلدان،

أيضاً طقوس عيد أكيثو عند السريان والكلدان والآشوريين. أما طقوس الفصح المجيد في أوكرانيا وروسيا: فهي تتضمن إقامة مهرجان البيض في ساحات المدن الرئيسية، حيث يجتمع الفنانون ويرسمون على مجسمات البيض لوحات فنية تجمع بين رموز من التراث الشعبي وصوراً من الثقافة الحديثة. بينما يعني الفصح في أوسيتيا انتصاراً للحياة على الموت وبعث الربيع.

ترافق الاحتفالات بعيد الفصح المجيد في سورية الذي يسمى أيضاً بالعيد الكبير تقاليد وعادات شعبية متجذرة منذ آلاف السنين ومن هذه العادات سلق البيض الذي يرمز إلى تجدد الحياة وتزيينه في سبت النور حيث يقوم الأهل بمشاركة أطفالهم بسلق البيض وتزيينه ويرجع تاريخ هذه العادة إلى الحقبة الفينيقية عندما كان الفينيقيون يحتفلون بقدوم الربيع والخريف أي ميلاد الطبيعة وموتها بتقديم 100 بيضة قربان لهذا اليوم. ويعود اسم العيد الكبير إلى عيد زكام عند السومريين القدماء، كما يسمى عيد السبانة أي: عيد رأس السنة الشرقية الموافق 1 نيسان شرقي 13 نيسان غربي اليوم الذي يحتفل أهل مدينة اللاذقية فيه وهو عيد شعبي، يخرج

شهدت الأيام الماضية من شهر نيسان أعياداً احتفلت بها عدد من شعوب الشرق، وهي أعياد واصل الناس الاحتفال بها منذ قرون، وربما أقدم من ذلك بكثير. هي أعياد الربيع وتجدد دورة الحياة بألوانها المختلفة، هي توائم كالفصح والسرسل والنوروز، من أم جميلة تدعى الشرق العظيم.

■ آلان داود

حل عيد الفصح المجيد يوم السادس عشر من نيسان حسب التقويمين الشرقي والغربي، وحملت طقوس هذا العيد طابعها المحلي المتميز بين منطقة وأخرى، وفي الوقت نفسه، جمع الفصح المجيد طقوساً مشتركة بين شعب وآخر.

في أرمينيا وبعد خروج الناس من الكنائس عقدت الدبكات الشعبية على أنغام الأغاني الفولكلورية، وارتدى الناس الزي الأرمني التقليدي في طقوس تشبه عيد النوروز عند الفرس والكرد والطاجيك وغيرهم، وتشبه

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



مرت الذكرى الـ 71 لعيد الجلاء ورحيل الاستعمار الفرنسي عن سورية قبل أيام، ولا شك هناك أرشيف سياسي وثقافي سوري كبير يتعلق بتلك المرحلة وإحياء ذكراها كل عام من صور وأغانٍ وأرشيف شخصيات.

الصورة من تصميم الرفيق الراحل كمال مراد أبو بحر عام 1994 «سكربتير تحرير جريدة نضال الشعب، وسكربتير تحرير جريدة قاسيون قبل عام 2005»، رغم أن الصورة مصممة لمناسبة أخرى غير عيد الجلاء، إلا أن رمزياتها وطريقة تصميمها التي تصور جموع الشعب عمالاً وفلاحين وهم يرفعون العلم الوطني، وتقول بأن الشعب السوري الذي حقق الجلاء في الماضي تقع على عاتقه حماية الجلاء واستكمالته في المستقبل.



معرض افتراضي في متحف بوشكين

كشفت مارينا لوشاك مديرة متحف بوشكين الحكومي للفنون الجميلة خلال مؤتمر صحفي عن إقامة معرض لفريق Recycle الفني الروسي، الذي يبدع مشاريع الواقع الافتراضي للمنشآت الثقافية، في إطار برنامج «متحف بوشكين في القرن الـ 21».

سيقام معرض كبير في متحف بوشكين، وسيشمل المشروع معروضات المتحف كلها، ليشرع زائر المعرض الافتراضي بما يعيشه أثناء زيارته للمتحف الحقيقي. كما ذكرت لوشاك: بأن متحف بوشكين سيشارك في معرض البندقية للفن المعاصر للمرة الأولى هذا العام، وسيقدم مشروعاً سمي بـ «الإنسان كالتائر-صور الرحلات». وسيجمع هذا المشروع فناني رسم مختلفين، يستخدمون وسائل صوتية وضوئية في أعمالهم، إلى جانب صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو.



الدورة الرابعة لمهرجان سينما الشباب

بدأت الدورة الرابعة لمهرجان سينما الشباب والأفلام القصيرة، التي تنظمها المؤسسة العامة للسينما في 21 نيسان، بدار الأسد للثقافة والفنون، المهرجان يتألف من ثلاثة أقسام، المسابقة الرسمية: ويضم الأفلام التي أنتجت في عام 2016 ضمن مشروع دعم سينما الشباب وتظاهرة الأفلام القصيرة، وسينما التجارب الأولى وهي تشكيلة من الأفلام القصيرة المنتجة في سورية وعدد من الدول العربية والأوروبية كتظاهرة جديدة على هذا المهرجان، وسينما الروح للأفلام الروائية العالمية الطويلة.

من الأفلام المشاركة في المهرجان: فيلم «جوى» من إخراج رنا الزوزو وحنا حداد، وفيلم: «قهوة سخنة» من بطولة سالي عكروش ولجين إسماعيل.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/04/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كيف تعرف أن السمك سعيد؟



يزخر التراث الشرقي عموماً، بالعديد من الرؤى والأفكار والقيم، التي تفصح عن أن هذا التراث، يعكس نمطاً من الوعي بالقضايا التي تهم الإنسان ككائن اجتماعي حر، ويمكن القول، أن التأمل، والبحث والنزعة الانسانية هي أدوات ملازمة لمختلف جوانب هذا التراث، المادي منه واللامادي، في إطار سعي الإنسان ومنذ أن وعى ذاته، و وعى علاقته مع الطبيعة، وراح ينشد الخلاص، والاعتناق من كل صنوف القهر..

■ المحرر

■ عبد الرزاق دحنون

«1»

يُحكى أن الفيلسوف الصيني «تسوانغ تسي» من أهل القرن الرابع قبل ميلاد السيد المسيح و«هوي تسي» مفكر وفيلسوف وأديب صيني مشهور، كانا يسيران معاً على ضفة النهر ذات يوم، فقال تسوانغ تسي: هذا السمك يسبح في الماء حراً، ما أسعده؟ فردّ هوي تسي: أنت لست سمكة فكيف تعرف أن السمك سعيد؟ وهنا أجاب تسوانغ تسي: أنت لست أنا، فكيف تعرف أنني لا أعرف أن السمك سعيد؟ قال هوي تسي: لأن أنا لست أنت، فلا أعرف كيف تفكر، ولأنك لست سمكة، فلا تعرف أن السمك سعيد.

«2»

الرأي يختلف باختلاف الموقع والمكان والزمان الذي تضع نفسك في إطاره، هذا صحيح، ولكن من المتعين علينا أن نتعامل مع بعضنا البعض من منطق آخر. افترض أنك تجادلت معي. فإذا غلبتني بدلاً من أن أغلبك، فهل أنا بالضرورة على باطل؟ وإذا غلبتك بدلاً من أن تغلبني فهل أنا بالضرورة على حق؟ هل أهدنا محق والآخر مخطئ؟ لا أو هل كلانا محق وكلانا مخطئ؟ لا

أنا ولا أنت نعرف ذلك ولا سوانا. من ينبغي أن نسأل ليعطي القرار الصحيح؟ قد تسأل أحداً يتفق معك، ولكن مادام يتفق معك كيف يمكنه صوغ القرار؟ وقد تسأل أحداً يتفق معي ولكن مادام يتفق معي كيف يمكنه صوغ القرار؟

«3»

هذه التساؤلات أقلقت الفيلسوف تسوانغ تسي، فصنع منها تمرينات فلسفية لتلاميذه كي يغرس في نفوسهم معرفة حية ضد الشخصية القمعية المستبدة. فالإنسان حر في رأيه لا يُذل لأحد ولا يقيم أحداً، والإنسان الحر لا يملك شيئاً ولا يملكه شيء، فالملك لا يكون لأحد، بل لجميع الخلق، حتى لا يعلو أحد على أحد.

«4»

وفي هذا السياق يخبرنا شيخنا الجليل عبدالقادر الكيلاني المتوفي في بغداد عام 165 من الهجرة أن وظيفة الحكيم أو الفيلسوف أو الحاكم الراعي هي خدمة الخلق المتعبين، وإيجاد الراحة لهم، وهذا يكون بتوفير الطعام للجوع وأهل السبيل، ليخرجوا من ذل الحاجة. وكان يقول فيما ورد عنه في كتاب

«قلائد الجواهر: «فتشت الأعمال كلها فلم أجد أفضل من إطعام الجوع. أود لو كانت الدنيا في يدي لأطعمها للجوع» وهذا يعني جعل ثروات الأرض مشاعاً للجوع. وانظر إلى هؤلاء الجوع المساكين، الذين يجوبون شوارع المدن المكتظة بالمتخمين، ويطالبون بحقوقهم الأبدي من «مال الله» إن وجود هؤلاء في الأرض هو بحد ذاته توبيخ من الله للناس المترفين، الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله.

«5»

وما زالت الدنيا تدور بعيدة عن ملك الجوع. فإذا كنت تريد أن تعرف أن السمك سعيد أو غير سعيد عليك أن تصبح سمكة أولاً، أو على الأقل تعرف عادات السمك ومعلومات جيدة عنه، ومن ثم قد تعرف ما إذا كان السمك سعيداً أو غير سعيد. ومن السعيد هنا، هل هو سمك البحار المفتوحة، أم سمك الزينة في الأحواض الجميلة الضيقة، أم سمك الأنهار العذبة الجارية المتدفقة، أم سمك البحيرات المغلقة؟ والخوف كل الخوف أن تكون حياة السمك غاية في التعاسة بينما تراها أنت في غاية السعادة. ما العمل؟

«6»

في الحقيقة إن احترام الآخر وفهمه شرط أساسي لكل ما نريد أن نفعله، تختلف آراء الناس، ولكنهم يحتاجون إلى التعاون، وأساس التعاون هو التفاهم الذي يزيل الخلاف بين الأطراف ذات العلاقة في عالم متنوع، والحكيم من ينصح، مثل السماء تغطي كل شيء دون انحياز، ومثل الأرض تحمل كل شيء دون انحياز، تذكر جيداً أنك لست سمكة ولهذا فأنت لا تعرف أن السمك سعيد. وقد سأل تسوانغ تسي ذات مرة: كيف تنال الأنهار الكبيرة والبحار ملوكيتها على مئات الجداول والبحيرات؟ تنال هذه المكانة من خلال أحقيتها في أن تكون أوطاً منها. ذلك ما يجعلها تنال ملوكيتها. فالحكيم لكي يكون فوق الناس يجب أن يتكلم كما لو أوطاً منهم. ومن أجل أن يهديهم يجب أن يضع نفسه وراءهم، بحيث إذا كان فوقهم لا يثقل ظهورهم، وسيكون كل ما تحت السماء مسروراً لأنه مدار به ولا يجدون في قيادته لهم ما يكدر عيشهم. والحكيم لا يزعج نفسه في منافسة وبالتالي فلا أحد يناقسه، حتى ولا ذلك السمك، الذي يسبح في الماء حراً سعيداً. أنا لست سمكة، فكيف أعرف أن السمك سعيد؟